أساسيات قــراءة
التقــريــر المالى الـسنوى لنشـاط شــركـة
ومتطلبات هيئة سوق المال

إعداد

دكتور : جلال البنا

الأستاذ بجامعة ماساشوتس الأمريكية
والخبير بمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (روما) ، سابقا

توزيع
المكتب العربى الحديث
30 ش . سوتير الاسكندرية

البنا، جلال
أساسيات قراءة التقرير المالي السنوي لنشاط شركة، ومتطلبات هيئة سوق المال / جلال البنا
ط1 – الإسكندرية
توزيع المكتب العربي الحديث، [2007]
234 ص ، 25 سم

1- التقارير المالية
أ. العنوان

رقم الايداع 26619 التاريخ 2007/12/25 658.1512
رقم الإيداع الدولي 1-5368-17-977

شركة الندى للطباعة – 2 شارع الوليد/من المعتصم/ طنطا/مصر
ت 040/3305209

المكتب العربي الحديث
30 شارع سويتر – الاسكندرية
ت 03/4846489

"ومن يؤت الحكمة ، فقد أوتي خيرا كثيرا "

صدق الله العظيم

مقدمــــــة

فى الفصول التالية ، ستستمتع بدراسة الحقل الغزير من قراءة التقارير السنوية لشركة من حيث ودائع العملاء والمرابحات وعمليات الاستثمار لتتحول نتائج أعمالها السنوية إلى حساب الأرباح والخسائر، وما يلى ذلك من إمكانية إجراء توزيعات على المساهمين . كما يتعرض التقرير إلى أهم النتائج المتحققة والتى تعكس الجهود المبذولة للوصول إلى تلك النتائج . والتقرير عامة ، يعد بشكل موضوعى وبأسلوب علمى ليعكس نتائج الأعمال فى ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة على الساحة الاقتصادية المحلية والدولية.

أرجو من الله التوفيق لما فيه خير الوطن ،،

مارس 2008

جلال البنا

تمهيد

هذا الكتاب منظم فى إثنين وخمسين مفهوما مركزا ، وكلٍ يقدم تفسيراً علمياً فى الحال لبعض الأسس الحيوية للتقرير السنوى . وهذا المرجع مصمم للقراءة إما مباشرة أو من خلال انتقاء عشوائى ، واختياراً لأهم الموضوعات كلما تطلَّب السؤال ، فإذا لم تتفهم جوهرية الدين debt طويل الأجل ، على سبيل المثال ، فتستطيع ببساطة البحث فيه . فهناك مفهوم عن الدين (الغير جارى) الطويل الأجل ، وآخر موجه على وجه الخصوص إلى السندات وأقساط القروض ، وما زال هناك مفهوم آخر عن الدين وحق الملكية equity الذى سيساعدك فى تقييم مستوى الإقتراض الطويل الأجل للشركة. إستشر الفهرس كلما احتاج الأمر لتحديد ماهية الموضوعات التى تمت تغطيتها فى كل المفاهيم .

وتفهم التقارير المحاسبية والمالية هى أهداف ليست من السهولة بمكان ولكن يمكن تعلم تحقيقها ، فهيئة سوق المال الامريكى (SEC)، وجمعية المحاسبين الماليين ، واللجان المختلفة للمعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين قد وضعوا معاجم من الأسس والمستويات والقواعد لتنظيم وترسيخ إعداد التقرير المالى للنشاط التجارى business فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولمساعدتك فى الولوج فى تلك الدهاليز ، رُتِّبت المفاهيم التالية للتقدم من خلال ثلاث مستويات :

1- تفهم محتويات التقرير السنوى

2- تفهم القواعد المالية المحتواه فى التقرير السنوى

3- تحليل القواعد المالية باستخدام تحليل النسب ratio analysis

وقد أُستخدمت مقتطفات من تقارير سنوية فعلية لتصوير وجهات النظر التى ذكرت فى الكتاب ، هذا بالإضافة إلى أنه فكرة جيدة ليكون فى متنـــاول يدك تقرير سنوى كلما تقـدَمت خلال هذه المفاهيم. إقــرأ عــن الأصــول الجارية assets ، ثم إختبر قسم الأصول الجارية من تقريرك المالى. إدرس أساليب الاهتلاك depreciation ، ثم أنظر لتــرى أى الأســـاليب تســتخدمها شركتك. وقد قُصد بهذا الكتاب أن يكون مرجعا عمليا working ، فــاقرأه وزد معرفتك.

* * *

الباب الأول

تفهم محتويات التقرير السنوى للمؤسسة

ويتكون هذا الباب من ثلاث فصول :

1- مـــاهية التقرير السنوى

إن أساس تفهُّم التقرير السنوى ، هو لتتحقق من أنه مصمم لإرضاء الاحتياجات المعلوماتية لأناس مختلفة ذوى عديد من الاحتياجات المتباينـــة . فحملة الأسهم ، وما نحو الائتمان ، وحملة الأسهم المحتملين ، ومـــا نحـــو الائتمان المحتملين ، والاقتصاديون ، والمحللون المـــاليون ، والمـــوردون ، والعملاء ، كلهم ينظرون إلى نفس التقريـــر الســـنوى المنشـــور لإرضـــاء احتياجاتهم المعلوماتية .

هذا وقلب التقرير السنوى هو القوائم المالية ، التى يجب أن تلتـــزم بالمقاييس المحاسبية والتقارير التى تنظمهـــا نقابـــة المحاســـبيين المـــاليين (FASB) ، وهيئة سوق المـــال (SEC) ، واللجـــان المختلفـــة للمعهـــد الأمريكى للمحاسبين القانونيين . ولأن القوائم المالية شديدة الهيكلة ، طبقـــاً للمتطلبات التقليدية والقانونية ،فهى لم تُفصِّل لاحتياجات أى مجموعة بدقة ، فكل مجموعة من مستخدميها قد تجد شيئاً منقوصاً . ولكن نظـــراً للدرجـــة العالية من الهيكلة ومشاركة المحاسبين القانونيين (CPA) ، فقارئو القوائم المالية يستطيعون أن يعتمدوا على التقديم العادل للمعلومات التى يتسلمونها ، وبذلك ، فيمكننا استعراض القوائم المالية لشركة فى نيويورك أو كاليفورنيا ، ونقرر شراء أسهم ، إقراض مال، أو بطريقة أخرى نصبح متضامنين مـــع

الشركة ، وحيثما لا نعلم أى شئ عن المديرين ولم نـــر مصـــنع الشـــركة . وطبعاً ، هناك دائماً إمكانية الاحتيال fraud ؛ وحتى المراجعين المخضرمين يمكن استغفالهم عن طريق موظفين دءوبين .

وقد يمكن لشركة كبيرة أن تنفق ما يزيد عن نصـــف مليـــون دولار ليكون لديها محاسب قانونى مستقل يراجع القوائم المالية ، ومبلغ آخر لطبـــع وتوزيع التقرير السنوى المجمَّع ؛ فتصميم وطباعة التقارير السنوية ، مع كل الصور الزاهية والرسومات البيانية والألوان ، قد صار نشاطاً اقتصادياً فـــى حد ذاته . ومن الطبيعى ، أن أحسن العروض للتقارير ليست دائمـــا أحســـن التقارير إخباريا ، وهذا الكتاب سيساعدك فى تمييز الحقائق الراســـخة مـــن التقديم الزاهى . وغالبية هذا الكتاب يختص بشرح أســـس تفهـــم الحقـــائق المختلفة للقوائم المالية ، إلا أن الفصول القليلة التالية ستركز على محتويات التقرير السنوى أكثر من المتطلبات المحاسبية للقوائم المالية .

* * *

متفائلة . وهذا الكثير **عادة ما يكون واضحاً** ، ولكن يمكن أن يكـــون صعباً فهم حقيقة ما يقولونه ، **فالكلمات المبهمة** ، والأهداف الورديـــة هي عادة ما تستخدم لطمس **الحقيقة** ؛ **وفى الحقيقـــة** ، فالمـــديرون لا يخبروك بأى شئ على **الإطلاق** .

3- **استعراض العمليات وهذا القسم يكوّن** عادة الجزء الأكبر مـــن التقرير السنوى ، **ومصمم أساساً** لإرساء انطباع على القارئ ، فالشركة قد تدخل فى **تفصيلات عـــن منتجاتهـــا** ، أو مواقعهـــا العديدة فى عـــروض **جميلـــة – تقررهـــا** الإدارة والعـــاملون بالعلاقات العامة . **فمعظم الصور والأعمال** الفنية ستكون فـــى هذا القسم ، قد تستمتع **بها** ؛ **ولكن صدّقها فقط** بحذر .

***

2- أهم المحتويات ، الخطاب ، والعرض

عند تصفحك لتقرير سنوى ، ستلاحظ أن القوائم المالية (الصفحات ذات الوجه العابس) فى المؤخرة ؛ وعلى النقيض ، فالصفحات الأمامية لتقرير سنوى هى فى معظم الأحيان جذابة ، مع عمل فنى وصور بالألوان . إنه هذا الجزء الزاهى من التقرير الذى تتحكم فيه الإدارة ؛ والمحاسبون يتحكمون فى جزء المؤخرة . والجزء الإدارى management من التقرير السنوى عادة ما يتكون من ثلاثة أقسام :

1- **التقرير السنوى لأهم المحتويات** . هذا القسم يلقى الضوء على عمليات الشركة ، القوائم المالية ، أداء الأسهم ، أو أى ما تشاء الإدارة تقديمه . وهذا القسم فى معظم الأحيان يشتمل على رسوم بيانية ، أو جداول لعرض الاتجاهات المستحبة التى تود الإدارة الإعلام عنها . وعموماً ، فهذا القسم سيحتوى أيضاً على قوائم لمبيعات الشركة ، الأرباح ، والمكتسبات لكل سهم لعدة سنوات . وبقراءتك لهذه المفاهيم من الصفحات التالية ، ستصبح أكثر ائتلافا لمعظم النصوص والمفاهيم المقدمة لأهم المحتويات .

2- **خطاب لحملة الأسهم** . " من دواعى سرورى أن أقدم تقريراً (أو أطلعكم) .. " وهى بداية عامة لهذا القسم . وهذا الخطاب من رئيس مجلس الإدارة أو من كل من رئيس مجلس الإدارة ورئيس مجلس الأمناء ، وعادة مصحوب بصور باسمة لهم . والأساس لفهم الخطاب إلى حملة الأسهم هو السؤال " ماذا أتوقع منهم أن يقولوا ؟ " و "ماذا قالوا حقيقة؟" وسيحتوى الخطاب على التهنئة الذاتية ، وتوقع رسالة

3- القوائم المالية والملاحظات

تقع القوائم المالية فى قلب التقرير السنوى . والتقرير الأدنى يتكون من صفحة الميزانية balance sheet ، وقائمة الدخل income statement ، والتدفق النقدى cash flow ، وملاحظات وآراء المراجعين . وتُحلَّل كل من هذه الأقسام فى مفاهيم تالية ، وغالباً الملاحظات تكون هامة ولها معلومة مثل القوائم ذاتها . وهذه الملاحظات إلى درجة كبيرة وصفية وتتضمن معلومات عن أشياء مثل الطرق المحاسبية ، الانضباطات ، خصوم غير جارية ومواعيد استحقاقها ، مكونات المخزون ، قسم معاشات العاملين ، وعدد من عروض أخرى .

ورأى المراجع المستقل يكون فى تقرير مختصر موجه إلى حملة أسهم الشركة ، عن القوائم المالية التى أعدتها الإدارة . ورأى غير مؤهل يكون جيداً ، وأى رأى آخر يكون أقل من جيد . فالآراء المؤهلة التى تحتوى على العبارة " باستثناء ، " يجب أن تثير حواسك ؛ وكل آراء المُراجع ومناقشة لأنواع الآراء للمُراجع التى يمكن أن يقدمها ، قد نوقشت فى الفصل (10) .

وقد يمكن لعدد من الجداول المتممة أن تصاحب التقرير السنوى ، شاملة :

- تقارير أو إدارات أخرى رئيسية من العمل
- تقارير مالية وتغيرات سعرية
- ملخص لخمسة سنوات من التشغيل
- ملخص لأرقام ربع سنوية للسنة الحالية والسابقة

ومناقشة الإدارة والقسم التحليلى تتطلبها هيئة سوق المال . ويُتطلب من الإدارة أن تناقش كل التطويرات المؤثرة على ثلاث نواحى رئيسية من عمل الشركة (1) نتائج التشغيل ، (2) موارد رأس المال ، (3) السيولة . هذا بالإضافة إلى أنه مطلوب من الإدارة أن تناقش كل الأحوال السابقة والمستقبلية واللايقين ، التى يمكن أن تؤثر فيزيقياً على عمل الشركة . وهذا القسم لا تنتجه إدارة العلاقات العامة ، وقد تجده أكثر استدلالا .

* * *

الباب الثانى

تفـــهم القـــوائـــم المــــاليـــة

4- أسس القواعد المحاسبية

وهى القواعد والفروض التى تُبنى عليها التقارير الماليـــة ، وهـــذه الأسس ترشد المحاسبين إلى أى العناصر يجب قياسها ومتى وكيفية قياسها . ويمكن تصنيف تلك الأسس كالآتى : (1) الكينونة المحاســبية ، (2) قيـــاس الموارد والالتزامات ، (3) دوريتها ، (4) التكلفة التاريخية ووحدة القياس ، (5) الاستحقاق ، (6) الجوهر مقابل الشكل ، (7) التحفظ conservatism ، و(8) المادية materiality. وستُعرَّف كل من هذه المفاهيم وتناقش فيما يلى.

الكينونة المحاسبية Accounting Entity . وهى الوحدة التجاريـــة التى تُعدُ لها القوائم المالية. فالشركات المساهمة والتوصية تُمنح عامة تواجد قانونى منفصل عن مُلاَّكها ، بينما الملكية والشراكة هى قانوناً امتداد للشئون الشخصية للملاَّك . إلا أنه فى الحالتين الأخيرتين ، فينظر المحاسبون للشئون الشخصية للملاك كشكل منفصل عن الوحدة التجارية . فما لم تعتبر كل وحدة تجارية منفصلة ، فمن المستحيل تحديد ما إذا كان النشاط التجارى ككـــل ، مربحاً . ويمكن أيضاً للكينونة المحاســبية أن تتكـــون مـــن الشـــركة الأم، والشركات الفرعية ذات ملكية الأم لأغلبيتها .

قياس الموارد والالتزامـــات Measurement Of Resources and Obligations . والموارد التجارية business resources هى تلك الأشياء ذات القيمة التى تمتلكها الوحدة التجارية وتستطيع استخدامها لإنتاج ربـــح .

واللفظ المحاسبى للموارد هو الأصول ، والالتزامات هى الخصوم liabilities وهى الكميات التى يمتلكها غير المالكين للنشاط التجارى . والفرق الحسابى بين الأصول والخصوم هو اهتمامات المساهمين (حقوق ملكية المساهمين equity) ، وهذا الكم يشمل استثماراتهم الشخصية (رأسمالهم المستثمر) مضافاً إليه أى أرباح اكتسبتها التجارة ولم تُدفع للمساهمين (مكتسبات محتجزة) . ومجموعة من القوائم المالية تحتوى على مقاييس للأصول ، الخصوم ، وحقوق ملكية المساهمين فى نهاية الفترة المالية (فى صفحة الميزانية) ، والتغيرات التى حدثت فى الأصول ، الخصوم ، وحقوق المساهمين خلال تلك الفترة (فى قائمة الدخل ، قائمة المكتسبات المحتجزة ، وقائمة التدفق النقدى) .

الدورية Periodity . وهى الفرضية بأن فترة حياة الشركة يجب أن تقسم إلى فترات زمنية لقياس الأرباح أو الخسائر . وفى النهاية نستطيع فقط أن نحدد الربحية بمقارنة نصيب الملاَّك منذ بداية النشاط التجارى ، ومثيله عند نهايته . وفحص الربح أو الخسارة فى نهاية فترة حياة النشاط التجارى لا يزود بمعلومات وقتية محددة لقرارات للإدارة ، للاستثمار ، أو الائتمان ؛ ولذلك ، يقسم المحاسبون فترة حياة الشركة إلى فترات مالية – مثلا سنة مالية أو ربع سنوية .

التكلفة التاريخية ووحدة القياس . وذلك مفهوم آخر للقياس ، فالأصول والخصوم تسجل فى السجلات المحاسبية عند تكلفتهم الأصلية أو التاريخية . فمثلاً ، إذا اشترينا أرضاً بمليون جنيه برهن عقارى بمليون جنيه، فالأصول ستزداد بمليون جنيه (الأرض) والخصوم ستزداد بمليون

جنيه (**الرهن العقارى**) . هذه القيم ستستمر فى السجلات المحاسبية حتى تشير أحداث تجارية أخرى ، إلى الحاجة لتغييرهم . من أمثلة هذه الأحداث ، بيع أصل ، سداد التزام ، أو القدرة على إعادة شراء أصل بأقل من تكلفته التاريخية . **ووحدة** القياس المستخدمة فى القوائم المالية للكينونات المصرية هى الجنيه الاسمى ، معدلاً للتضخم والانكماش . والنتيجة ، قد يمكن لشركة استحوذت على أرض فى عام 1950 ومقيدة فى سجلاتها عند 100.000 جنيه ، بينما شركة أخرى قد يكون لها قطعة مماثلة للعقار المستحوذ عليه فى عام 1988 ومقيدة فى سجلاتها بقيمة مليون جنيه .

الاستحقاق Accrual . تحاول القاعدة الفعلية الترجمة إلى جنيه للأرباح أو الخسائر للأنشطة الفعلية للفترة المحاسبية . والقاعدة الفعلية هى توليفة من فكرتين : **قاعدة التعرف على الإيراد** ، القائلة بأن الإيراد (قيمة المبيعات) يسجل عندما تكتمل الأنشطة الضرورية لبيع سلعة أو تقديم خدمة. والإيراد يُسجَّل عند نقطة البيع بصرف النظر عما إذا كان النقد قد تم تحصيله بأوراق قبض receivable من الزبون ؛ **وقاعدة التوافق** matching توجه المحاسب إلى متى يُسجل تكلفة الإنتاج كنفقة . والتكلفة المشاركة مباشرة مع إنتاج إيراد مؤكد ، ستسجل كنفقة فى الفترة التى سُجِّل فيها الإيراد عند اكتسابه . وعمولات البيع ، هى مثال لذلك النوع من التكلفة لأن هناك ارتباط مباشر بين البيع ومجهود البائع .

التكاليف الأخرى وهى طويلة الأجل ، فهى تساعد فى إنتاج إيراد لفترات متعددة . وتتضمن الأمثلة تكلفة الوحدة الإنتاجية والأجهزة . ويوزع المحاسب تكلفة تلك الأنواع من الأصول على توقعات أعمارهم . فإذا كان توقع قطعة من هذه الأجهزة سيستخدم لعشر سنوات ، فتكلفتها التاريخية

ستكون تكلفة إنتاج إيراد على مدى نفس الفترة ، وذلك هو **الاهتلاك** (الفصل 18) .

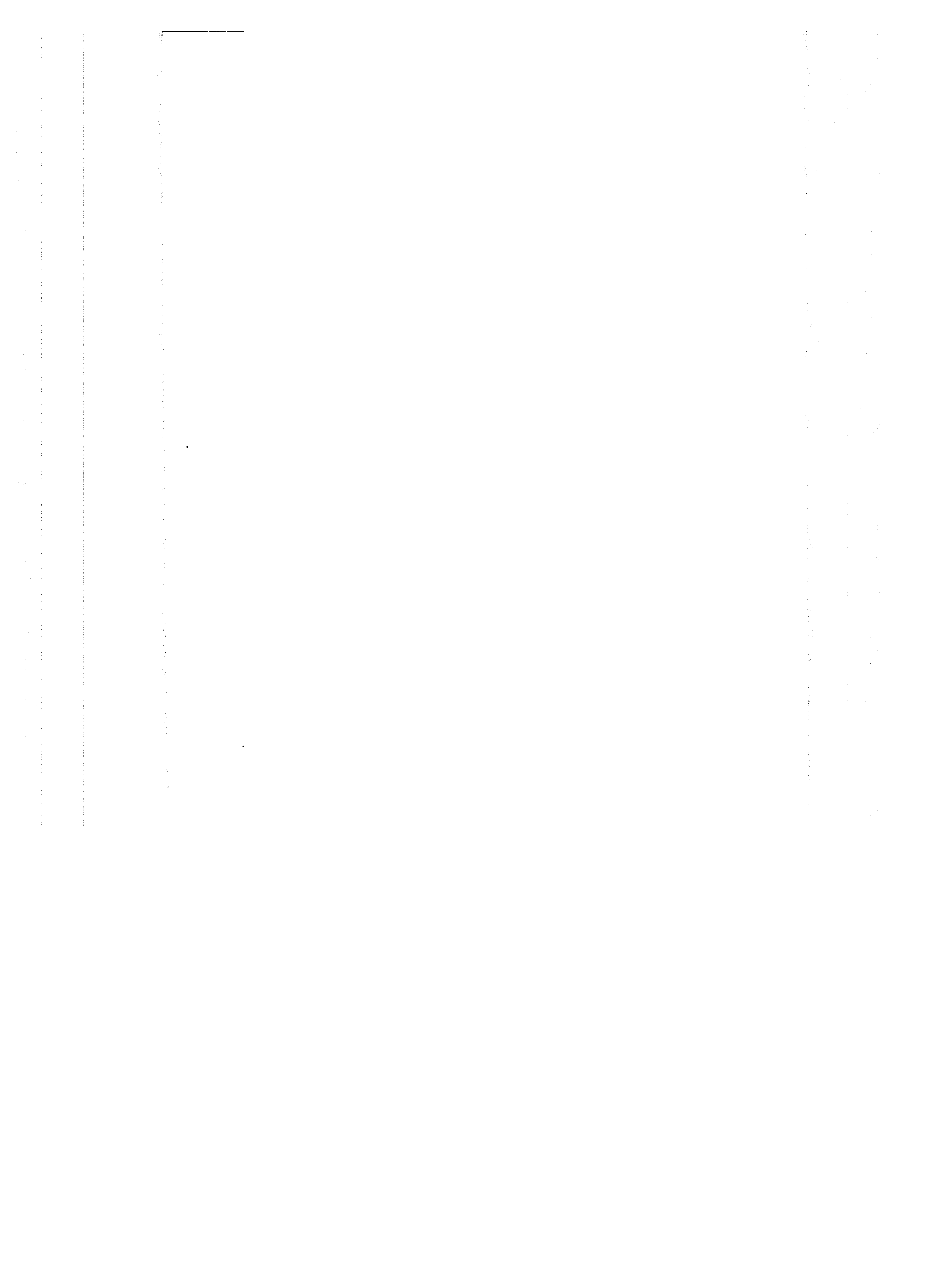
وتُسجّل تكاليف أخرى كلما تواجدت، وتلك هى التكاليف التى لم يتوقع لها إنتاج مبيعات مستقبلية- مثلاً ، تكلفة التدفئة أو التبريد لمصنع . **وفى ظل** قاعدة **التوافق** يمكن لإنفاق أن يُسجل قبل ، بعد ، أو عند وقت دفع **التكلفة** فعلياً . ومن وجهة نظر المحاسب ، فهو النشاط المكتسب الذى يتسبب فى تحويل التكلفة إلى نفقة – بصرف النظر عن عما إذا كانت تلك التكلفة دُفعت أو أوجدت خصوماً liability .

الجوهر مقابل الشكل Substance Versus Form ويحاول المحاسب ذكر الجوهر الاقتصادى من صفقة بدون النظر إلى شكلها . فمثلاً ، إبداء الاهتمام بالتبرع لجهة ما ليس حقيقة التزاماً قانونياً على الشركة ، ولكن المحاسب سيسجله كخصوم ، لماذا ؟ لأن جوهر الصفقة هو نية الإدارة لدفع التبرع ، فالشركة قد وعدت ، وسمعتها ، الكل ينظر إليها ؛ وتجنب الدفع بدون أضرار لسمعتها يكون من غير المحتمل .

التحفظ Conservatism . وهو مقياس متحيز إلى أسفل ، مفضلاً تقليل التقييم عن المبالغة فيه، مثل تقليل تقدير الدخل عن المبالغة فيه . فالممارسة المحاسبية للتحفظ تساند الاستمرارية فى تقييم الأصول عند تكلفتها التاريخية حتى ولو كان الأصل (ربما الأرض) قد يكون متزايداً فى القيمة كل سنة . والتحفظ يستحب تسجيل الخسائر حتى قبل حدوثها فعلاً إذا اعتبر من المحتمل حدوثها ، إلا أن تسجيل المكسب سيؤجّل حتى يحدث المكسب فعلاً حتى ولو من المحتمل اعتبار حدوث المكسب (انظر مناقشة الحالات الطارئة فى الفصل 6) .

المادية Materiality. **وتتعامل مع أوضاع أقــل** أهميـــة نســبية . واعتبارات المادية تفرض السؤال : **هل يستطيع هذا البند** أن يحدث اختلافــاً لمستخدم القوائم المالية ؟ **فالصفقة يجب أن تُحتَسب** من خلال قواعد القيــاس والتقارير المعروفة **كالقواعد العامة المحاسبية المقبولـــة** (GAAP، الفصـــل 10) حينما الكميات المتضمنة **يُحكم بثقلها المادى** . وتتحدد الماديـــة بتــأثير الصفقة على القوائم المالية للشركة ، **وحينما تُضم** معاً عندما يُجرى ذكرهـــا فى القوائم المالية ، **فصفقات مماثلة متضمنة كميات** غير ماديـــة ممكـــن أن يكون لها تأثيراً مادياً . **فعلى سبيل المثال ، فشراء كبير** لشـــركة ، لوحـــدة واحدة من ميكروكمبيوتر بتكلفة **1500 جنيه ليس** مادياً . فقد يمكـــن لقـــراء القوائم المالية أن لا **يهتموا إذا أُنفقت أو سجّلت كأصل** asset . ولكن مـــاذا عن 500 وحدة من ميكروكمبيوتر ، **أُشتريت** فى أوقات مختلفة أثناء العام ؟ ستكون القراءة **خاطئة لمعالجة 750.000 جنيه** مشتريات لأجهـــزة مكتبيـــة كنفقة فى سنة الشراء. **فالكمبيوتر له حياة نافعة لأكثر** من عام وسيفيد الشركة على مدى حياته، والكمية المشتركة **من المشتريات** تكون مادية ويلزم ذكرها.

***



5- الملاحظة الأولى

Note One

الملاحظات على القوائم المالية لها نفس الأهمية ، إن لم تكن أهم من القوائم ذاتها . ففى مرات كثيرة ، فالأرقام لذاتها لا تعبر بدقة عن معلومات مادية (انظر الفصل 4) . هذه الملاحظات هى لدرجة كبيرة وصفية وتحوى معلومات عن أشياء مثل الطرق المحاسبية ، التعهدات ، التزامات تأجير تمويلى ، حالات طوارئ ، وأحداث جوهرية تؤثر على الشركة بين نهاية السنة المالية وإصدار التقرير السنوى . تلك وحقائق أخرى من التقرير السنوى ستشرح بالتفصيل فى الفصول التالية . وتلخص التقارير المالية الصفقات التجارية فى شكل أرقام . وفى بعض الحالات ، فالطرق المختلفة من ذكر (تقرير) نفس النوع من الصفقة قد تطورت . ولأن تلك الطرق المختلفة أصبحت شائعة من خلال استخدامها ، فقد وجد المحاسبون وقتاً صعباً فى توحيد صياغة هذه التقارير .

وتتطلب القواعد المحاسبية أنه إذا كان للشركة اختيار الطرق فيجب أن تذكر الطرق التى استخدمتها . ومعظم الشركات تذكر الطرق التى تستخدمها فى الملاحظة الأولى للقوائم المالية أو فى قسم منفصل معنون بالسياسات المحاسبية أو عنوان مشابه . فعلى سبيل المثال ، تتواجد طرق محاسبية مختلفة لتقييم المخزون ، وحساب الاهتلاك . ومن ضمن الطرق المقبولة لتقرير المخزون تعريفات معينة ، FIFO ، LIFO (أول المدة ، آخر المدة) ، متوسط التكلفة ، والتكلفة الدنيا (انظر الفصل 16، المخزون كتوضيح لهذه الطرق) . وتتضمن طرق الاهتلاك المقبولة ، الخط المستقيم،وحدات الإنتاج، جمع أرقام السنوات ، الموازنة المزدوجة المتناقصة (انظر الفصل 18،الاهتلاك،لتوضيح تلك الطرق).

تعليقات : اختيار الطرق المحاسبية يؤثر مباشرة على كيفيـــة تقيـــيم صفحة الميزانية وكيف يُحسب صافى الدخل . فعلى سبيل المثال ، ففى السنة الأولى من عمر الآلة ، إذا احتسب الاهتلاك على أساس الخـــط المســـتقيم ، فسيكون أقل مما لو حسب على أساس جمع أرقام الســـنوات sum - of -the- years' digits . ولما كان الاهتلاك أساساً هو انتقاص من الدخل المذكور فى التقرير ، فكلما قل الاهتلاك ، زاد الـــدخل . وعلـــى العكـــس ، كلمـــا قـــل الاهتلاك، كلما كبرت القيمة للآلة على صفحة الميزانية . لذا فكل من أرقـــام صفحة الميزانية وصافى الدخل تتأثر مباشرة بأى من الطـــرق المســـتخدمة فى الاهتلاك .

والقوائم المالية لشركة لا تقارن مباشرة ، من سنة إلى أخرى ، ما لم تستخدم الشركة بانتظام نفس طرق التثمين Valuation . (الشركات مطالبة بإظهار أى تغيير فى الطرق المحاسبية ، انظر الفصل 29 ، مكونات قائمـــة الدخل) . فالمقارنة المباشرة للقوائم المالية لشركتين مختلفتين ليست ممكنـــة ما لم تُستخدم نفس الطرق المحاسبية ، فالملاحظة الأولى تكون هامـــة جـــداً لأنها تخبرنا عن الطرق التى استخدمتها الشركة لإعداد قوائمهـــا الماليـــة . وبتفحصنا لنواحى أخرى من القوائم المالية ، سنســـتعرض طـــرق التقيـــيم الرئيسية حتى تستطيع أن تبدأ بالشعور بتأثيرهم على تقييم صفحة الميزانيـــة وحساب صافى الدخل .

***

6- ملاحظات على التعهدات ، بما فيها التأجير التمويلى ، والتزامات الطوارئ

التعهدات Commitments . هناك أنواع مختلفة منها ، بعضها يؤثر على صفحة الميزانية عند وقت حدوثها ، فمثلاً ، اقتراض مليون جنيه سيزيد الأصول بمليون جنيه والالتزامات بمليون جنيه . ولكن التعهدات الغير منفذة قد لا تسجل على صفحة الميزانية لأنه ليس لها تأثير جذرى على عمليات الشركة حتى بعض الوقت فى المستقبل ، وكمثال ، سيكون كتعهد بشراء 5 مليون قطعة غيار من مورِّد على مدى الخمس سنوات التالية . وبصرف النظر عن تسجيل التعهد من عدمه على صفحة الميزانية ، فقاعدة المادية تتطلب العرض التفصيلى لكل التعهدات الجوهرية فى ملاحظات القوائم المالية . وبعض الأنواع الشائعة من التعهدات المطروحة فى القوائم المالية هى ترتيبات شراء طويلة الأجل ، شروط القروض القائمة ، اتفاقات على إعادة تمويل الدين القائم ، خطوط الائتمان ، ترتيبات تأجير تمويلى Leases، وتفاصيل عن خطط معاش العاملين (انظر الفصل 7 ، ملاحظات تتعلق بالمعاشات) ، وعليك أن تركز انتباهك على هذه الترتيبات ، ففى وقت مستقبلى فقد تضيف إلى هيكل دين الشركة ، وتزيد من كمية النقد الضرورى لمقابلة الالتزامات الجارية .

التأجيرات التمويلية Leases . وهى نوع من التعهدات ، كما هو مبين أعلاه . بعض هذه الترتيبات الغير ملغاة والطويلة الأجل يُنظر إليها كترتيبات بديلة للشراء والرهن العقارى . والتأجير التمويلى يمكن أن يسمح

للمؤجر إليه بحيازة الأصل asset عند نهاية عقد التأجير . وترتيب تأجيرى آخر قد يسمح لمدفوعات التأجير بتغطية سعر شراء الأصل بالإضافة إلى تزويد المؤجر بعائد معقول (الفائدة) . وما زال هناك تأجيراً آخر قد يمنح المؤجر إليه الحق فى استخدام الأصل معظم عمره النافع. هذه الترتيبات التأجيرية ، المسماة التأجيرات الرأسمالية ، تنقل مخاطر الملكية إلى المؤجر إليه. ولأن المحاسبين يعتقدون فى أن الجوهر الاقتصادى لهذا النوع من الترتيبات التأجيرية هو نفسه كالشراء المباشر للأصول الرأسمالية ، فهم يتجاهلون شكل الصفقة ويتطلبون منها أن تُسجل كمشتريات. (انظر الجوهر مقابل الشكل فى الفصل 4) .

وفى ذكر تقرير التأجيرات الرأسمالية ، فالمؤجر إليه سيسجل " الملكية كموضوع للتأجيرات الرأسمالية capital leases " كأصل asset و " الالتزامات الثانوية للتأجيرات الرأسمالية " كخصوم . والكمية المسجلة كتكلفة تاريخية للأصل المؤجر والالتزام التأجيرى هى القيمة الحاضرة من المدفوعات المتطلبة للتأجير . ولما كان ذلك هو ترتيب طويل الأجل ، فالمدفوعات التأجيرية Lease يجب أن تسمح للمؤجر باستعادة ليس فقط استثماره فى الملكية المؤجرة ولكن أيضاً عائد مناسب – " الفائدة على رأس المال " . وطرح هذه الفائدة من مدفوعات التأجيرى التمويلى يعطى " القيمة الحاضرة " لهذه المدفوعات ، و هى القيمة التى سجلت كتكلفة تاريخية لكل من الأصل المؤجَّر والالتزام التأجيرى التمويلى .

والمؤجر إليه سيقسط التكلفة التاريخية للرهن amortize (انظر الفصل 20 ، الاستنفاد والأقساط العقارية) على مدى فترة التأجير (أو على مدى العمر الاقتصادى للأصل إذا المؤجر إليه سيتحصل على ملكية الأصل

فى نهاية مدة التأجير التمويلى) . ومدفوعات التأجير تقسم بين مـــدفوعات لأساس على الالتزام المسجل ونفقات الفائدة ، ومثل مدفوعات القرض توزع ما بين مدفوعات الأساس ونفقات الفائدة . **والتأجير التمويلى** قصير الأجل ، والتأجيرات التى لا تنقل مخاطر الملكية تسمى **التأجير التشغيلى** operating leases . وفى هذه الترتيبات ، **فالمؤجر إليه** لا يُسجل الأصل المُســتأجر أو الالتزام على صفحة ميزانيتهم ، وكل مدفوعات التــأجير التمــويلى تُســجل كنفقة إيجارية .

ويجب الحذر عند مقارنة **القوائم المالية** لشــركات تقــوم بالتــأجير التمويلى بغيرها من الشركات **التى لا تقــوم** بالتــأجير التمــويلى . وكـــل التأجيرات التمويلية تعطى **المؤجر إليه** Lessee فائدة استخدام الأصل مقابل مدفوعات على فترات معينة . والملاحظة عن **التأجير** التمويلى فى القائمـــة المالية ستزودك بالتفصيلات **الجوهرية** لترتيبات التأجير التمويلى وجـــداول الدفع . وملاحظة تتعلق بالأصول **المؤجرة** تمويلياً نستعرضها فيما يلى :

فى 31 ديسمبر 1998، كانت المدفوعات التأجيرية المستقبلية الــدنيا فـــى ظـــل التـــأجيرات التمويليـــة الرأسمالية ، والتشغيلية ، كالآتى:

السنة المنتهية 31 ديسمبر	التمويل الرأسمالى	$ بالآلاف	التمويل التشغيلى
1999	2.5		63.7
2000	2.0		55.1
2001	1.7		45.9
2002	0.8		37.0
2003	0.4		32.8
سنوات أخيرة	0.9		63.7
• إجمالى المدفوعات الدنيا من التأجير التمويلى	8.3		298.2
• مطروحا منها:الحد الأدنى من التأجير التمويلى من الباطن (الدخل الإيجارى)	---		19.7

• صافى الحد الأدنى لمدفوعات التأجير التمويلى	**8.3**		278.5
• مطروحاً منها الفائدة وتكاليف التنفيذ	<u>**1.2**</u>		
• القيمة الحاضرة لصافى الحد الأدنى من مدفوعات التأجير التمويلى	**7.1**		

نفقات التأجير لإجراء التأجير التمويلى التشغيلى ، مجموعها 91.5 ألف $ فى عام 1998 ، 80.3 ألف $ فى عامى 1997 ، 1996 .

التزامات الطوارئ contingencies . تتواجد هذه الطوارئ عندما تبدو الشركة ككاسبة أو كخاسرة بسبب صفقة أو حدث فى الماضى . وكمية المكسب أو الخسارة تكون " طارئة " أى تعتمد على صفقة أو حدث آخر ، فعلى سبيل المثال ، شخص يسقط على أرض متجر كبير ويرفع دعوى على المتجر . فأصحاب المتجر يكونون الآن فى حالة طوارئ . فالحدث الذى يسبب احتمال خسارة هو إصابة الزبون ، وكمية الخسارة (إذا وجدت) ستتحدد مستقبلاً بعملية تسوية أو حكم محكمة ، وكل الطوارئ يمكن تصنيفها حسب احتمالات نتائجها : (1) محتمل حدوثها ،(2) فرصة بعيدة الحدوث ، (3) ممكن وجوب حدوثها . فإذا الإدارة ، محاموها ، ومحاسبوها يعتقدون أن هناك فقط فرصة بعيدة الحدوث من المكسب أو الخسارة ، فالالتزام الطارئ لن يُباح به . وحيثما هناك إمكانية أن المكسب أو الخسارة ستحدث ، فالالتزام الطارئ يجب أن يعرف محتواه مع تقدير الإدارة للمدى الممكن للمكسب أو الخسارة . أما إذا أُرتئى الالتزام الطارئ كمحتمل حدوثه كخسارة، فيجب أن يُحقق (الخسارة تُسجل مع كمية تقديرية للالتزام liability) . وإذا كان تقدير منفرد للخسارة لا يمكن تحديده ، فأصغر كمية فى تقدير الإدارة لمدى الخسارة ستُحقق . وتفسير الملاحظة أسفل الجدول سيصف طبيعة الالتزام الطارئ والمدى المقدر للخسارة . والتزامات الطوارئ التى من المحتمل أن تنتج مكسباً ، يتاح معرفتها ولكن لا تتحقق

accrued. تلك هى قاعدة التحفظ عند عملها ، فالطبيعة الطارئة للمكسب ستوصف فى الملاحظات للقوائم المالية .

والملاحظات على الالتزامات الطارئة يجب أن تُقيَّم بعناية ، والخسائر الطارئة يمكن أن تكون قنابل موقوتة منتظر أن تفجر شركة مربحة . اسأل نفسك الأسئلة : ما سيكون عليه الوقع على التدفق النقدى للشركة إذا كانت الخسارة الطارئة المحتملة أو الممكن حدوثها سيُجرى تجاوزها ؟ هل دين الشركة أو هيكل السيولة ذو مقدرة على تناول الخسارة ؟

***



7- ملاحظات تتعلق بالمعاشات

إن أساس تفهم تكلفة منافع معاشات العاملين هو أن السجلات المحاسبية تعكس أحسن تخمينات الإدارة عما ستكون عليه التكلفة . ويحاول المحاسبون قياس تكلفة منافع التقاعد عند وقت اكتساب العاملين لهم ، بدلاً من عندما يتسلمهم العاملون فعلاً . وتمثل نفقة المعاش كمية النقود التى على الإدارة أن تستثمرها فى نهاية السنة لتغطية المدفوعات المستقبلية للمعاشات التى ستجرى للعاملين ، خدمة تلك السنة الإضافية .

لماذا تكلفة المعاش تكون كأحسن تخمين ؟ كل أنواع الافتراضات يجب أن تُجرى لحساب الاستثمار السنوى المتطلب . بعض هذه الافتراضات تكون : متوسط سنوات الخدمة للعامل عند الإحالة للتعاقد ، مرتب العامل عند التقاعد ، عدد السنوات التى يتوقع أن يعيشها العامل بعد التقاعد ، وفوائد الأرصدة المستثمرة المتوقع تكسبها . وبتغير التقديرات ، فالتعديلات يجب أن تُجرى لتكلفة المعاش ، وبدلاً من تعديل نفقة المعاش عن الفترة الجارية ، فهذه التعديلات ستنتشر على الفترات المحاسبية الجارية والمستقبلية . ويمكن للإدارة أن تختار استثماراً اكثر أو أقل من نفقة معاش للسنة الجارية ؛ فإذا كانت بالزيادة ، فالأرصدة المتجاوزة تُسَّجل فى حساب الأصول ، " **تكلفة المعاش المسددة سلفاً** "؛ وإذا كانت بالنقصان فتسجل فى حساب الخصوم " **تكلفة المعاش المستحقة** "

وفاعلية خطة المعاش يمكن أن يُحكم عليها فقط بتحليل ملاحظة المعاش . وعموماً ، فصفحة الميزانية تبين المدفوعات المسبقة أو التزامات المعاش للفرق بين الكمية الجارية المتعرف عليها كنفقة والأرصدة المنقولة

إلى الصندوق trustee . فعندما تخلق الشركات خططا للمعاش ، فقد يُعطــوا ائتماناً لخدمة العاملين عن السنوات التى اُشتغلت فعلاً ، وهذا يخلــق تكلفــة خدمة مسبقة ، التى تنفق على مدى حياة عمل العاملين والتى قد يمكن إيجاد أرصدة لها على مدى زمنى قد يصل إلى ثلاثين عامــاً ، والشــركة التــى روتينيا تُموّل بأقل من نفقة المعاش للسنة الجارية قد تجد نفسها فى مشكلة مع تقدم الزمن. وإفصاح تقليدى عن المعاش يتضح فى الآتى :

المعاش pension . الشركة لها خمسة مصادر مالية **trusteed** غيــر مساهمة **noncontributory** معرَّفة لخطط منافع معاشات تغطى جذرياً كــل العاملين . وفى ظل خطط معينة ، فالمنافع هى أولياً دالة لســنوات خدمــة العامل ، ومستوى التعويضات ، بينما فى ظل خطط أخرى ، فالمنافع دالــة فقط لسنوات الخدمة .

إنها سياسة الشركة لتمويل خطط الأرصدة **fund** إلى أقصى مــدى يجرى خصمه deductible فى ظل القواعد الفيدرالية لضرائب الدخل . مثل هذه المساهمات يقصد بها تزويد ليس فقط بالمنافع المتعلقة بالخدمــة حتــى الوقت الحالى ، ولكن أيضاً لما يتوقع أن يُكتسب منها مســتقبلاً . وصــافى تكلفة المعاش الدورى لكل الشركة تتضمن الآتى :

السنة المنتهية 31 ديسمبر للأعوام	2004	2003	2002
	.... $ بالآلاف		
تكلفة خدمة المنافع المكتسبة خلال الفترة	70	124	153
تكلفة الفائدة على التزامات المنافع المتوقعة	164	263	269
العائد الفعلى على أصول الخطة	(350)	(246)	(923)
صافى الأقساط amortization والمؤجلة	129	(92)	604
	13	49	103

والجداول التالية تحدد مكانة الخطط المموّلة :

فى 31 ديسمبر	**الأعوام** **2004**	**2003**
القيمة الحاضرة إلاكتوارية لالتزامات المنافع	.... $ بالآلاف	
الالتزام المتعهد به للمنافع	(1891)	(2374)
التزامات المنافع المتراكمة	(1933)	(2424)
الالتزامات المتوقعة للمنافع	(2138)	(2699)
أصول الخطط عند القيمة العادلة	2674	3910
أصول الخطط التى تجاوزت الالتزامات المتوقعة للمنافع	536	1211
الصافى المكتسب الغير متعرف عليه	(284)	(823)
صافى تكلفة الأصول لخدمات غير متعرف عليها فى	362	282
1 يناير 1977	(65)	(139)
تكلفة المعاش السابق صرفه	549	531

لاحظ أن هذه الملحوظة **تعطى وصفاً مختصراً للخطة** ، وتبين مجموعات العاملين التى تم تغطيتها ، وتناقش سياسة **الإدارة فـــى** تـــوفير الأرصـــدة ، وتعطى تفصيلاً لنفقة صافى المعاش **فى الفترة الجارية** ، وتصالح مكانة خطة توفير الأرصدة مع كمية **المعاشات فى صفحة الميزانية** العمومية .

تعليقات : لا يذهب بك **الحال إلى محاولة تحليل** هذه المواد ، فتلــك فقط أحسن معلومة تخمينية. معظم **البيانـــات الموفقـــة** لـــيس لهـــا علاقـــة

بالموضوع إذا كان غرضك هو تقييم فعالية خطط معاشات الشركة . وثلاثة أرقام فقط تهمنا لهذا التحليل : (1) القيمة العادلة لأصول الخطة (قيمة الاستثمارات المخصصة) ، (2) الالتزامات المرتقبة للمنفعة (أحسن تقدير لإجمالى الالتزام بمعاش العاملين بالشركة) ، (3) الفرق بين هاتين المعلومتين ، فإذا كان للشركة " التزام مرتقب للمنفعة " أكبر من قيمة استثمارات معاشاتها ، فيقال عند ذلك " عدم كفاية الأرصدة under funded " هذا يعنى أنه فى ضوء المعدل الجارى للمكتسبات ، فاستثمارات أرصدة معاشات الشركة ليست كافية لتغطية المنافع المستقبلية التى تتوقع الإدارة أن تدفعها للعاملين ، أما إذا تجاوزت استثمارات معاشات الشركة منفعتها المرتقبة ، فيكون للشركة غطاء كافى ، وتلك هى الحالة فى مثالنا السابق شرحه مبينة خطة " المبالغة فى الأرصدة overfunded "

وكمثل تكلفة المعاش فتكلفة الرعاية الصحية للتقاعد ، والمنافع الأخرى المتممة ، يجب أن تقدر ويُجرى نفقتها على عمر عمل worklife العاملين . وعلى غير المعاشات ، فمعظم الشركات تدفع لهذه المنافع المتممة كلما وجبت ، مختارين عدم إنشاء رصيد لذلك trust fund ؛ ذلك يعنى أن عليها إيجاد هذه المنافع من العمليات الجارية ! وإيضاحات مماثلة لتلك التى زوّدت بها تكلفة المعاشات تذكر أيضاً فى ملاحظات القوائم المالية .

***

8- تقـديم تقـرير قـطاعى

Segmental Reporting

عندما يشترى المستثمرون نصيباً من الأسهم فى شـركة كبـرى ، معظم الأحيان يشترون نصيباً فى شركة متعددة الأنشطة conglomerate – الشركة الأم التى تحت مظلتها خطوط مختلفة من الأنشطة التجارية . فـإذا كنت تشترى سهماً فى شركة كبرى فى نشاط تجارة التجزئة فإنك تشـترى سهما فى تجارة التجزئة ، أو التأمين ، أو الاستثمار العقارى ، أو عمليـات كمبيوتر لخدمة المعلومات . ويثار سؤال قد تسأله ، " كيف تجرى مكونـات هذه الشركة ؟ " وبينما سوق التأمين يمكن أن يكـون منتعشـاً ، فسـوق العقارات قد يكون دون المتوسط .

تتطلب القواعد المحاسبية من الشركة الأم وشركاتها المتنوعة إعداد مجموعة مشتركة من القوائم المالية (انظر الفصـل 40 ، القـوائم الماليـة المدمجة) إلا أنه ، من خلال التقرير السنوى ، تتـاح معلومـات قطاعيـة لمساعدتك فى تقييم أداء العمليات الفردية للشركة الأم .

شرائح الصناعة Industry Segments

مُصرَّح للشركات ببعض المرونة فى التعرف على أهميـة شـرائح الصناعة ، وعموماً ، فالشريحة الصناعية هى مكوِّن من الشركة التى تنـتج مجموعة من المنتجات أو الخدمات المتعلقة ببعضها البعض ، وتتوفر فيهـا أحد الاختبارات الجوهرية التالية :

1- تمثل إيرادات **الشريحة** ≤ **(أكبر أو تساوى)** 10% من إجمالى إيرادات **الشركة** .

2- تمثل أرباح **الشريحة (الخسارة)** ≤ 10 % من إجمالى ربح الشركة (خسارة) .

3- تمثل أصول **الشريحة ≤ 10%** من إجمالى أصول الشركة .

وستذكر الشركة **فى تقريرها المعلومات** التالية للسنة المالية لكل شريحة جوهرية صناعية : **(1) إيرادات الشريحة (2)** عمليات ربح **(** خسارة**)** الشريحة ،**(3) أصول الشريحة** ، **(4)** اهتلاك الشريحة ، الاستنفاد depletion ، ونفقات الأقساط **amortization** (انظر الفصلين18 ، 20)، **(5)** إنفاق الشريحة على **الممتلكات** ، والوحدات الإنتاجية ، والآلات .

شرائح جغرافية

العديد من الشركات **لها ممتلكات** ، مصانع ، آلات ، وعمليات جوهرية فى الخارج . والنظم **السياسية والاقتصادية** لم تُوجد بالتساوى ! فالتشغيل operation فى بعض **الدول أكثر** مخاطرة عن أخرى ، وإفصاح القوائم المالية لا يُقيِّم **المخاطرة المصاحبة** للعمليات الأجنبية ؛ ولكن يفصح عن المناطق الجغرافية التى **تعمل بها الشركة** . ومستخدم القوائم المالية يكون حينئذ فى وضع أحسن لتقييم **المخاطرة الاقتصادية** والسياسية للشركة .

والقواعد المحاسبية تُعرِّف **الشريحة** الجغرافية كعمليات فى دولة أو مجموعة دول التى تتوفر فيها **أحد الاختبارات** الجوهرية التالية :

1- تمثل **الإيرادات الجغرافية ≤ 10%** من إجمالى إيرادات الشركة

2- يمثل ارباح (حسائر) **الشريحة الجغرافية** ≥ 10% من إجمالى ارباح (حسائر) **الشركة.**

وستذكر الشركة فى تقريرها **المعلومات** التالية للسنة المالية لكل شريحة جوهريه جغرافية . (1) إيرادات الشريحة (2) عمليات ربح (حسارة) الشريحه ،(3) أصول **الشريحة** .

العملاء الرئيسيون : نفترض أنك استثمرت فى مقاولات للدفاع وأن الحكومة المركزية تعتزم تخفيض **ميزانية الدفاع** ، فهل مثل هذا الفعل له وقع كبير على استثمارك ؟ الشركات التى تكتسب ≥ 10% من إجمالى إيراداتها من عميل واحد أو مجموعة عملاء مرتبطين ببعض ، عليها أن تفصح عن المبيعات الى هذا العميل وفيما يلى مذكرة تقليدية لقائمة مالية تحتوى على معلومات شرائحية .

شرائح صناعات ومعلومات جغرافية

المعلومات المالية الأساسية حسب شريحة الصناعة كالآتى :

	2004	2003	2002
		...... $ بالآلاف ..	
صافى المبيعات			
الاجهزة المنزلية	2.830.457	2,875,902	2.820.828
اجهزة البيع الأليه	156.597	156,321	149.798
* الإجمالى	2.987.054	3.041.223	2.970.626
الدخل (الخسائر) قبل ضرائب الدخل .			
و التأثير المتراكم للتغيرات المحاسبية			
الاجهزة المنزليه	160.431	62.568	187.018
اجهزة البيع الاليه	17.566	16.311	4.498
الشركة (بما فيها نفقة الفائدة)	(88.127)	(71.333)	(68.099)

• الإجمالى	89.870	7.546	123.417
صافى الإنفاق الرأسمالى			
الأجهزة المنزلية	92.194	115.676	133.504
اجهزة البيع الآلية	1.028	771	4.612
الشركة	2.768	3.917	(16)
• الإجمالى	95.990	120.364	138.100
الاهتلاك والأقساط			
الأجهزة المنزلية	105.916	98.116	86.928
اجهزة البيع الآلية	4.377	4.236	4.805
الشركة	1.488	999	934
• الإجمالى	111.781	103.351	92.667
اصول متعرف عليها			
الأجهزة المنزلية	2.147.374	2.135.961	2.200.227
اجهزة البيع الآلية	103.765	104.119	119.752
الشركة	218.559	261.410	215.089
• الإجمالى	2.535.068	2.501,490	2.469.498
صافى المبيعات			
أمريكا الشمالية	2.468.374	2.407.591	2.332.365
اوربا	390.761	501,857	495.517
أخرى	127.919	131.775	142,744
• الإجمالى	2.987.054	3.041.223	2.970.626
الدخل (الخسائر) قبل ضرائب الدخل ، والتأثير المتراكم للتغيرات المحاسبية			
امريكا الشمالية	246.981	145.991	190.820

أوربا	(72.358)	(67.061)	(865)
أخرى	3.374	(51)	1.561
الشركة (بما فيها نفقة الفائدة)	(88.127)	(71.333)	(68.099)
• الإجمالى	89.870	7.546	123.417
اصول متعرف عليها			
أمريكا الشمالية	1.794.271	1.677.131	1.681.304
أوربا	359.323	452.995	507.746
أخرى	47.345	109.954	130.929
الشركة	218.559	261.410	215.089
• الإجمالى	2.469.498	2.501.490	2.535.068

والمبيعات بين التوكيلات لمناطق جغرافية مختلفة ، غير جوهرية . وكمية التجارة المكتسبة أو المعقودة والتى كانت بالعمليات فى أى من السنوات المعروضة لم تكن ذات قيمة تذكر .

وفى عام 2004 كانت خسائر الشركة 60.4 مليون دولار فى شكل رسوم charges قبل الضريبة لرحلتين مجانيتين من برامج التنمية فى أوربا (50 مليون دولار كرسم خاص ، 10.4 مليون دولار فى البيع فى صورة نفقات عامة وإدارية . وفى عام 2003 أنفق 95 مليون دولار فى إعادة التنظيم للتسويق وتغيرات توزيعية فى أمريكا الشمالية وغلق مصانع ، وإعادة تنظيم آخر فى أوربا . ومن الـ 95 مليون دولار التى وجهت إلى الأجهزة المنزلية كانت 40 مليون دولار خصصت لأمريكا الشمالية ، 55 مليون دولار لأوربا .

تعليقات : وبينما معلومات الشريحة تكون محدودة ، فهى تزود ببداية لشخص ما الذى يرغب فى البدء فى تفهم حجم وقوة العمليات الكبرى

والأسواق لشركة . فالمعلومات عن الشريحة الجغرافية عادة ما تكون متاحة من خلال مناطق جغرافية واسعة وليست لدول منفردة ، وهذا يجعلها أصعب فى تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية . وقصور آخر لشريحة المعلومات هو عدم وجود معلومات عن التدفق النقدى .

* * *

9- تقارير الإدارة عن الرقابة الداخلية

Management Reports On Internal Control

خلال السنوات القليلة الماضية ، طالبت أجهــزة عديــدة تشــريعية وتنظيمية الإدارة أو المراجعين لتضمين تقرير عن الرقابـــة الداخليـــة فـــى التقرير السنوى . والآن تتطلب الهيئة المركزية للتأمين على ودائع البنـــوك FDIC (الأمريكية) من البنوك أن تزود حملة الأسهم بتقرير عن الرقابـــة الداخلية ، وأن لجنة الهيئات المشرفة COSO على التجـــارة Sponsoring Organizations of the Treadway Commission قد أمـــدت بإرشـــادات لشركات أخرى .

وقد عرَّفت COSO الرقابة الداخلية كـــ " عملية تتأثر بكينونة مـــن مجلس المديرين ، الإدارة ، وأشخاص آخرين ، مُصممَّة لتزويد تأكيد معقول بخصوص تحقيق الأهداف فى الفئات التالية :

1- فعالية وكفاءة العمليات

2- التقارير المالية التى يُعتد بها reliability

3- الالتزامات بالقوانين المطبقة والتنظيمات

ومن خلال هذه الفئات للأهداف ، فقد عرَّفت COSO عدة مكونات للرقابة التى يجب أن تتوخاها الشركات . فالشركات عليها أن تفحص بيئتهـــا الرقابية مع التوجه إلى القيم الأخلاقية وأسلوب التشـــغيل لـــلإدارة العليـــا ، " والنغمة tone عند القمة " لها وقع هائل على طريقة أداء الأفـــراد خـــلال المؤسسة. وعلى الشركات أن تُقيِّم وتتحكم فى المخاطر المصاحبة بتشـــغيل الأنشطة ، مثل مخاطرة اختلاس الفرد للأرصدة ، أو مورِّد يـــزود الشـــركة

بسلع دون المستوى . فالرقابة الداخلية الجيدة تتطلب التعرف على المعلومات الهامة وإيصالها إلى المديرين managers وحملة الأسهم . وأخيرا ، فالرقابة الداخلية يجب أن يُوالَى متابعتها للتأكد من بقائها فعالة .

وتوصى COSO بأن تقارير الرقابة الداخلية يكون خطابها للآتى :

1- نوع الرقابة التى ذكرت (عادة إعداد القوائم المالية المنشورة للشركة)
2- القصور الموروث ذاتياً فى نظام الرقابة (مع العلم بأنه لا يوجد نظام رقابى يتوقع أن يكون تاماً)
3- تواجد إجراءات لموالاة متابعة الرقابة والاستجابة لقصور الرقابة
4- الإطار الذى يُقيِّم من خلاله نظام الرقابة
5- الخاتمة بخصوص فعالية نظم المراقبة ووصف لأى نقاط ضعف

وإطار عمل COSO يتضمن التقرير التصورى الآتى الذى يتوخى كل المقاييس :

شركة **كذا** تنتهج نظاما من الرقابة الداخلية بخصوص إعداد التقارير المالية ، والتى هى مصممة لتزويد تأكيد معقول لإدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة بخصوص إعداد قوائم مالية منشورة يُعتد بها . والنظام يحتوى على آلية ذاتية لموالاة المتابعة monitoring ، وردود الفعل التى تُتَّخذ لتصحيح القصور كلما تُعرِّف عليها . وحتى النظام الرقابى الفعال ، مهما كان تصميمه جيداً ، فله قصور ذاتى - شاملاً إمكانية اقتطاع أو تجاوز القيود - ولذلك يستطيع أن يقدم فقط تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بإعداد القوائم

المالية . زد على ذلك ، **فبسبب التغير فى الظروف** ، ففعالية نظام الرقابة الداخلية يمكن أن تتباين **على مدى الزمن** .

ولقد قيَّمت الشركة **نظام رقابتها** الداخلية بتاريخ 31 ديسمبر 2××× فى ضوء الإطار الخاص **بالرقابة الداخلية الفعالة** على التقارير المالية reporting التى وصفت فى " **الرقابة الداخلية** – إطار عمل متكامل " التى أصدرته COSO . وعلى **أساس هذا التقييم** ، فالشركة تستطيع أن تقول ، أنه فى 31 ديسمبر 2××× ، **فنظام رقابتها** الداخلية على **التقارير** المالية استوفى الأطار المشار إليه.

شركة ....

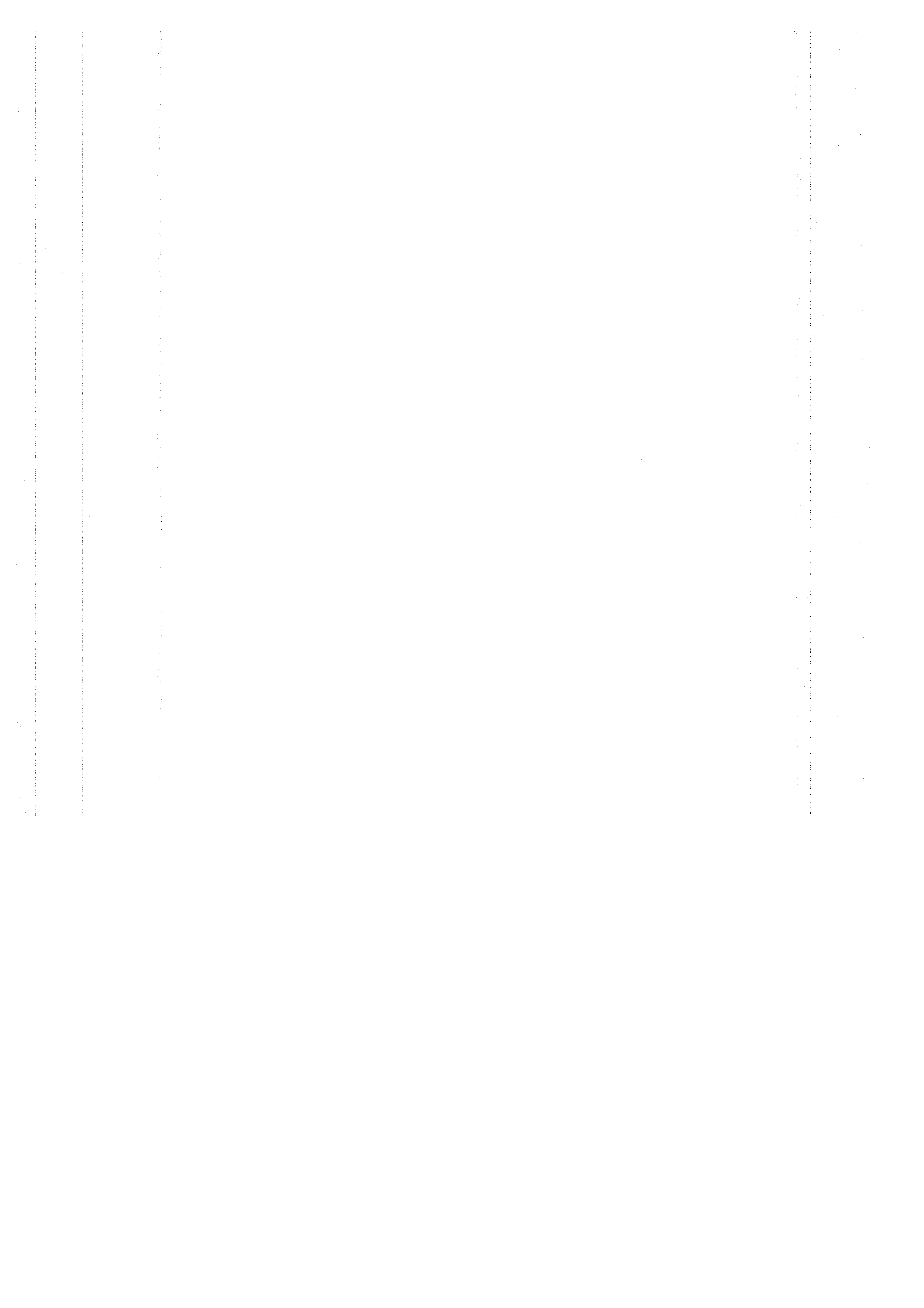
عنها ______________________

إمضاء (عضو مجلس الإدارة المنتدب)

عنها ______________________

إمضاء (**المراقب** المالى / مراقب عام الحسابات)

التاريخ / /



10- تقارير المراجعة
Audit Reports

إن الشكل القياسى لتقرير المراجعة الذى تتبناه جمعيـــة المـــراجعين الأمريكية يقرأ كالآتى :

ولقد راجعنا قائمة الميزانية المرفقة لشركة **كـــذا** وذلـــك حتـــى 31 ديسمبر ×××2 ، والقوائم المتعلقة بالدخل ، والمكاسب المحتجزة ، والتدفقات المالية للسنة المنتهية فى تاريخه . وهذه القوائم المالية هـــى مســـئولية إدارة الشركة ، ومسئوليتنا هى التعبير عن رأينا فى هذه القوائم المالية على أساس مراجعتنا . وقد قمنا بالمراجعات طبقاً للقواعد العامة المقبولـــة للمراجعـــة . وهذه القواعد تتطلب منا أن نخطط ونؤدى عملية المراجعة للحصول علـــى تأكيدات معقولة بخصوص عما إذا كانت القوائم المالية خاليـــة مـــن مـــواد مشوهة ذكرها misstatement . والمراجعة تتضمن الفحص – على أســـاس اختبار test – لدليل يدعم الكميات والافصاحات – فـــى القـــوائم الماليـــة . والمراجعة تتضمن أيضاً تقييماً assessing للأسس المحاســـبية المســـتخدمة والتقديرات الجوهرية التى قامت بها الإدارة ، وكـــذلك التقيـــيم evaluation الشامل لعرض القائمة المالية . وفى اعتقادنا أن مراجعتنـــا تـــزود بأســـاس معقول لرأينا . وفـــى رأينا ، فالقوائم المالية المشار إليها بعاليه تمثل بعدل – طبقاً للمواد المقدمة – الموقف المالى للشركة كذا بتاريخ 31 ديسمبر ×××2، ونتائج عملياتها وتدفقاتها المالية للعام المنتهى المبين ، والتى تتطـــابق مـــع القواعد العامة المقبولة للمحاسبة . وهذا الشكل من التقرير الجديـــد ، صُـــمّم لزيادة الوعى العام بطبيعة وقصور المراجعة . وكما ذكر فى الفقرة الأولـــى

من التقرير ، فالإدارة (**وليس المراجعون**) هى المسئولة بصفة أساسية عن القوائم المالية .

والفقرة الثانية من تقرير المراجعة تصف بالضبط ما هى المراجعة. فالمراجع يفحص السجلات المحاسبية والوثائق المؤيدة لتشكيل رأى عن معقولية القوائم المالية . والأسس التى وضعها المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) تقدم إرشادات وتعريف لمسئوليات المراجع فى المواقف المختلفة ؛فعلى سبيل المثال ، فالقواعد تتطلب من المراجع أن يعزز المقبوضات والمدفوعات، ولفعل ذلك ، على المراجع أن يختبر فقط عينات من هذه البنود .

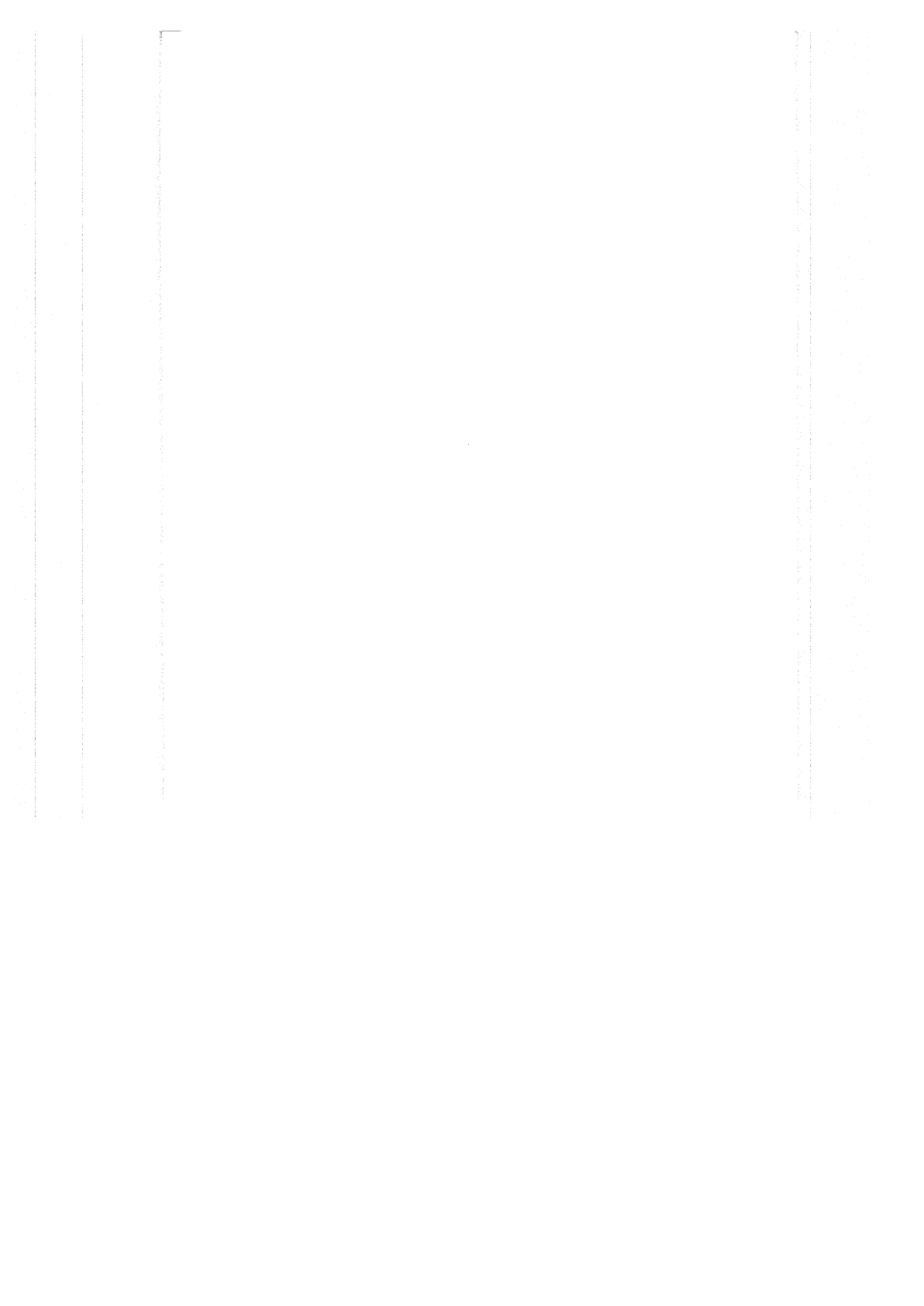
والفقرة الثالثة من تقرير المراجعة يحتوى على رأى المراجع . فالمراجعون قد يعبروا عن رأى " نظيف " ، " مؤهل " ، أو " معاكس " ، أو قد لا يعبرون عن رأى على الإطلاق . فالتقرير القياسى المذكور أعلاه يعبر عن رأى نظيف (أى لا توجد مآخذ) . وعلى أساس اختباراتهم ، فالمراجعون يعتقدون فى تقديم قوائم مالية عادلة للموقف المالى للشركة والمكاسب لذلك العام . ويذكر المراجعون أيضاً أن القوائم المالية فى " تطابق مع القواعد العامة المحاسبية المقبولة " (GAAP) ، وهى حصيلة المهنة المحاسبية من القواعد والأسس التى تحكم تقديم القائمة المالية والمعايير (انظر الفصل 4) .

والرأى المؤهل يُجرى استثناءاً لـ " تقديم عادل " ويشير إلى ناحية (نواحى) معينة التى لا يعتقد المراجعون أنها " تقديم عادل " ، وضمنياً يعتقد المراجعون أن باقى القوائم عادلة فى تقديمها .

والفكر المعاكس adverse opinion يذكر أن المراجعين لا يعتقدون أن القوائم المالية قد أجريت بالعدل . وحينما يصدر المراجعون مثـــل هـــذا الرأى ، فسيذكرون العوامل التى أدت بهم إلى تكوين هذا الرأى .

تعليقات : يبنى المراجعون رأيهم عن القوائم المالية بناء على الأدلة التى يجمعونها من العينات الاختبارية ، ولأن ذلك بعيد عن اختبـــار كامـــل للسجلات المحاسبية ، فالبيانات المغلوطـــة قـــد تتواجـــد بـــدون أن يكـــون المراجعون على دراية بها .

***



11- تجميع واستعراض التقارير

Compilation And Review Reports

من وقت لآخر ، قد تصادفك مجموعة من القوائم المالية التى استعرضت أو جُمعت . هذه الأنواع من الخدمات تُؤدَّى من محاسب قانونى معتمد ولكن لا تحمل نفس الثقل كمراجعة ، والتى ينتج عنها إصدار رأى عن عدالة تقديم القائمة المالية ، كما وُصفت فى الفصل (10) . وبسبب اعتبارات الوقت والتكلفة ، فالقوائم المالية الربع سنوية تُستعرض بدل أن تُراجع . والأعمال التجارية businesses التى لا تعد قوائمها المالية بانتظام وتجعلها متاحة للجمهور قد تفضل الاستعراض أو التجميع للمراجع بسبب اعتبارات التكاليف .

الاستعراض Review

يتكون الاستعراض من توجيه أسئلة عن الإدارة بخصوص إعداد القوائم المالية ، وبالمثل تحليل القوائم المالية الماضية والحاضرة لتحديد عما إذا كانت تتواجد هناك علاقات غير عادية . فعلى سبيل المثال ، افترض أنه للسنوات العديدة الماضية كان متوسط حسابات المقبوضات 2 مليون دولار ، إلا أنه فى العام الحالى فقد بلغت 4 مليون دولار ، فما هو السبب لتلك العلاقة الغير متوقعة ؟ فهل سُجِّلت المبيعات مرتين ؟ وحيثما تظهر العلاقات عادية ، فالمحاسب القانونى لا يستفسر أكثر .

والأمثلة التالية للفروق فى إجراءات المراجعة والاستعراض ستساعدك فى فهم الفرق الأساسى بينهم . ففى المراجعة ، سيكون المحاسب القانونى CPA متواجداً عند حصر المخزون فى نهاية العام ؛ وفى الاستعراض ، فبالكاد سيسأل المحاسب القانونى أسئلة بخصوص الإجراءات

المستخدمة فى حصر المخزون . وقواعد المراجعة تتطلب مـن المحاسـب القانونى الحصول على تعزيزات مكتوبة من العملاء بالكميات التى يـدينون بها للشركة لكى يُقيِّم حسابات المقبوضات . والتعزيزات المكتوبة يتحصـل عليها أيضاً من الموردين مبينة الكميات التى يُـدان بهـا العمـل التجـارى business ، لكى يمكن تقييم حسابات المدفوعات، والمحاسب القـانونى لـن يقوم بمثل هذه الإجراءات فى الاستعراض ، ولكن سيسأل : هل كل المبيعات والمدفوعات من العملاء قد سُجِّلت ؟ وهل كل المشتريات والمدفوعات إلـى الموردين قد سُجِّلت ؟

وفى تقرير الاستعراض ، فالمحاسبون القانونيون يجب أن يـذكروا أنهم ليسوا على دراية بأى تغيرات مادية استوجبت لجعـل القـوائم الماليـة تتطابق مع القواعد العامـة المحاسـبية (GAAP) . وعلـى المحاسـبين القانونيين أن يذكروا أيضاً أنهم لم يراجعوا القوائم المالية ولا يعبِّرون عـن رأى بعدالة تقديمها

التجميع Compilations

فى حالة التجميع ، يقرأ المحاسب القانونى القوائم المالية ويقرأ عمـا إذا كانت فى الشكل المناسب وتظهر محتوية علـى الإفصـاح المناسـب ؛ ويفحص أيضاً الحسابات الرياضية mathematics لتلك القوائم . فعلى سبيل المثال ، فى فحص قائمة الميزانية : هل تتساوى الأصـول مـع الخصـوم مضافاً إليها حقوق المساهمين ؟ ولا يُتطلب من المحاسب القـانونى تحليـل العلاقات أو سؤال الإدارة عن تحضير القـوائم ، ولكـن يجـب أن تـذكر تقاريرهم أنهم لم يراجعوا القوائم المالية ، ولا يعبرون عن رأى بخصـوص عدالة تقديمها .

* * *

12- استمارات هيئة البورصة المالية الأمريكية SEC رقم 10 - K ، 10 - Q ، 8 - K

جزء من وظيفة هيئة البورصة المالية Securities and Exchange Commission (SEC) هو التأكد من أن المستثمرين ومعطى الائتمان creditors الحاليين والمرتقبين لهم قدرة متساوية للوصول إلى معلومات بخصوص الشركات التى يتعامل الجمهور فى أسهمها - وأن تنشر المعلومات بصفة دورية .

وتحدد SEC ماهية المعلومات التى يجب أن تنتشر ، وكيفية تقديمها، بالإضافة إلى عملها كنوع من أجهزة المقاصة Clearing house لهذه القوائم . والاستمارات الرئيسية التى تتطلبها SEC هى 10 - K (سنوية) ، 10 - Q (ربع سنوية) و 8 - K (للتغيرات الجوهرية) . ولو أن هذه المعلومات موجودة لدى مكاتب SEC ، فالطلبات للتقارير السنوية أو أخرى أو استمارة 10 - K يجب أن تطلب من مجلس أمناء الشركة بذاتها .

استمارة 10 - K (السنوية)

هذه الاستمارة يجب أن تضعها الشركات ذات الأسهم العامة لدى SEC سنوياً . وآخر ميعاد للإيداع هو 90 يوماً بعد انتهاء السنة المالية للشركة . وتحوى هذه الاستمارة بصفة أساسية نفس المعلومات التى تضمنها تلك الشركة فى تقريرها السنوى ، ولكن بتفاصيل أكثر ؛ كما يتطلب أيضاً معلومات إضافية لتكملة استمارة 10 - K . أحيانا ستصدر الشركة تقريراً

سنويا ومعه K - 10 ، وهذا مسموح به فى ظل قواعد الإفصاح التكامليه لـ SEC الأمريكيه

وتنقسم استمارة K - 10 إلى أربعة أجزاء ، وكل جزء ينقسم إلى عناصر فرديه وحيثما ذكرت المعلومات فى مكان اخر ، فالشركه يمكن أن تشير إلى هذه المصادر بدلاً من ازدواجية المعلومة .

محتويات استمارة K - 10 السنوية

الجزء الأول

1- وصف للعمل التجارى للشركة بما فيها معلومات عن الشرائح المختلفة للشركة (فمثلاً ، خطوط الناتج ، الصناعات ، العمليات المحلية والدولية ، أو فئات رئيسية من العملاء) .

2- وصف لممتلكات الشركة property .

3- وصف للإجراءات القانونية التى تنتهجها الشركة .

4- مناقشة للموضوعات التى صوّت عليها حائزو أسهم ملكيه الشركة .

الجزء الثانى

5- وصف لسوق الأسهم العادية للشركة شاملة الافصاحات عن السوق الرئيسى الأمريكى الذى تتبادل فيه الأسهم العادية للشركة . أسعار الأسهم (ربع سنوية) أعلاها وأقلها للعامين الاخيرين ، العدد التقريبى لحملة الأسهم ، كمية وتكرار التوزيعات النقديه المدفوعة فى العامين الأخيرين ، وأى قيود على قدرة الشركه لصرف التوزيعات النقدية .

6- ملخص خمس سنوات لبيانات مالية مختارة،بما فيها صافى المبيعات (الإيرادات العاملة)، الدخل أو الخساره من استمرار العمليات .

الدخل أو الخسارة من استمرار العمليات لكل سهم عادى ، إجمالى الأصول ، الدين طويل الأجل ، والأسهم الممتازة المستحق صرفها، والتوزيعات النقدية لكل سهم .

7- مناقشة الإدارة للحالة المالية للشركة ، التغيرات التى حدثت فى الحالة المالية ، ونتائج العمليات . هذه المناقشة ستتضمن تحليل الإدارة لسيولة الشركة ، الموارد ، والعمليات ، وقع التضخم ، سبب التغيرات الرئيسية فى القوائم المالية التى حدثت خلال العام . وأى حالات طوارئ مادية .

8- القوائم المالية ، بيانات متممة ، وتقرير المراجع .

9- تغيرات فى الأسس المحاسبية وعدم الاتفاق مع مراجعى الشركة .

الجزء الثالث

10- قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ، والأعضاء التنفيذيين .

11- تعويضات الأعضاء التنفيذيين .

12- أسهم الشركة المملوكة من الإدارة وكبار حائزى الأسهم .

13- معلومات بخصوص صفقات تتعلق بجهات ، شاملة الصفقات بين الشركة والإدارة ، وشركاتها الفرعية ، وكبار حائزى أسهمها .

الجزء الرابع

14- رسوم بيانية ، خرائط توضيحية ، جداول قوائم مالية ، تقارير عن الاستثمار 8 - K (للتغيرات الجوهرية) .

الاستمارة Q - 10

هذه الاستمارة تضعها الشركة التى يُجرى عليها التعامل فى البورصة ، لدى SEC فى نهاية كل من الثلاثة ربع سنوية الأولى من السنة المالية ، وآخر ميعاد للإيداع هو 45 يوماً بعد نهاية الربع الثالث ، وتحتوى هذه الاستمارة فقط على معلومات ربع سنوية . والقوائم المالية الربع السنوية المحتواة فى الاستمارة Q - 10 لم تراجع ، فقط استعرضها المحاسب القانونى للشركة (أنظر الفصل 11) .

الاستمارة K - 10

تُستخدم هذه الاستمارة فى تقرير أى تغيرات جوهرية حدثت فى المعلومات التى أودعتها الشركة لدى SEC . ولا تحتوى تلك الاستمارة على بيانات مراجعة . وإيداع هذه الاستمارة لدى SEC يجب أن يُجرى خلال 15 يوماً من أى تغير جوهرى . بعض من التغيرات المودعة على تلك الاستمارة هى تغيرات فى المصالح الحاكمة فى الشركة Controlling interest، مشتريات أو مبيعات رئيسية لأصول، تقديم طلب للإفلاس أو تحت التصفية receivership، تغيير مراجعى الشركة، واستقالات أعضاء مجلس الإدارة .

***

13- مكونات صفحة الميزانية العمومية

يستخدم المحاسبون نظاماً لإمساك الدفاتر يسمى القيد المزدوج double entry ، وهذا النظام مبنى على العلاقة بين موارد الأعمال التجارية ومصدر هذه الموارد . وتسمى موارد الأعمال التجارية بالأصول assets وقد يمكن الحصول عليها إما بالاقتراض (خصوم liability) أو بالاستثمار من قبل الملاك (حقوق المساهمين equity) . والعلاقة بين الأصول ، والخصوم ، وحقوق الملاك يمكن أن يعبر عنها بالآتى :

الأصول = الخصوم + حقوق الملاك

إذا ساهمت 10.000 جنيه من الموارد من قبل المستثمرين ، فكل من الأصول والخصوم ستزداد بنفس الكمية ، 10.000 جنيه . وإذا إقترضت 5.000 جنيه من البنك ، فكل من الأصول والخصوم ستزداد بـ 5.000 جنيه . لذا ، فبعد تسجيل كل عملية transaction ، فالأصول ما زالت تساوى الخصوم مضافاً إليها حقوق الملاك .

وصفحة الميزانية هى تقرير يعرض الأصول والخصوم ، وحقوق الملاك للنشاط التجارى business ، عند تاريخ معين ، والقيمة المسجلة للأصول ستساوى القيمة المسجلة للخصوم مضافاً إليها حقوق الملاك ، واسم بديل لصفحة الميزانية هو قائمة الوضع المالى Statement of Financial Position .

الأصول Assets

تلك الأشياء ذات القيمة التى يمتلكها النشاط التجارى،ويمكن استخدامها عند محاولة إنتاج ربح، تسمى الأصول . ولكى يمكن لشركة

تسجيل أصل على صفحة ميزانيتها ، يجب أن يمتلك المورِد ثلاث صفات : (1) تدفق نقدى كامن موجب ، (2) القدرة على التحكم فيه ، (3) الحق فـــى الاستخدام أو التحكم ، ممنوح فى عملية أو حدث سابق .

والخاصية الأولى ، وهى التدفق النقدى الكامن الموجب ، تعنـــى أن الإدارة تعتقد أن المورد قادر على إحضار نقد أكثر إلى النشاط التجـــارى ، عن التدفق النقدى الخارج ، كنتيجة من استخدام المورد . فشراء أسطول من شاحنات التسليم delivery trucks ، على سبيل المثال ، سيمكن الشركة من تسليم أكثر من منتجاتها للعملاء فى وقت أقل ، مزيـــدة بـــذلك مبيعاتهـــا . **والخاصية الثانية** ، التحكم ،تشير إلى أن المورْد يزود بميزة تنافسية التـــى يمكن للشركة أن تستخدمها كما تراها مناسبة . فبالشاحنات يمكن للشركة أن تتحكم فى جداولها الخاصة بالتسليم . **والخاصية الثالثة** ، تعكـــس الطبيعـــة التاريخية للمحاسبة ، فالقوائم المالية تذكر report فقط نتـــائج العمليـــات أو الأحداث السابقة . لذا ، فالشاحنات تُسجَّل أولاً كأصول وقت شرائها .

ولكى يمكن وضع ذلك كأصل على صفحة الميزانية،فالمورْد يجـــب ألا يمتلك فقط هذه الخواص الثلاثة ، ولكن أيضاً يجب أن يكون ذو مقـــدرة على تثمينه . وأحياناً تمر موارد جوهريةِ بدون تسجيل ، فمثلاً ، العاملون هم أكثر الموارد أهمية للنشاط التجارى، ولكن كيف يمكنـــك القيـــاس والتقيـــيم بموضوعية للعامل employee ؟ إنك لا تستطيع ! وحتى لو كـــان العامـــل يمكن أن يُعتبر كأصل ، فمشاكل التقييم ستمنعهم من التسجيل بنفس الطريقة .

ولا تتطلب الملكية القانونية أن يكون لها صفة أصـــل ، فـــالأجهزة المؤجرة تمويلياً leased على مدى طويل ، والتى تنقل الحقـــوق الأساســـية

ومخاطر الملكية . ستسجّل كأصل فى دفاتر الشركة التـــى تقـــوم بالتـــأجير التمويلى (الفصل 6) .

الخصوم Liabilities

ديون النشاط التجارى ، **الكميات** المدينة لغير الملاك - هى حصومها وتلك لها ثلاث خواص رئيسية : (1) **أنها** تمثّل إمكانية مدفوع مستقبلى نقدى لتسوية الالتزام obligation ، (2) للإدارة فرصة ضئيلة فى تجنب الالتزام و (3) أن الالتزام تواجد فى **عملية أو** حدث سابق .

وهذه **الالتزامات ليس لها ربط** قانونى قبل تسجيلها كخصـــوم فـــى صفحة الميزانية . **وكما** سبق ذكره ، **فالتعهد** pledge لمعونة الشتاء ليس له ربط قانونى على الإدارة ، **لكن سيسجل** كخصوم، لمـــاذا ؟ لأن الخـــواص الثلاثة للخصوم موجودة ، **والالتزام يمكن** تقييمه . ويتواجد الالتزام كنتيجـــة لتوقيع الإدارة كارت **تعهد (عملية أو** حدث سابق). وهناك يتواجد إمكانية دفع مستقبلى نقدى **لتسوية التعهد** ، **وتجنب الدفع** قد يدمر سمعة النشاط التجارى .

حقوق الملاك Owner's Equity

وتسمى أيضاً **حقوق المساهمين** فى الشركة ، وهى الفرق بين القـــيم المسجلة للأصول والخصوم. **وهى تحوى** كمية استثمارات مباشرة من قبـــل الملاك (مساهمة رأس المال) **مضافاً إليهـــا** أى أربـــاح اكتســـبها النشـــاط التجارى والتى لم تدفع للملاك (مكاسب محتجزة) . **وعندما** تتحقق الشركة من دخل صافى ، فالتدفق إلى الداخل inflow لأصول مـــن إيـــرادات قـــد يتجاوز التدفق إلى الخارج outflow لأصول تنتج تلك المكاسب . ولما كانت الأصول قد زادت والخصوم لم تتأثر ، فالملكية لابد أن تكون زادت ، وبذلك فالمكاسب المحتجزة قد نمت .

ومثال بسيط ، يبين ما سبق : يستثمر عثمان 100.000 جنيه لبـــدء نشاط تجارى . فى الحال ، بعد استثماره ، يضع صفحة الميزانية كالآتى :

الأصول		الخصوم	
			جنيه
نقدية	100.000 جنيه	حقوق المالك (مساهمة رأس المال)	100.000
	100.000		100.000

يدفع عثمان 10.000 جنيه لشراء **مخزون (أصل حتى يعاد بيعه)** . وتظهـــر صـــفحة ميزانيته الآن كالآتى :

الأصول		الخصوم	
			جنيه
نقدية	90.000 جنيه		
مخزون	10.000	حقوق المالك	100.000
	100.000		100.000

حينئذ يبيع عثمان بضاعة **التى كلفته** أصلاً 4.500 جنيه (نفقـــات) بمبلـــغ 6.500 جنيه (إيراد) – **محققا صافى** دخل قدره 2.000 جنيه . وســـتظهر صفحة ميزانيته كالآتى :

الأصول		الخصوم	
نقدية	96.500 جنيه		جنيه
مخزون	5.500	حقوق المالك	100.000
		مكاسب محتجزة	2.000
	102.000		102.000

الصورة العامة الفئوية لصفحة الميزانية

Classified Balance Sheet

ستحتوى هذه الصفحة عموماً الفئات التالية :

الأصول

* أصول جارية
* استثمارات طويلة الأجل
ممتلكات ، مصنع ، أجهزة
* أشياء ملموسة Intangibles
* أصول أخرى

الخصوم

* خصوم جارية
* خصوم طويلة الأجل

* **حقوق المساهمين**
أسهم رأس المال
مدفوعات رأسمال إضافية
مكاسب محتجزة

وداخل كل هذه الفئات هناك حسابات فردية . فمثلا ، الأصول الجارية قد تشمل نقداً ، استثمارات قصيرة الأجل ، مقبوضات ، مخزون ، نفقات سابق دفعها . والفئات والحسابات الفردية الذين يكونون فئة ، ستناقش

فى الفصول الأربعة عشر التالية ، والتى تُعرض مـــع المكونـــات المتباينـــة لصفحة ميزانية كاملة .

تعليقات : صفحة الميزانية تُشبه صورة فوتوغرافية ، فهـــى تبـــين فقط الموارد ، الالتزامات ، وحقوق الملاك فى نقطة زمنية ، عـــادة نهايـــة السنة المالية . وكما ترى من مثالنا السابق ، فكل عملية تؤثر فـــى صـــفحة الميزانية ، مسببة لها تغييراً فى الحال .

ويمكن أن تتوارى الأصول والخصوم ولا تُسجَّل بسبب مشاكل فـــى القياس . وحيثما تتواجد مثل تلك المعلومات المادية التى لا يمكـــن تقـــديرها كمياً ، فستُذكر فى التقرير فى الملاحظات للقوائم المالية (انظر الفصول 5 ، 6 ، 7) .

***

14- الأصــــول الجارية

هى أصول قصيرة الأجل وتُكتب فى فئــة منفصـــلة فـــى صـــفحة الميزانية. وتتكون الأصول الجارية من نقدية ، وعناصر التى ستزود بنقدية ، وعناصر معينة التى ستمنع التدفق إلى الخارج من النقدية فى الأجل القصير. والمفتاح لفهم فئة الأصول الجارية من صفحة الميزانية هو فحص تعريــف المحاسب للأصول الجارية جملةً .

يُعرِّف المحاسبون الأجل القصير كسنة واحــدة ، أو دورة تشـــغيل واحدة لشركة ، أيهما أكبر ، لذا فالأجل القصير قد يعنـــى فتـــرات زمنيـــة مختلفة، ويتوقف ذلك على دورات تشغيلها . ودورة تشغيل لشركة هى طول الفترة الزمنية التى تتطلبها لتتوجه " من نقدية إلى نقدية " فـــى عملياتهـــا . وللشرح ، فالنقدية تستثمر أولاً فى المخزون ، إما بتصنيع شئ أو شراء ناتج لإعادة البيع . يلى ذلك ، يباع المخزون موجداً حساب مقبوضـــات ، وفـــى النهاية ، تُحصّل المقبوضات ، وتوضع النقدية فى دورتها مرة ثانية ، وبذلك تُستكمل الدورة . والمخزون يمكن تقديره باستخدام الطريقة المشروحة فـــى الفصل (45) ، نسب النشاط Activity Ratios .

عادة النقدية تترابط من 30-60 يومـــا فـــى كـــل مـــن حســـابات المقبوضات والمخزون ، ودورة تشغيل الشركة هى مـــن المـــدى 60-120 يوماً ، والنتيجة أن المدى الزمنى للأصول الجارية غالباً عام واحد ؛ ولكـــن بعض الشركات تترك النقدية متمثلة فى المخزون لمدى طويل جداً ، فمصنِّع للكحوليات ، على سبيل المثال ، قد يُعتِّــق المخزون لمدى 12 عاماً خـــلال عملية التصنيع ؛ لذا فدورة التشغيل لمثل هذه الصـــناعة يمكـــن أن تكـــون

إجمالى 12 عاماً نقدية مستثمرة فى مخزون مضافاً إليها 30 يومـــاً نقديـــة مستثمرة فى مقبوضات ! لذا فالأصول الجارية لمثل هذا النشـــاط يمكـــن أن تحوى عناصر التى ستزود بنقدية فى 12 عاماً و 30 يوم ، وهذا سيســمح لذلك النشاط ليحوى مخزونه من التعتيق كأصل جارى .

وأنواع الأصول التى ستُصنف كأصول جارية تشمل :

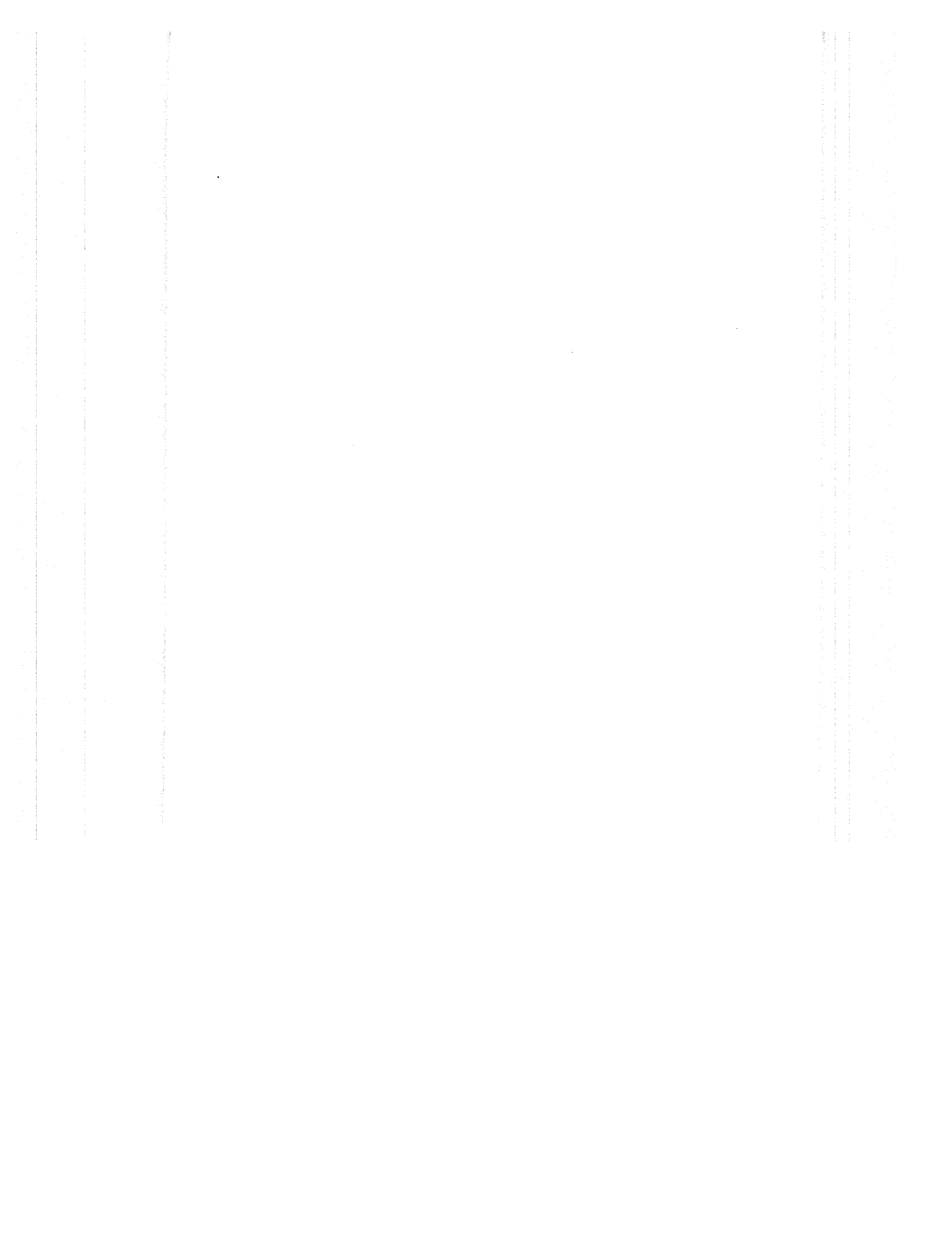
1. نقدية Cash .
2. عناصر ستزود بنقدية فى عام واحد أو دورة تشغيل واحـــدة ، أيهـــا أكبر ، شاملة حسابات المقبوضات ، تعهد بمقبوضات قصيرة الأجل، ومخزون من المواد الخام ، المؤن ، والسلع النهائية .
3. العناصر التى تمنع التدفق النقدى إلى الخارج فى سنة واحدة أو دورة تشغيل واحدة ، أيهما أكبر ، شاملة تأمينات مدفوعة مسبقاً ، إيجـــار مدفوع مسبق ، ونقدية مقدماً للعاملين (employee advance) .

وقسم من الأصول الجارية نراه فى الآتى :

	الأعوام 2004 (بالآلاف)	2003
* نقدية واستثمارات نقدية مؤقتة	84.4	89.6
* حسابات مقبوضات (مطروحاً منها مسموحات لحسابات مشكوك فيها : 2004\5$ ، 7.6/2003$)	400.9	414.1
* مقبوضات بعقود (ملحوظة 3)	94.6	—
* مواد ، مؤن ، مخزون وقود (عند متوسط التكلفة)	97.3	118.4
* مخزون	72.9	87.2
* مدفوعات مسبق دفعها	21.9	16.0
*** إجمالى الأصول الجارية**	772.0	825.3

تعليقـــــات :   فى بعض الأحيان ، يُستخدم لفظ رأس المال العامل ليشير إلى الأصول الجارية ، ولكن يجب أن تكون منتبهــا ، فالرأســمال العامــل يُستخدم أيضاً للإشارة إلى صافى الأصول الجارية – أو الأصول الجاريـــة مطروحاً منها الخصوم الجارية . وقديماً ، استخدم صافى الرأسمال العامــل للإشارة إلى صافى الأصول الجارية . و رأس المال العامل كان يشير إلـــى الأصول الجارية ، ولكن هذا التمييز أصبح نادراً استخدامه الآن .

***



15- النقدية والمقبوضات

Cash And Receivables

النقديـــة :

إن أكثر الأصول نشاطاً فى صفحة ميزانية شركة هـــى نقــديتها ، والقليل من صفقات الأعمال تُجرى ولا تؤثر فى النقدية بأى طريقـــة ، إمـــا بتزويد نقدية أو متطلبة لها . والنقدية فى ذاتها هى إلى حد ما أصـــل غيـــر منتج **unproductive** (مكتسبة فى أوجهها معدل الفائدة الاسمية على الودائع الزمنية) ، ولكنها هامة حيوياً للعمليات اليومية day – to – day للتجارة . والنقدية هى أيضاً الأكثر جاذبية كأصل تمتلكه شركة : فهى ســـهل نقلهـــا ، صعب التعرف عليها بمجرد خروجها من دائرة الشركة ، وسهل تحويلها إلى سلع أخرى . والنقدية هى موضوع لمراقبة حسابية وإدارية أكثـــر مـــن أى أصل آخر ، والنقدية تشمل فقط أكثر الأصول الجارية سيولة . وبـــذكر أى عنصر كـــ " نقدية " فيجب أن يكون متاحاً لســـداد الالتزامـــات الجاريـــة . والعناصر المصنفة كنقدية تشمل :

1- العملات المعدنية والورقية الموجودة تحت التصـرف .
2- الأرصدة النثرية **Petty cash funds** .
3- حسابات الشيكات (أرصدة لا قيود عليها متاح إيداعها فى البنك)
4- تغير فى الأرصدة (لآلات التسجيل النقدى **Cash register**، وغيرها)
5- أدوات قابلة للتفاوض (مثل الشيكات الشخصية ، شـــيكات الســـفر ، شيكات مصرفية) أذون مالية money order وحـــوالات مصـــرفية **bank draft** .

والموازنات النقدية والتى توضع عليها علامة لـبعض الأغـراض الخاصة ، لا يجب أن تذكر كـ " نقدية " ، ومثـال لـذلك يشـمل أرصـدة السندات المعدومة bond sinking funds أو أرصـدة سـفريات العـاملين، وليس لأيهما الإتاحة لمواجهة الالتزامات الجارية . والموازنات النقديـة ذات الغرض الخاص تُذكر فى صفحة الميزانيـة كـ " أرصـدة ذات قيـود " restricted funds ، وبالمثل ، شهادات الودائـع certificate of deposit ، أذون الخزانة ، والأوراق التجارية commercial papers ليست متاحة فـى وقتها لمواجهة الالتزامات الجارية . وما زالت هذه العناصر تصنف عمومـاً وتُذكر بصـفحة الميزانيـة كمكافئـات نقديـة Cash equivalent تحـت الأصول الجارية .

المقبوضات :

وهى كل الكميات المالية التى هى مدينة للشركة ويتوقع تسويتها نقداً. والمصدر الرئيسى للمقبوضات عادة ما يكون العملاء التقليديون للشـركة . وكل المقبوضات يمكن أن تصنف إما مقبوضات تجارية أو غير تجاريـة ، والمقبوضات التجارية هى فى غالبيتها حسابات أو كمبيـالات مقبوضـات . والنوع الأكثر شيوعاً هو المقبوضات التجارية والتـى تـذكر فـى قائمـة الميزانية، وهى عادة تمثل أكبر كمية من الجنيهات .

والمقبوضات غير التجارية يمكن أن تكون جارية أو غير جاريـة ، ومثال لها هى حسابات مقبوضات أو كمبيالات ناتجة من الأنواع التالية مـن المنقولات transactions :

1- ادعاءات لخسائر أو تلفيات claims
2- ادعاءات لأرصدة ضرائبية معادة

3- مقبوضات لتوزيعات نقدية أو فوائد
4- مدفوعات مقدماً للعاملين advance
5- مبيعات لأملاك غير المخزون
6- إيداعات طرف المؤتمنين creditors أو المنافع العامة utilities

والمقبوضات يمكن أن تظهر فى قسم الأصول الجارية من صفحة الميزانية العمومية كما هو مصور فيما يلى . والتفاصيل للمسموحات الخاصة بالحسابات المشكوك فيها ، عندما لا تظهر على صفحة الميزانية ستكون فى الملاحظة الأولى Note One ، من السياسات المحاسبية الجوهرية .

وفيما يلى عينة من الملاحظات عن النقدية وحساب المقبوضات :

ملاحظة 1: النقدية وأوراق مالية قابلة للتداول (بملايين الجنيهات)

	عام 2004	**عام 2003**
نقدية	9	8
ودائع زمنية	95	34
شهادات ودائع	65	132
أوراق مالية متداولة	——	7
*** إجمالى**	169	181

والأوراق المالية تذكر عند سعر تكلفتها ، والتى هى بالتقريب أسعار السوق.

ملاحظة 2: صافى حسابات المقبوضات (بملايين الجنيهات)

	عام 2004	عام 2003
العملاء	315	289
شركات وتوكيلات غير متجمعة	16	10
عاملين	4	3
أخرى	28	23
	363	425
مطروحاً مسموحات للخسائر	(7)	(7)
*** الإجمالى**	536	418

تعليقات : بعض الصفقات الائتمانية قد تتطلب تعهدا، أو **تخصيص** مقبوضات **كتأمين** لقرض . ومع " تخصيص عام " فكل حسابات **المقبوضات** تخدم **كضمانات** collateral. " ومع تخصيص خاص " فحسابات **مقبوضات** معينة **يمكن أن** تعتبر كضمان .

وأوراق المقبوضات التى قد يمكن " تخصيمها " **discounted لبنك،** فالشركة **تستلم** مباشرة نقدية ويستلم البنك أقساطاً عنـــد تحصـــيل **الورقـــة** . وعندما **تخصم** أوراق المقبوضات مع العودة على المدينين **with recourse** ، فالشركة **ستفصح** عن أى التزامات للأوراق المُخصَّمة .

***

16- المخـــزون
Inventories

هناك أنواع عديدة مختلفة من المخزون . فعلى سبيل المثال ، فالمصنع يمكن أن يكون لديه مخزون من المواد الخام ، أعمال مكتملة جزئياً ما زالت فى المرحلة الإنتاجية ، مخزون من المؤن المستخدمة فى العمليات ، بالإضافة إلى مخزون من السلع النهائية المصنعة والمتاحة للبيع . ومخزون تاجر التجزئة يمكن أن يتكون فقط من سلع نهائية finished مشتراة متاحة للبيع .

وجميع المخزون هى أصول جارية ، تذكر فى صفحة الميزانية ، إما عند تكلفتها التاريخية ، أو عند التكلفة الأقل أو سعر السوق . وتكلفة السلع المشتراة فى مخزون تاجر التجزئة تشمل تكلفة النقل أو الشحن إليه ، ولكن قد تُخفَّض بأى تخصيم شرائى من قبل المشترى ، أى مرتجعات أُجريت ، أو أى مسموحات مقبوضة . وفيما يلى جدول للمخزون فى نهاية المدة لتاجر تجزئة :

جدول مخزون نهاية المدة (آلاف الجنيهات)

مخزون بداية المدة		75.000
مشتريات	250.000	
مضافاً إليها : شحن إليه (**Freight in**)	10.000	
مطروحاً : تخصيم شراء	(5.000)	
مرتجعات ومسموحات	(15.000)	
صافى تكلفة المشتريات المسلمة		240.000
إجمالى السلع المتاحة للبيع		315.000

مطروحاً : تكلفة السلع المباعة	(255.000)
مخزون نهاية المدة	60.000

ومكونات مخزون مُصنِّع ستُرى فـــي جـــداول القـــوائم الماليـــة أو الملاحظات أسفل الجداول ، والآتى عرض لمكونات مخزون المصنِّع .

ملاحظة عن المخزون:

يُقيَّم كل أنواع المخزون عند تكلفة لا تتجاوز سعر السوق ، مستخدماً " قاعدة الداخل أولاً والخارج أولاً " FIFO – والمكونات الرئيسية للمخزون فى 31 ديسمبر كانت كالآتى :

	عام 2004	**عام 2003**
	بالألف جنيه	
مواد خام	49.751	19.753
أعمال فى التشغيل	4.662	2.945
سلع نهائية	20.254	11.713
	74.667	34.411

ولما كانت الشركات تتحصل على مخزون عند أسعار مختلفة خلال العام ، فإنه من المهم أن نعرف أسس تقييم المخزون . وطريقة التقييم تُذكر فى **الملاحظة الأولـــى** من **التقرير السنوى** ؛ والطريقة التى يُقيَّم بها المخزون تؤثر على كل من السلع المباعة ، ومخزون نهاية المدة (انظر الفصـــل 32 عن تكلفة السلع المباعة والمخزون) .

وبصرف النظر عن أسلوب تقييم المخزون ، فالمخزون عـــادة مـــا يُرى فى صفحة الميزانية عند السعر الأقل تاريخياً للتكلفة أو السعر الجارى فى السوق . وهذا يمنع الشركة من حمل المخزون عند كمية أصل متضخمة، ويجبر الشركة على تقاضى Charge أى خسارة فى القيمة ضد أى مكتسبات فى الفترة التى حدثت فيها الخسارة . وبدون قاعدة التكلفة الأقـــل أو ســـعر السوق ، فالمخزون يمكن أن يعبَّر عنه كأصول جارية ذات قيمة متضخمة ، والخسارة فى (القيمة) لن تُتقاضى مقابل مكتسبات حتـــى تبـــاع الســـلع ، وإمكانية ذلك فى العام التالى للنقص الفعلى فى أسعار إحلال المخزون . وفى معظم الحالات ، فالمديرون سيكون لديهم حافزاً لتأخير نفقة القيمة المفقـــودة للمخزون ، آملين أن أسعار السوق سترتفع ثانية فى العام التالى .

ودوران مخزون السلع النهائية والأيام فى المستودع ، ستناقش فـــى الفصل 45 ، نسب النشاط . ودوران كل من المادة الخام ومخزون الأعمـــال فى التشغيل ، يمكن أيضاً حسابه ، ولو أن بعض الأرقام المحتاج إليها ممكن تكون غير متاحة فى التقرير السنوى للشركة . فهناك أربعة معدلات هامـــة مستخدمة فى حساب دوران turnover كل مكونات المخزون ، كالآتى :

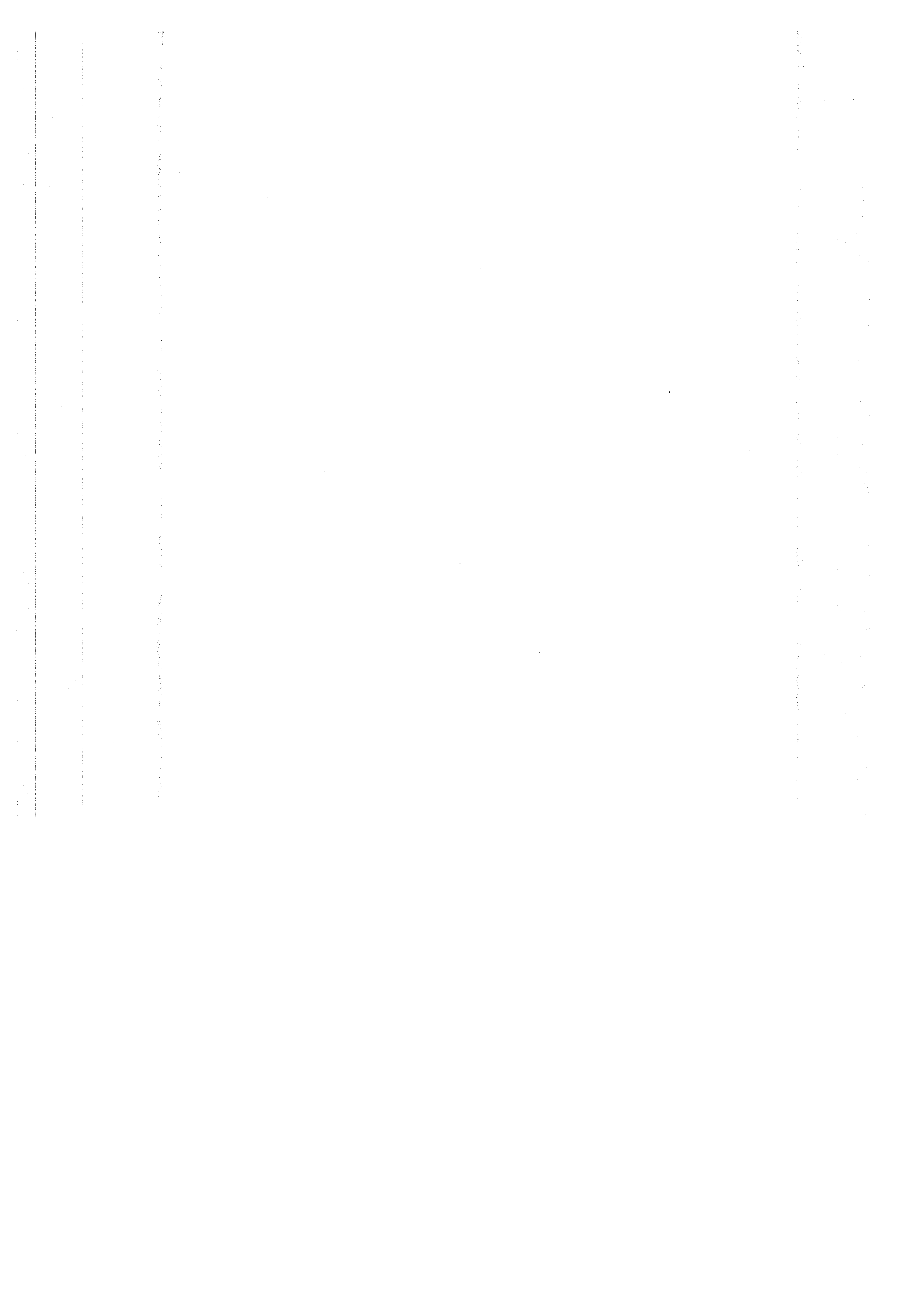
$$\text{معدل دوران السلع النهائية} = \frac{\text{تكلفة السلع النهائية}}{\text{متوسط تكلفة مخزون السلع النهائية}}$$

$$\text{معدل دوران الأعمال فى التشغيل} = \frac{\text{تكلفة السلع المصنعة}}{\text{متوسط تكلفة مخزون الأعمال فى التشغيل}}$$

$$\text{معدل دوران المادة الخام} = \frac{\text{تكلفة المادة الخام المستخدمة}}{\text{متوسط تكلفة مخزون المادة الخام}}$$

$$\text{معدل دوران مؤن التشغيل} = \frac{\text{تكلفة مؤن التشغيل المستخدمة}}{\text{متوسط تكلفة مخزون مؤن التشغيل}}$$

* * *



17- الممتلكات ، المصنع ، الآلات

إن فئة الأصول التى تذكر عادة بعد الأصول الجارية فــى صــفحة الميزانية هى الممتلكات ، المصنع ، والآلات ، وهــى الأصــول الإنتاجيــة طويلة العمر للشركة – كما تشمل الأرض ، المبانى ، الأثاث ، اللافتــات ، والأجهزة – ويُذكروا عند قيمتهم التاريخيــة منقوصــاً منهــا الاهــتلاك ، الاستنفاد، أو الأقساط (انظر الفصل 18 ، والفصل 20) . وملاحظة مذكور بها المبانى ، الأجهزة ، والآلات ، فى الجدول التالى .

فالتكلفة التاريخية لأصل مُنتِج هى إجمالى التكلفة المتعلقة بالحصول على الأصل ووضعه فى الخدمة ، فمثلاً ، التكلفة التاريخيــة لوحــدة مــن الأجهزة ستشمل سعر فاتورتها ، أتعاب تسليمها ، تكاليف إقامتها ، وتكلفــة تجارب تشغيلها لتعديلها للجودة المرغوبة للناتج . وفى كلمات أخرى ، كــل التكاليف التى حدثت حتى وقت بداية الإنتاج ستُعتبر عموماً جزء من التكلفة التاريخية للجهاز . ويمكن أن تشمل التكلفة التاريخية تكلفة الفائدة لأرصدة تم اقتراضها لتمويل بناء المصنع والآلات .

والممتلكات ، والمصنع ، والآلات عموماً، تشمل أيضــاً تحســينات الأصول المؤجرة تمويلياً Leases ، والممتلكات تكون موضــوعاً للتــأجير التمويلى لرأس المال capital lease . فالأولى هى تكلفة تحسينات أُجريــت للممتلكات المؤجرة Leased التى ستعود إلى مالكها عند نهاية مــدة العقــد التمويلى ، والثانية هى الممتلكات التى تُحصّل عليها من خلال ترتيبات تأجير تمويلى طويل الأجل ، التى هى بالضرورة كبديل للشراء ، وترتيبات أقساط عقارية mortgage (انظر الفصل 6) .

ملاحظة: المبانى والأجهزة والآلات فى 31 ديسمبر ، حسب التصنيف الرئيسى ، كالآتى :

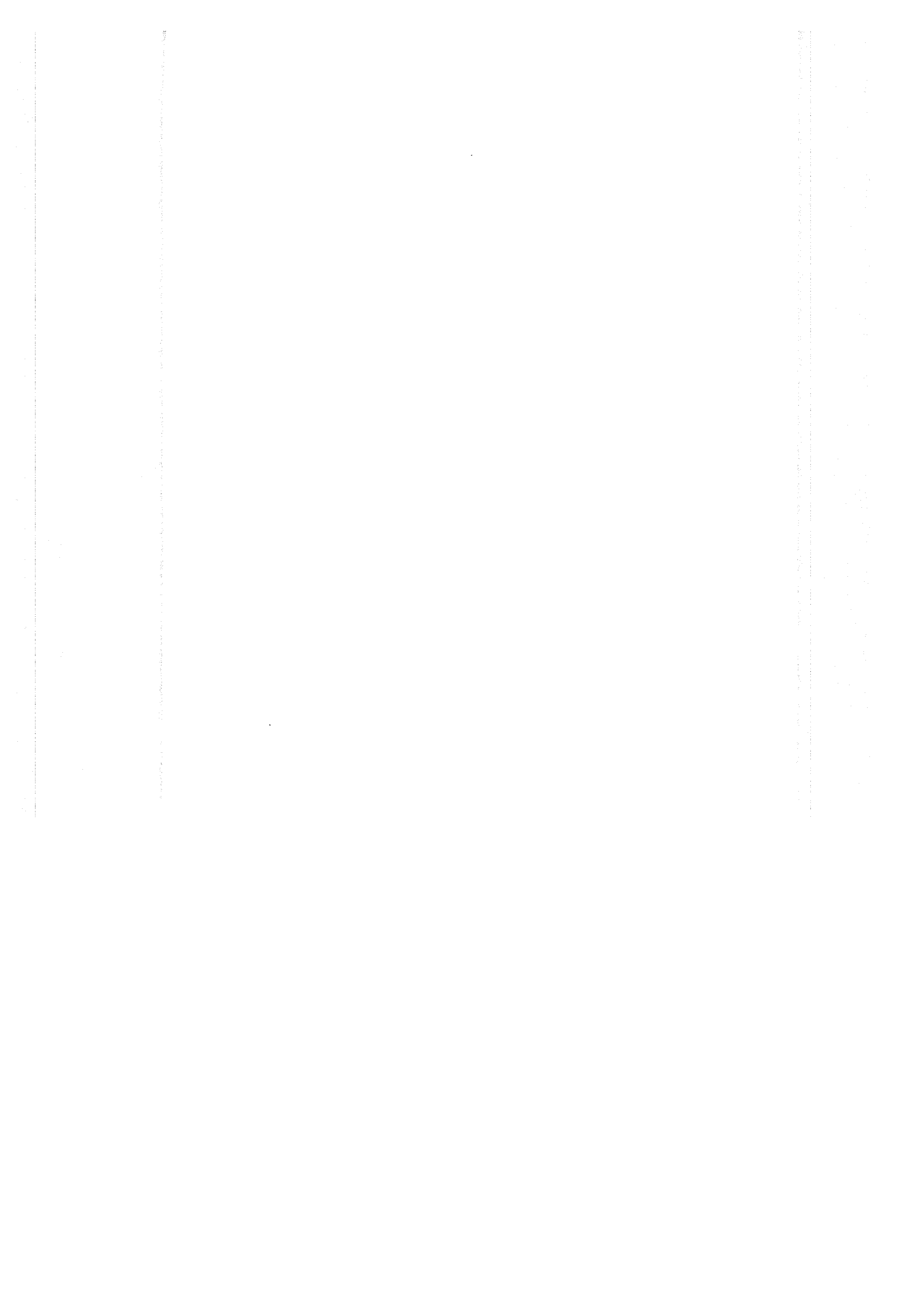
الأعوام	**2004**	**2003**	**2002**
	.... بآلاف الجنيهات		
المبانى	2076	2071	2068
الأجهزة	2974	3209	3284
النماذج ، الصبغات ، إلخ	487	496	448
أثاث ولافتات	300	232	191
أجهزة نقل	16	13	14
تشييد ما زال فى التشغيل	300	167	126
	6153	6188	6131
منقوصاً منها : اهتلاك مُعجَّل	3785	3852	3581
صافى (مبانى ، أجهزة وآلات)	2368	2336	2550

والشركة لديها ارتباطات لشراء أو بناء أصول رأسمالية بحوالى 330.000 جنيه فى 31 ديسمبر 2004 . وخطط الإنفاق الرأسمالى هى موضوع لموالاة متابعة مستمرة ، وأى تغييرات فى مثل هذه الخطط يمكن أن تقلل من كمية الارتباطات . "

تعليق : التقييم عند التكلفة التاريخية يسبب مشاكل ، بمعنى أنه يحد من الاستفادة من الأرقام المتحصل عليها التى يتطلبها صانع القرار . فمثلاً ، قطعة من الأرض مقيَّمة عند تكلفة عام 1940 التاريخية بمليون جنيه على صفحة الميزانية ، لا تخبرنا بكثير عن قيمتها الجارية طبقاً لقيمة المبيعات أو

قيمة القرض . كما أن المقارنات بين كيونتين ، يعوقها أيضاً استخدام التكلفة التاريخية – فمقارنة تكلفة ملكية اشتريت عام 1940 بتكلفة ملكية مماثلة فى عام 2000 هى مقارنة مجافية misleading ، ولو أن ملكية عام 2000 لها تكلفة تاريخية أعلى ، فيمكن أن لا تكون أكثر إنتاجية من ملكية عام 1940 .

* * *



18- الاهتـــــــلاك

Depreciation

أن الأساس لتفهم الاهتلاك هو التحقق مما يعنيه المحاسبون من هــذا المصطلح . ففى الاستخدام العادى ، فالاهتلاك يعنى الهبوط فى القيمـــة ، إلا أنه بالنسبة للمحاسب ، فهو تخصيص قيمة تاريخية لأصل إنتــاجى طويــل العمر للفترات الإنتاجية – تقابل تكاليف الإنتاج (النفقات) مع نتائج الإنتاج (الإيرادات) . (راجع المفاهيم الفعلية التى شُــرحت فـــى الفصــل (4) ، بخصوص تقابل المفاهيم . وبدلاً من تسجيل التناقص فى القيمة كــاهتلاك ، فالمحاسب يُسجل استخدام القيمة الأصلية للأصل على مدى عمره الإنتاجى . **واستثناءا** من هذا المفهوم للاهتلاك هو الأرض ، التى لم تستنفد . فالأرض هى مورد متجدد ، لذا ، فالأرض لا تهتلك ، وتقيَّم فى صفحة الميزانية عند تكلفتها التاريخية).

وعموماً ، تستخدم الشركات أحد (أو توليفة) من أربعة طرق أوليــة للاهتلاك فى إعداد تقاريرهم السنوية . هذه الطرق هى (1) الخط المستقيم ، (2) وحدات الإنتاج ، (3) مجموع أرقام السنوات ، (4) ميزانية ازدواجيــة النقصان . وطرق الاهتلاك التى تستخدمها الشــركة سيفصــح عنهــا فـــى الملاحظة (1) كما يرى فى التالى :

الاهتلاك والأقساط Depreciation and Amortization

قبل أول يوليو عام 2000 ، كل أجهزة طيران الشركة أساساً اهتلكت على أساس الخط المستقيم إلى القيمة المتبقية (10% من التكلفة) على مدى عشر سنوات من تاريخ دخولها الخدمة . وكنتيجة للمراجعة الشــاملة لكــل

خطة أسطولها من الطائرات ، فبداية من أول يوليو 2000 ، فالشركة زادت جذرياً من تقدير الأعمار المستفادة لكل من أجهزة طيرانها . فأجهزة الطيران التى لم تُهتلك كلياً من قبل ، تُهتلك الآن على أساس الخط المستقيم لقيم متبقية (10% من التكلفة) على مدى 15 عاماً من تاريخ دخولها الخدمة وتـــأثير هذا التغير هو 130 مليون جنيه نقصاً فى نفقة الاهتلاك و 69 مليون جنيـــه (1.54 جنيه للسهم) زيادة فى صافى الدخل للسنة المنتهية فى 30 يونيـــو 2001. والممتلكات الأرضية والأجهزة قد اهتلكت على أساس الخط المستقيم على مدى تقدير عمرهم الخدمى ، الذى يتراوح من 3 – 30 عاماً .

اهتلاك الخط المستقيم Straight – line Depreciation

تفترض أن المنافع المتساوية تُشتق من استخدام الأصل المنتج كـــل عام من عمره النفعى . وتركيبة اهتلاك الخط المستقيم هى :

(التكلفة – القيمة التخريدية salvage value) مقسومة على سنوات العمر النفعى = اهتلاك سنة واحدة .

فمثلاً ، إذا اشترت شركة آلة بمبلغ 10.000 جنيه ، وعنـــد وقـــت شرائها قُـــدِّر عمرها الإنتاجى بثلاث سنوات ، التى بعدها سيكون لها قيمـــة تخريدية قدرها 1000 جنيه ، فنفقة الاهتلاك ستكون 3000 جنيـــه ســـنوياً (10.000 – 1000) \ 3 .

اهتلاك وحدات الإنتاج units – of – production depreciation

وتفترض أن الإيراد الناتج يتوازى مع الوحـــدات المنتجـــة ، وفـــى كلمات أخرى ، ففى السنوات التى يزداد فيها الناتج ، فالشركة يكون لها قدرة إنتاجية أكبر للإيراد . والتركيبة لهذه الطريقة من الاهتلاك هى :

(التكلفة – القيمة التخريدية) \ وحدات الناتج التى يمكن إنتاجها

على مدى حياة الأصل = قيمة الاهتلاك للوحدة الناتجة .

و لا يجاد نفقة اهتلاك سنة سنضرب عدد الوحدات الناتجة خلال العام فى معدل اهتلاك الوحدة. فمثلاً افترض نفقة قدرها 10.000 جنيه ، وقيمـــة تخريدية قدرها 1000 جنيه ، وفترة حياة منتجة قدرها 3 سنوات ، وتقـــدير لإنتاج قدره 4 مليون وحدة من الناتج على مدى ثـــلاث ســـنوات ، فمعـــدل اهتلاك وحدة الناتج هى (10.000 – 1000) \ 4.000.000 = 0,00225 جنيه للوحدة . فإذا انتجت مليون وحدة خلال العام ، فنفقة الاهتلاك وقـــدرها 2250 جنيه ستُسجل فى السنة (× 0.00225).

طرق تناقص الرصيد Declining balance methods

إن كل من طريقة مجموع أرقام السنوات وطريقة رصيد التنـــاقص المزدوج هى طرق اهتلاك الرصيد المتناقص، فهم يكونون أكثر اهتلاكاً فى السنين المبكرة لعمر أصل عن السنين المتأخرة . وتفترض هذه الطـــرق أن الأصل يكون أكثر إنتاجية فى السنوات المبكرة من عمره (لذلك ، له القدرة

الأكثر إنتاجية للإيراد) قبل بداية **الإحساس** بتهالكه . **والتركيبة لمجموع** أرقام السنوات هي :

{ (التكلفة – القيمة التخريدية) × **السنوات** في ترتيب معاكس } \ **مجموع** أرقام السنوات .

فآلة تكلفتها 10.000 جنيه ، وقيمة تخريدية 1000 جنيه ، وتوقع عمري لها قدره ثلاثة **أعوام** ، **فنفقة اهتلاك** السنة الأولى ستحسب كالآتي :

(10.000 – 1000) × 3 \ (1 + 2 + 3) = 9000 × 3 \ 6 = 4500 جنيه

ونفقة السنة الثانية ستكون 9000 × 2 \ 6 = 3000 جنيه

ونفقة السنة النهائية ستكون 9000 × 1 \ 6 = 1500 جنيه

لاحظ أن معدل الاهتلاك تناقص من سنة لأخرى (1\2 – 1\3 – 1\6)، وليس أساس الاهتلاك الذي يبقى 9000 جنيه .

وتركيبة رصيد **الاهتلاك هي** صافي **القيمة** الدفترية لأصل يتهالك × (2 \ عدد سنين عمره النفعي) ، وتحسب كالآتي :

التكلفة الأصلية منقوصاً منها كل الاهتلاك حتى تاريخه هي اهتلاك متراكم . فباستخدام مثالنا لأصل تكلفة 10.000 جنيه وقيمة تخريدية 1000 جنيه ، وثلاث سنوات مقدرة كعمر منفعي ، فنفقة اهتلاك السنة الأولى ستحسب كالآتي : (10.000 – صفر جنيه) × 2 \ 3 = 6667 جنيه ونفقة اهتلاك السنة الثانية ستكون (10.000 – 6.667) 2 \ 3 = 2222 جنيه وستسجل الشركة فعلياً 111 جنيه من الاهتلاك في السنة الثالثة والنهائية من عمر الأصل . ذلك هو الفرق بين صافي القيمة الدفترية عند بداية السنة الثالثة والقيمة التقديرية للخردة عند نهاية السنة الثالثة، (10.000– 8.889) – 1000 . وطريقة رصيد التناقص المزدوج هي الطريقة الوحيدة من ضمن

الأربع طرق التى تتجاهل القيمة التقديرية للخردة فى تلك التركيبة ؛ لـذلك ، ففى السنة الأخيرة من عمر الأصل ، فالأصل يجب أن يُهتلك فقط إلى صافى قيمة دفترية مساوية لتوقع قيمته التخريدية .

تعليق: أساس تثمين الأصل ذو العمر الطويل هو التكلفة التاريخية، ولأن الاهتلاك لا يقيس النقص الفعلى فى القيمة ، فصافى القيمة الدفترية لأصل طويل العمر (تكلفة تاريخية – اهتلاك متراكم) ليس مقياساً جيداً لتكلفة إحلال الأصل ، كما أنه أيضاً ليس مقياساً جيداً لما ستكون عليه قيمة الأصل إذا بيع . والأصول طويلة العمر ذات صافى قيمة دفترية مساوية لقيمتها التخريدية – أو صفراً إذا لم يكن هناك قيمة تخريدية ممكن استمرار الشركة استخدامها لاكتساب إيراد بينما قُيِّموا بقيمة دنيا على صفحة الميزانية.

وحسابات الاهتلاك مبنية إلى درجة كبيرة على تقديرات لكل من عمرهم النفعى والقيمة التخريدية . فإذا تغيرت إحدى هذه التقديرات خلال عمر اهتلاك الأصل ، فالشركة ستُعيد حساب الاهتلاك من هذه النقطة فما بعدها . وهذه العملية الحسابية Computation ستستخدم صافى القيمة الدفترية كتكلفة تاريخية ، والتقديرات الجديدة للخردة وباقى السنوات من العمر النفعى . فمثلاً ، افترض أن الإدارة تقرر فى بداية السنة الثالثة أن الأصل الذى تكلف 10.000 جنيه وقيمة تخريدية 1000 جنيه ، وثلاث سنوات عمر نفعى ، صار له الآن ثلاث سنوات من عمره النفعى المتبقى مع تقدير جديد لقيمته التخريدية قدره 1500 جنيه . فالاهتلاك بالخط المستقيم تكون نفقته لتلك السنة الثالثة ستحسب كالآتى :

10.000 – 6.000 = 4000 جنيه ، وصافى القيمة الدفترية بعد عامين من الاهتلاك بالخط المستقيم سيكون (4000 – 1500) \ 3 سنوات من عمره الباقى = 833 جنيه كنفقة سنوية .

ويعوق المقارنة استخدام طرق اهتلاك مختلفة ، ففى أمثلتنا ، نفقة اهتلاك السنة الأولى كانت :

بأسلوب الخط المستقيم3000 جنيه ، ولوحدات الإنتاج 2250 جنيه

وبأسلوب مجموع أرقام الثلاث سنوات 4500 جنيه

وبأسلوب رصيد التناقص المزدوج 6667 جنيه

وفى كلمة أخرى فاختيار طرق متباينة من الاهتلاك بين المؤسسات يمكن أن يخلق اختلافات مصطنعة بينها.

***

19- الأصول الغير ملموسة وأخرى

Intangibles and Other Assets

الأصول الغير ملموسة هى أصول إنتاجية ليس لها وجود مـــادى . وللغالبية فهى حقوق قانونية أعطيت للشركة لكى يكون (للشـــركة) ميـــزة تنافسية ومساعدة فى إنتاج الإيراد . وأمثلة لهذه الأصول ، الغيـــر ملموســـة تشمل البراءات patents ، حقوق الملكية copyrights ، علامات مســـجلة ، أسماء تجارية ، حقـــوق امتيـــاز تجاريـــة franchises ،تكـــاليف هيئـــات organization costs ،نية حسنة مشتراة purchased goodwill .

ومبدئياً ، تسجّل هذه الأصول الغير ملموسة عند تكلفتها التاريخية . وبموازنة التكلفة التاريخية ضد فترات الإنتاج (انظر الفصل 20 ، الأقساط amortization) فالقيمة المسجلة للأصول الغير ملموسة ستتناقص . وهناك ستة أنواع رئيسية مـــن الأصـــول الغيـــر ملموســـة مـــع فئـــة شـــمولية ، وأصول أخرى .

البراءات : البراءة هى حق وحيد للاستخدام ، للتصنيع ، أو بيع ناتج أو عملية process . فى الولايات المتحدة الأمريكية تمنح البراءة لمـــدة 17 عاماً . والتكلفة التاريخية للبراءة ستنفق ضد الإيرادات التى تساعد الإنتـــاج على مدة حياته القانونية أو على مدى التقدير لعمـــره الاقتصـــادى . وفـــى الميادين التى فيها التقنية تتغير بسرعة (مثل تصنيع الكمبيوتر والبرمجيات) فالعمر الاقتصادى للبراءة قد يكون أقل من عمره القانونى .

حقوق الملكية : وهى تعطى تحكم وحيد لمبدع المادة الأدبيـــة ، أو أعمال موسيقية أو فنية . وحقوق الملكية يمكن تخصيصها أو بيعها . وحالياً، فحقوق الملكية تُمنح لمدة حياة مبدعها مضافاً إليها 50 عاما . إلا أن التكلفة التاريخية لحقوق الملكية ستوزع نفقتها علـــى أيهمــا أقــل ســواء عمرهــا الاقتصادى المقدر أو 40 عاماً (تتطلب القاعدة المحاسبية أن هذه الأصول غير الملموسة تُوزع نفقتها على مدى قد لا يتجاوز 40 عاماً) . والتكـــاليف التاريخية لحقوق الملكية الأدبية والموسيقية تُوزع نفقتها فى معظم الأحيـــان على مدى حياة الطبعة الأولى .

العلامات التجارية والأسماء التجارية : هذه الرموز أو الكلمات تخدم للتعرف على ناتج أو شركة ، وهى مبدئياً تمنح لمدة 20 عامـــاً وعرضـــة لتجديد منحها ؛ ونظرياً ، فحينئذ يمكن أن يقال أن لها أعمار غير محـــددة ، وتكلفتها التاريخية ستوزع على أيهما أقل سواء عمرها الاقتصادى المقرر أو 40 عاماً .

تكاليف حقوق الامتياز التجارية أو التنظيمات

Franchises and organizational cost

التوكيل هو الحق فى بيع ناتج أو خدمة تحت اسم تجارى . وتكلفـــة حقوق الامتياز التجارية ستُوزع على مدى عمر التوكيل بحد أقصى 40 عاماً

تكاليف التنظيمات : هى التكاليف المبدئية لإيجاد كينونة تجاريـــة ، وهى تشمل أتعاب المحامى وأخرى ، وتلك التكاليف ستُوزع أيضاً على مدى لا يتجاوز 40 عاماً .

شراء نية حسنة Purchased Goodwill . فعندما يشــترى نشــاط تجارى نشاطاً آخر ، فقد يمكن أن يكون راغباً فى دفع مبلغ أكثر لهذا النشاط عن القيمة السوقية لصافى الأصول (صافى الأصول تمثل الفرق بين قيمــة إجمالى أصول الشركة وإجمالى خصومها) : وللمحاسب فهذا " التجاوز فى التكلفة عن سعر السوق " هو نية حسنة . فلماذا يمكن لشركة أن يكون لديها العزم لدفع أكثر من القيمة السوقية لصافى أصول شركة أخرى ؟ السبب هو عموماً أن المشترى يتحصل أيضاً على أصــول غيــر ملموســة – ســمعة المنتجات أو الخدمات للشركة المشتراة ، إمكانيات العاملين بهــا ، المركــز الاحتكارى ، .. الخ .

وتسمح القواعد المحاسبية فقط لمشتريات النية الحسنة من تســجيلها فى الحسابات (التحسينات الداخلية لســمعة نشــاط تجــارى ممكــن أن لا يخصص لها قيمة وتسجل) . ولو أن النية الحسنة يمكن أن يكون لها عمــر اقتصادى غير محدود ، فيجب توزيع أقساطها amortized على فتــرات لا تتجاوز 40 عاماً .

تكاليف البحث والتطوير Research and Development Costs

فهذه التكاليف هى عن اكتشاف تقنية جديدة وتطبيقها على المنتجــات أو العمليات أو الخدمات . ومن وقت لآخر ستُسجل تكاليف البحث والتطوير كأصول وتوزع كأقساط amortized على أيهما أقل ســواء كــان عمرهــا الاقتصادى أو 40 عاماً ؛ إلا أن القواعد المحاسبية تتطلب أن الغالبيــة مــن تكاليف البحث والتطوير ترصد نفقاتها كلما تواجدت ، وذلــك راجــع إلــى اللايقين عن المنافع المستقبلية . وحقيقة القول ، فمعظم مشــروعات البحــث

والتطوير لا ينتج عنها نـــواتج أو عمليـــات أو خـــدمات يمكـــن تســـويقها marketable . وإجمالى تكلفة البحث والتطوير للفترة الضـــرائبية fiscal يجب أن يفصح عنها وبينما معظم المشروعات قد لا يمكن أن تنجح ، فهـــى تُبقى الشركة فى وضع تنافسى . والجزء من الجنيه المنصرف على البحـــث والتطوير لمبيعات شركة ، هو أحد مقاييس استثمار الإدارة فى المستقبل .

أصول أخرى : وهذه الفئة تشمل موارد النشاط التجـــارى الـــذى لا يمكن تصنيفه كأصول جارية، استثمارات ، ملكيـــات ، مصـــنع ، آلات أو أصول غير ملموسة ؛ فقد يمكن أن تشتمل على أصول طويلة العمر منتظر بيعها واستغنى عنها فى الإنتاج . وتصنيف هذه الأصول تحت تلك الأســـماء السابقة سيتضمن أنهم حالياً فى الخدمة . والمدفوعات المسبقة لنفقات (مثـــل بوليصة تأمين لثلاث سنوات) ممكن تصنيفها " كأخرى ". وملحوظـــة عـــن أصول غير ملموسة تُرى فى الجدول التالى .

ملحوظة: أصوَل غير ملموسة تسجل عند تكلفة مستبعداً منها الأقساط amortization

	تقدير العمر المتبقى *للأعوام	2002	2001
البراءات	6	$ 1057	$ 1234
النية الحسنة	35	639	653
أصول أخرى غير ملموسة	25	257	257
إجمالى		1953	2144

* متوسط مرجح ، بالسنوات ، فى 31 ديسمبر عام 2002

***

20- الاستنفاد والأقساط

Depletion And Amortization

الأساس لتفهم هذين الاصطلاحين هـو تفهـم كيـف يسـتخدمهما المحاسبون . فكلاهما (مثل الاهتلاك) يمثل تخصيص تكلفة تاريخية لأصل طويل العمر على فترات الإنتاج – ممـاثلاً matching تكـاليف الإنتـاج (النفقات) ، مع نتائج الإنتاج (الإيرادات) . تخصيص هذه التكلفة يسـمى استنفاد depletion للموارد الطبيعية وتقسيطها amortization لأصول غير ملموسة . وطريقة الاستنفاد الأكثر استخداماً هى تركيبة وحدات الإنتـاج : تكلفة المورد الطبيعى \ تقدير لوحـدات المـورد المسـتعادة recoverable (removable المنتقلة) = معدل الاستنفاد لكل وحدة .

فإذا كانت وحدة مزرعة غابات Stand من الخشب تكلفنا 2 مليـون جنيه وقدرنا أنها ستنتج 4 مليون لوح ، فإن معدل استنفادنا يكون 0.50 جنيه للوح (2 مليون \ 4 مليـون) . وإذا أزلنـا 500.000 لـوح فـى عـام واحد ، فنفقات استنفادنا لهذه السـنة سـتكون 500.000 × 0.50 جنيـه = 250.000 جنيه .

والأقساط تُسجل على أساس خط مستقيم (التكلفـة \ عـدد فتـرات التقسيط) . وفترة التقسيط هى الأقل سواء العمر الاقتصادى للأصل غيـر الملموس ، أو العمر القانونى أو 40 عاماً . لنفترض أننـا اكتشـفنا بـراءة اختراع لعملية، لاستخدامها فى إنتاج ناتجنا ، وكانت تكاليف البحث والتطوير 15 مليون جنيه ، وقد أنفقت خلال تلك المرحلة (انظر الفصـل 19 فيمـا يتعلق بذلك) . وإجمالى أتعاب المحامى ونفقـات طلـب البـراءة بلغـت 500.000 جنيه (الكمية سُجِّلت كتكلفة تاريخية للبراءة) ، ونقدر أن عملية استخدام البراءة سيكون عمرها الاقتصادى 12 عاماً ، لذا سنوزع نفقة هـذه

البراءة على فترة 12 عاماً بدلاً من عمرها القـانونى 17 عامـاً . ونفقـات التقسيط ستكون (500.000 \ 12 = 41.667 جنيهاً سنوياً) . والتقسـيط amortization يُؤخذ أيضاً " كتحسينات لحيـازة مـؤجرة leasehold " و " الملكية موضوع للتأجير التمويلى الرأسمالى " (انظر الفصل 17) . فـإذا كانت الملكية المؤجرة ستعود إلى مالكها الأصلى lessor عند نهايـة عقـد التأجير ، فالتكاليف المسجلة للتحسينات للملكية المؤجرة ستُوزع نفقتها علـى مدى عمر عقد التأجير . وإذا كانت الشركة ستحتفظ بالملكية بعد انتهاء مـدة التأجير expiration ، فإنها ستوزع نفقة التحسينات والملكية علـى مـدى أعمارهم الاقتصادية ، وفى هذه الحالة ، فطريقة حساب التقسـيط سـتكون الطريقة التى نستخدمها فى اهتلاك أصول مماثلة للتى نمتلكها .

تعليقـــات :

بالضبط كما فى حالة الاهتلاك ، فصافى القـيم الدفتريـة للمـوارد الطبيعية والغير ملموسة ليست مقاييس جيدة لكل من تكلفـة إحـلال هـذه الأصول أو كمية المال التى يمكن استلامها إذا تم بيعها .

وحسابات الاستنفاد والتقسيط مبنية أساساً فقط على تقديرات ، التـى هى بالطبع عرضة للتغير . فعندما يتغير التقدير ، فصافى القيمـة الدفتريـة للأصل فى نفس الوقت تصبح الأساس للاستنفاد أو التقسيط على الوحـدات المتبقية من المورد الطبيعى أو مدة التقسيط . وقدرة الإدارة على اختيار مدة تقسيط جزافية لغير ملموسات معينة مثل شراء نية حسنة (طالما أن الفترة لا تتجاوز 40 عاماً) يمكن أن تُوجد اختلافات مصطنعة بين الشركات، ويمكن أن تقلل من إمكانية المقارنة .

* * *

21- الاستثمـــــــارات

Investments

يمكن للشركة أن تستثمر أرصدتها غيــر المســتخدمة idle بطـــرق مختلفة . فعلى سبيل المثال ، يمكنها أن تختار تركها فى حساب إدخـــارى ، تضعهم فى شهادات ودائع ، أو استثمارهم فى الأسهم أو السندات لشـــركات أخرى ، وهذا الفصل سيناقش كيفية قيام الشركة بقيـــد هـــذه الاســتثمارات للأسهم والسندات فى صفحة الميزانية . فالاستثمارات قصيرة الأجل (متوقع حيّازتها لأقل من عام) هى أصول جارية ، والاستثمارات طويلة الأجل تُقيد فى أقسامها الخاصة من صفحة الميزانية بين الأصول الجارية والممتلكات ، والمصنع ، والآلات .

وتماماً مثل ما ذُكر عن أصول أخرى ، فهناك طرق مختلفة لقيد قيمة استثمار فى صفحة الميزانية : (1) القيمة السوقية ، (2) القيمـــة الحاضـــرة (تدفق مخصم لصافى نقدى) و (3) طريقة حقوق المساهمين . وتصـــنيف استثمار ، وكيفية تقييمه وقيده ، تحدده القدرة التســويقية ، مقصـــد الإدارة ، ونوع الاستثمار . فالأسهم التى لها تواجد فى السوق تسمى قابلـــة للتســـويق marketable ، وعموماً ، فهى تشمل كل الأســـهم المتعامـــل عليهـــا فـــى البورصة ، والأسهم المتمسك بها Closely - held تتصف بعدم تسوقها فقط بسبب عدم اتساع تبادلها من خلال الأسواق المنظّمة organized markets .

وتستخدم خمس تصنيفات للأسهم لتعبر عن مقصد الإدارة :

(1) صفقات أوراق مالية trading ، (2) أوراق مالية متاحة للبيع ، (3) أوراق مالية محتجزة حتى الاســتحقاق ، (4) أوراق ماليـــة محتجـــزة للحصول على نفوذ جوهرى ، (5) أوراق مالية محتجزة للحصـــول علـــى مصلحة تحكمية control interest .

صفقات لأوراق مالية ، وهى تلك الأسهم والسندات التــى تشــتريها الإدارة بقصد بيعها فى المستقبل القريب ، فهى استثمارات قصيرة الأجل لنقد غير مستخدم Idle ، والتى ستباع حسب احتياجات الإدارة للمال لعملياتهــا . وتصنف الأوراق المالية كأصول جارية وتقيد الأوراق المالية فــى صــفحة الميزانية عند قيمتها السوقية .

أوراق مالية متاحة للبيع ، وهى الأسهم والسندات التى تنوى الإدارة الاحتفاظ بها لما لا نهاية، والأسهم العادية تُصَنَّف فى هذه الفئة فقط عنــدما تمتلك الشركة أقل من 20% من الأســهم المعروضــة . والأوراق الماليــة المتاحة للبيع هى أصول جارية إذا كانت الإدارة تعتقد أنها قد تغرى ببيعهــا خلال السنة القادمة ، وإلا ، فالأوراق المالية المتاحة للبيع تقيد فــى صــفحة الميزانية كاستثمارات طويلة الأجل ، وهى تقيد عند قيمتها السوقية .

أوراق مالية محتجزة حتى الاستحقاق ، هى تلك الاستثمارات فــى السندات التى تنوى الإدارة احتجازها حتى يستهلكها مُصدرها redeemed ، وهذه الاستثمارات تُقيد فى صفحة الميزانية كاستثمارات طويلة الأجل ، وعند قيمتها الحاضرة .

أوراق مالية محتجزة للحصول على نفوذ جوهرى ، فحينما يمكــن للمستثمرين ممارسة نفوذ جوهرى على شئون الشركة التى استثمروا فيها ، فتُستَخدم طريقة حقوق المساهمين للمحاسبة ، ويكتسب المســتثمرون نفــوذاً جوهرياً بشراء أسهم عادية واحتجازها كاستثمار طويل الأجل ، فــإذا كــان المستثمر يمتلك 20% أو أكثر من الأسهم العادية من الشركة ، فالمســتثمر يمكن أن يكون قادراً على انتخاب 20% من أعضاء مجلس الإدارة .

أوراق مالية محتجزة للحصول على مصالح تحكمية ، فــإذا كــان المستثمر يمتلك اكثر من 50% من الأسهم المعروضة لشركة ، فيكون لــه

تحكم فعال فى هذه الشركة من خلال قدرته على انتخاب غالبية أعضاء مجلس الإدارة ، وذلك له اصطلاح يسمى علاقة أبوية للشركة الفرعية parent subsidiary ، والقواعد المحاسبية تتطلب تقديم قائمة مالية مدمجة (انظر الفصل 40) .

والطريقة المحاسبية للسوق Market Accounting Method عندما يستخدم المحاسب طريقة السوق ، تقيد الاستثمارات على صفحة الميزانية عند أسعارها الجارية فى السوق . والأسهم التى لا تعتبر مُسوّقة تُقيّم عند تكاليف التحصل عليها . فباستخدام هذه الطريقة ، يقيد الدخل من الاستثمار عندما يُعلن عن التوزيعات النقدية أو الفائدة المكتسبة .

نفترض أننا نستثمر فى سهم واحد من حصص شركتين ألفاً ، بيتاً ، وتكلفة ألفاً هى 100 جنيه وندفع 200 جنيه لـ بيتاً . فى نهاية السنة المالية يجرى البيع لأسهم شركة ألفا عند 110 جنيه للسهم ، ولـ بيتا عند سعر 160 جنيه . علينا أن نضم تلك الأسهم فى محفظة مالية portofolio (أوراق مالية متبادلة أو متاحة للبيع) ، ثم نقارن القيمة السوقية لهذه المحفظة فى بداية العام مع القيمة الجارية للسوق . فى حالتنا ، فالقيمة السوقية لمحفظتنا فى أول العام (تكلفة) هى 300 جنيه (100 جنيه + 200 جنيه) . والقيمة الجارية السوقية لأسهمنا تكون 270 جنيها (110 + 160) ، ذلك لأن القيمة الجارية السوقية لمحفظتنا تكون أقل 30 جنيها عن تكلفتها الأصلية (300 – 270) ونقيد ذلك كقيمة عند 30 جنيه أقل من صفحة الميزانية أى 270 جنيه . والكتابة المنقوصة write - down تسمى الخسارة الغير متحققة .

وإذا كانت الاستثمارات هى أوراق مالية متداولة ، فتقيد الخسائر الغير متحققة فى قائمة الدخل كنفقة أو خسارة . والأوراق المالية المتبادلة

تحتجز كجزء من عمليات روتينية – استثمارات لنقد غير مستخدم idle لحين الاحتياج إليه للعمليات ، وتغيرهم فى القيمة هو جزء من الـــدخل الجـــارى التشغيلى current operating income .

وإذا كانت الاستثمارات هى أوراق مالية للبيع ، فالخســـارة الغيـــر متحققة تقلل من استثمار المحفظة المالية إلى قيمتها الجارية السوقية ، وتقلل حقوق ملكية الملاك بخصم الخسارة الغير متحققة وقدرها 30 جنيها من تلك الحقوق . هذه الاستثمارات لا تعتبر " نقداً " متاحاً للعمليات ، لذا فتغيرهم فى القيمة ليس جزءاً من دخلهم الجـــارى التشـــغيلى ، وإنمـــا تعـــديل لحقـــوق ملكية المساهمين .

وعند إعدادنا لصفحة الميزانية التالية ، فإذا كانـــت القـــيم الســـوقية للأسهم 350 جنيه ، فسنقيدهم بالزيادة write - up عند 80 جنيهاً (350 – 270) ، وإذا كانت الاستثمارات هى أوراق مالية متبادلة ، فســـنقيد الفـــرق على قائمة الدخل كإيراد أو مكسب . وإذا كانت الاستثمارات أوراقـــاً ماليـــة متاحة للبيع ، فسنزيد حساب الاستثمار إلى 350 جنيه ونزيد حقوق ملكيـــة الملاك بمقدار 80 جنيه ، وذلك يُجرى بإزالة حساب حقوق الملكية الســـالب للخسارة الغير متحققة وقدره 30 جنيهاً ، وإحلاله بالإضافة للمكسب الصافى الغير متحقق وقدره 50 جنيه . لاحظ أن القيمة الجارية السوقية تكـــون 50 جنيهاً أعلى من سعر الاستثمار الأصلى .

الطريقة المحاسبية لحقوق الملكية Equity Accounting Method

المحاسب المستخدم لهذه الطريقة يقيد مبدئياً الاستثمار عنـــد تكلفتـــه التاريخية . وبتكسُب الشركة (المُستثمَر فيها) دخلاً ، فالمستثمرون يقيدون نصيبهم كدخل من الاستثمار ، وهذا سيزيد من قيمـــة اســـتثمارهم . ولكـــن بالتوزيعات النقدية لهم ، فهم سيُنقصون قيمـــة اســـتثمارهم لأن التوزيعـــات

يُفترض كونها عائداً على مكتسبات سابقة ، سُحبت من الاستثمار . وتقييد الدخل والتوزيعات بهذه الطريقة يسبب أن حساب الاستثمار يظهر ليعكس صورة التغيرات التي تحدث في حقوق ملكية الملاَّك للشركة المستثمر فيها . فمثلاً ، افترض أننا نشترى 10.000 سهم معروض لشركة جاما بمبلغ 2 مليون جنيه يمثل هذا الاستثمار ثلث الأسهم المعروضة المتداولة ، وحقوق ملكية ملاك شركة جاما لهم قيمة مسجلة قدرها 6 مليون جنيه . وسيعكس حساب استثمارنا ثلث حقوق ملكية الملاك في شركة جاما .

فإذا كانت شركة جاما لها صافي دخل قدره 900.000 جنيه لذلك العام ، فستزيد استثماراتنا بـ 300.000 جنيه ، أو :

استثمار مبدئي	2.000.000 جنيه	حقوق ملكية ملاَّك جاما	6.000.000 جنيه
+ دخل	300.000	+ دخل	900.000
	2.300.000		6.900.000

يلي ذلك ، تدفع شركة جاما توزيعات نقدية قدرها 450.000 جنيه، وشركتنا تستلم 150.000 جنيه . والتوزيعات النقدية هي سحب من استثمار ، وستخفِّض من حساب استثمارنا ، أو:

استثمار مبدئي	2.000.000 جنيه	حقوق ملكية ملاَّك جاما	6.000.000 جنيه
+ دخل	300.000	+ دخل	900.000
- توزيعات	(150.000)	- توزيعات	(450.000)
	2.150.000		6.450.000

لاحظ أنه في كل وقت تزيد أو تنقص حقوق ملكية مُلاَّك جاما فاستثماراتنا تزيد أو تنقص بالتناسب . ولأننا نمتلك ثلث شركة جاما ، فيُقيد استثمارنا عند ثلث قيمة حقوق ملكية ملاَّك جاما . فإذا دفعنا أكثر من 2

مليون جنيه لاستثمارنا فى شركة جاما . فالكمية الزائدة المدفوعة ستعتبر نية حسنة ، (انظر الفصل 19) . والقواعد المحاسبية تتطلب من النية الحسنة أن توزع نفقتها على فترة زمنية قدرها 40 عاما أو أقل ، وبحدوث ذلك فقيمة استثمارنا ستقل . وبعد كل نفقة النية الحسنة ، فحساب استثمارنا سيعكس صورة حصتنا فى حقوق ملكية الملاك المقيدة فى الشركة المستثمر فيها .

القيمة الحاضرة Present Value

إن الاستثمارات طويلة الأجل فى السندات المتوقع الاحتفاظ بها حتى استحقاقها ، تقيد عند القيمة الحاضرة ، والقيمة الحاضرة للسند هى قيمته النقدية عند نقطة زمنية . افترض أننا نستطيع شراء سند بـ 1000 جنيه (10 سنوات) والذى يدفع 10% فائدة سنوياً لـ 950 جنيه ، فإننا سنقيد استثمارنا عند 950 جنيه . فإذا احتفظنا بالسند حتى استحقاقه ، سنستلم إجمالى قدره 1050 جنيه زيادة عما استثمرناه أصلاً . فلكل عام ، لمدة عشر سنوات سنستلم 100 جنيه كدخل فى صورة فائدة interest income . وبالإضافة 50 جنيه (التخصيم discount) ستكتسب بالاحتفاظ بالسند ، (سنستلم 1000 جنيه عند الاستحقاق ، ولكن استثمرنا فقط 950 جنيه) . وكل عام نقيد جزء من 50 جنيه كمكسب . إحدى الطرق لتسجيل ذلك هو افتراض أن التخصيم أُكتسب بالتساوى خلال فترة الاحتفاظ بالسند (القسط بالخط المستقيم) . فى هذه الحالة ، سنكتسب 5 جنيهات من التخصيم كل عام، وكل عام سنسجل التخصيم كمكسب ، والاستثمار سيزيد فى القيمة بمقدار 5 جنيهات ، والدخل من الفائدة سيسجل عند 105 جنيه (100 جنيه + 5 جنيهات من تخصيم مكتسب) . وبحلول موعد الاستحقاق ، فالاستثمار

يجب أن يكون مُسجِّلاً قيمة 1000 جنيه ، وتلك هى قيمة نقدية عنـد تلـك النقطة الزمنية .

تعليقـــــات:

هناك طرق عديدة لتقييم الاستثمارات . تأكد من فهمك لكيفية تقيـيم وتصنيف استثمارك . والإمكانية تتواجد لجعل الشركة تظهر كأنهـا أكثـر سيولة (انظر الفصل 46 ، ونسب السيولة) بالمناورة manipulating فـى تقديم صفحة الميزانية ، والأوراق المالية المتاحة للبيع يمكن أن تصنَّف إمـا كأصول جارية أو أصول غير جارية .

والتصنيف مبنى على أفكار الإدارة بخصوص متى سيبيعون ورقـة مالية معينة ، فإذا اعتقدت الإدارة أنها تحتاج للظهور بصورة أكثـر سـيولة بإظهار أصول جارية أكثر من الخصوم الجارية ، فقد يمكنهم ذلك بنقل كثير من أوراقهم المالية إلى الأصول الجارية . **وإضافة إلى القواعد** العامة التـى وردت هنا ، فهناك من الأنشطة التجارية الخاصة التى لها طرق تقييمهـا ، فمثلاً ، الشركات الاستثمارية ، ومؤسسات تداول الأوراق المالية يقيِّمون كل استثماراتهم فى الأوراق المالية من الأسهم والسندات عند القيمـة الجاريـة السوقية ، مسجلين كل تغيرات القيم كجزء من الدخل الجارى التشغيلى .

* * *

22- الخصـــوم الجاريـــة
Current liabilities

الخصوم الجارية هى تلك الالتزامات للنشاط التجارى التى يتوقع أن تسدد خلال عام من التاريخ المذكور على صفحة الميزانية . وتشـــمل هـــذه الخصوم :

1- حساب المـــدفوعات التجاريـــة Trade Accounts Payable . وهى الكميات المدينة للموردين لبضائع أو خدمات . فعلى ســـبيل المثـــال ، فاتورة غير مدفوعة لبضائع مشتراه ، أو فاتورة مرافق عامة utility bill .

2- تعهدات لمـــدفوعات قصـــيرة الأجـــل Short – Term Notes Payable (دين قصير الأجل له فائدة). وهذه التعهدات هى وثـــائق رســـمية تبين الكمية المقترضة (الأصل) مبينة نسبة الفائدة السنوية التى يجـــب أن تُدفع . ويقيد الأساس فقط على صفحة الميزانية تحت عنوان " تعهدات قابلة للدفع " . وأى فائدة تستدين بها الشركة تسمى مـــدفوعات الفائـــدة interest payable .

3- الجزء الجارى من الدين طويـــل الأجـــل Current Portion of Long – Term Debt . وهو الجزء من الأساس Principal علـــى الـــدين طويل الأجل الذى سيُسدد خلال العام . وعادة ما يُدفع الدين طويـــل الأجـــل على أقساط (مثل مدفوعات القرض العقارى) . وأى فائدة غيـــر مدفوعـــة على الدين طويل الأجل تُقيد كمدفوعات فائدة .

4- مدفوعات الفائدة Interest Payable . وهى الفائدة التى تُحتسب بالأيام من وقت آخر مدفوعات حتى التاريخ المبين على صفحة الميزانية .

5- إيرادات غير مكتسبة Unearned Revenues . فعنـــدما يـــدفع العملاء مقدما لمنتجات أو خدمات، فخصوم قد تواجدت ، والإيراد لن يُسجل

حتى يُسلم الناتج إلى العميل أو الخدمة اُكتملت . (انظر الفصل 4 ، التعـــرف على إيراد) .

6- ضرائب ومحتجزات أخرى Tax and Other Withholdings . ويتطلب من أصحاب العمل احتجاز ضرائب الـــدخل وضــــرائب التأمينـــات الاجتماعية من مرتبات وأجور العاملين . وهذه المحتجزات مضــــافاً إليهـــا ضرائب أخرى وتأمينات ضد البطالة ، يجب أن تسدد كل ربع سنة .

7- مدفوعات ضرائب الدخل . وهى الجزء من ضرائب الدخل التى لم يدفعها بعد النشاط التجارى، وهى الضرائب الواجبـــة علـــى مكتســـبات الشركة earnings (وليس المحتجزات السابق ذكرها) .

8- حالات طوارئ contingencies . وهى عـــدد مـــن الحــــالات " المحتمل حدوثها " تقيد كخصوم (انظر الفصل 6) ، ومن أمثلتها " أجـــور الأجازات المدفوعة " و " الخصوم المقدرة تحت ضمانات ســـلامة الوحـــدة الناتجة المباعة under warranties " ، وأجور الأجازات المدفوعة لا تـــدفع إلا بعد قيام العاملين بالأجازة . والخصوم المقدرة تحت ضمانات السلامة هى التكاليف المقدرة لإصلاح أى مواد معيبة مصنعة ومباعة تحت الضمانات . وفقط الجزء المتوقع من حالات الطوارئ يدفع فى السنة القادمة ، وهو الذى يصنًف تحت الخصوم الجارية . تأكد من قراءتك للملاحظات أسفل القـــوائم المالية للإحساس بالكم الجوهرى للحالات الطارئة .

وملحوظة متعلقة بالخصوم الجارية ذكرت فى صـــفحة الميزانيـــة ، تُرى فى التالى :

الخصوم الجارية (بالآلاف)	الأعوام **2002**	**2001**
حساب المدفوعات التجارية	30.520 جنيه	39.022 جنيه
حساب مدفوعات أخرى	8.011	9.382
	38.531	48.404
تأمين	14.611	14.616
فائدة	8.934	7.352
معاشات	7.358	9.925
مرتبات وأجازات مدفوعة	7.338	9.920
ضرائب غير ضرائب الدخل	2.268	4.653
أخرى	21.692	15.914
الإجمالى	**100.732**	**110.784**

***



23- الخصوم غير الجارية

Non Current Liabilities

والخصوم غير الجارية هى التزامات النشاط التجارى التى لا يتوقع دفعها على الأقل خلال عام واحد من التاريخ المذكور على صفحة الميزانية، وهى تقيد عند قيمها الحاضرة ، وهى كمية الأموال التى يمكن للشركة أن تدفعها لتسوية الدين عند تاريخ صفحة الميزانية . وهى تستبعد أى فائدة مستقبلية ، والتى لم تحل بعد . ومعظم الخصوم الغير جارية تُجرى بمّدفوعات زمنية للأصل والفائدة . والجزء من الأصل الذى سيستوجب خلال العام سيصنّف كخصوم جارية (انظر الفصل 22) . ومثال للخصوم الغير جارية يشمل تعهدات طويلة الأجل ومدفوعات القرض العقارى ، ومدفوعات السندات (انظر الفصل 24) ، والالتزامات فى ظل التأجير التمويلى الرأسمالى (انظر الفصل 6) ، وتكلفة المعاشات المستحقة بدون أرصدة (انظر الفصل 7) ، والخصوم الضرائبية المؤجلة Deferred taxes (انظر الفصل 37) .

وما لم تقرأ بعناية الملاحظات أسفل القوائم المالية ، فلن تتفهم الخصوم غير الجارية . وكثير من مواثيق الدين طويل الأجل تضع قيوداً على المقترض ، فمثلاً ميثاق الدين يمكن أن يتطلب منا أن نحتفظ بنسبة جارية 2 : 1 (النسبة بين الأصول الجارية والخصوم الجارية ، انظر الفصل 46) . وماذا لو كانت نسبتنا الجارية 1.9 : 1 ؟ حينئذ نحن فى عجز default فى التزاماتنا طويلة الأجل ، ويمكن أن يُستوجب دفعها فى أى وقت ، وما لم تعتقد الإدارة أن القصور يمكن أن يُعالج خلال فترة سماح معينة grace ، فالدين يجب أن يعاد تصنيفه كخصوم جارية .

تسوية دين قبل موعده Settling Debt Before Maturity أحيانــا ستدفع الشركة دينها قبل ميعاده ، وأى تسوية لدين قبل ميعاد سداده ســيدفع الشركة إلى قيده كمكسب أو خسارة . والشركة سيكون لها مكسب لو كانــت تكلفة تسوية الدين اقل من قيمة الدين المقيد على صفحة الميزانية (بما فــى ذلك أى فائدة حان وقت سدادها) ، كما سيكون لها خسارة لو كانــت تكلفــه تسوية الدين أكبر من قيمته المقيدة على صفحة الميزانية (بما فى ذلــك اى فائدة حان وقت سدادها) . وهذه المكاسب والخسارة يجب أن تذكر فى قائمة الدخل كعناصر غير اعتيادية (انظر الفصل 36) . فلماذا قد يمكن لــشركة أن تتحمل خسارة لتسوية دين قبل ميعاد سداده ؟ الخسارة قد تكون أقل مــن المدفوعات المستقبلية للفائدة ، أو قد يمكن للشركة اقتراض مــال الآن عنــد أسعار فائدة منخفضة .

إعادة هيكلة الدين ذى المشاكل Troubled Debt Restructuring

أحيانا تصادف الشركة مشاكل فى سداد ديونها . وإعادة هيكلة هــذا الدين هو موقف يمنح فيه صاحب الائتمــان creditor تنــازلات لمــساعدة المقترض debtor على تجنب عدم القدرة على السداد default والتنــازلات يمكن أن تأخذ شكل انتقال أصول المقترض أو أوراقه المالية إلــى صــاحب الائتمان ، أو تعديل modifying شروط الدين .

وصاحب الائتمان قد يتفق على تسوية الدين فى مقابل أصول غيــر نقدية أو أوراق مالية ذات قيمة سوقية أقل من قيمة الدين المقيد (شــاملا أى فائدة حان وقت سدادها) . وفى هذه الحالة ، فالمقترض سيسجل مكسباً مــن إعادة الهيكلة مساوياً للكمية التى يتجاوز فيها الدين القيمة السوقية للأصــول التى أعطيت لصاحب الائتمان . والمكسب gain سيُسجل عموما على قائمــة ـخل المقترض كعنصر غير عادى .

فعندما يتفق صاحب الائتمان على تعديل شروط الدين (الأصـــل ، سعر الفائدة ، طول المدة ، .... الخ) فالمقترض قد يستوجب عليه دفع أكثر أو أقل من القيمة المسجلة للدين مضافاً إليها الفائدة التى حان وقت سدادها . وإذا كان إجمالى المدفوعات الجديدة المطلوبة أقل من القيمة المسجلة للـــدين (شاملة أى فائدة حان وقت سدادها) ، فالمقترض سيسجل مكســبا ثانيــاً ، وعموماً سُجِّل كعنصر غير عادى . والمدفوعات التى قام بها المقترض بعد إعادة الهيكلة تعتبر مدفوعات للأساس .

وهؤلاء المقترضون لن يحققوا نفقات فائدة ؛ فهم لن يستطيعوا حتى دفّع الدين الذى عليهم ، بجانب الفائدة الإضافية . وعلى الجانب الآخر ، ماذا لو نتج عن تعديل شروط القرض أن إجمالى المـــدفوعات يتجـــاوز القيمـــة المسجلة للدين (شاملة أى فائدة حان وقت سدادها) ؟ فـــى هـــذه الحالـــة ، فالمقترض سينظر إلى القيمة المسجلة للدين كأساس للدين المعـــاد هيكلتـــه . والكمية التى تتجاوز بها المدفوعات الجديدة هذا الأساس هى نفقـــات فائـــدة المقترض عن المدة الباقية من الدين . وفيما يلى جدول تقليدى لدين طويـــل الأجل ، مبيناً أسعار الفائدة ومواعيد السداد .

الديـــن طويـــل الأجـــــل

	30 يناير 2003	1 فبراير 2002
	.... (بآلاف الجنيهات)	
سندات صناعية إيرادية (خالية من النفقات) (أ)	74.174	80.763
مدفوعات تعهدات لرهون عقارية عند معدلات فائدة تتراوح بين 8\1 7% إلى 11% . (ب)	13.708	14.013
مدفوعات قرض يابانى بفائدة 5.15 % ، ومستحقه عام 2016	13.644	ــــ

مدفوعات قرض يابانى بفائدة 6.64 % ، ومستحقه السداد عام 2012	80.260	—
8 4\1 % احتياطى Sinking لسندات بدون ضمان debentures ، ومستحقة عام 2021 (خالية من التخصيمات)	88.013	87.910
8 4\1 % سندات بدون ضمان ، مستحقة عام 2030 . (خالية من النفقات)	197.906	197.832
	467.705	380.518
منقوصاً منها الجزء الجارى	(397)	(638)
	467.308	379.880

(أ) خطابات ضمان بنكية 57.135.000 جنيهاً ، تنتهى فى عام 2004، وهى تدعم سندات صناعيه إيرادية . وتتوقع الشركة تجديد اعتماد خطابات الضمان . والسندات لها أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة بمتوسط 3.2 % فى 30 يناير 2003 .

(ب) مدفوعات تعهدية لرهون عقارية لها ضمانات Collateral من ملكيات وأجهزة تحمل قيمة تجميعية aggregate قدرها 19.278.000 جنيه فى 30 يناير 2003 . (القيمة السوقية العادلة للديون طويلة الأجل للشركة فى 30 يناير 2003 هى تقريبا 728.000.000 جنيه ، وقد قدرت تلك القيمة باستخدام متوسط للأسعار السوقية للديون المطروحة والمبادلة فى البورصة ، وتقدير لأسعار الفائدة الجارية للدين الغير مطروح للجمهور .

والاستحقاقات السنوية للدين طويل الأجل فى 30 يناير 2003 هى كالآتى :

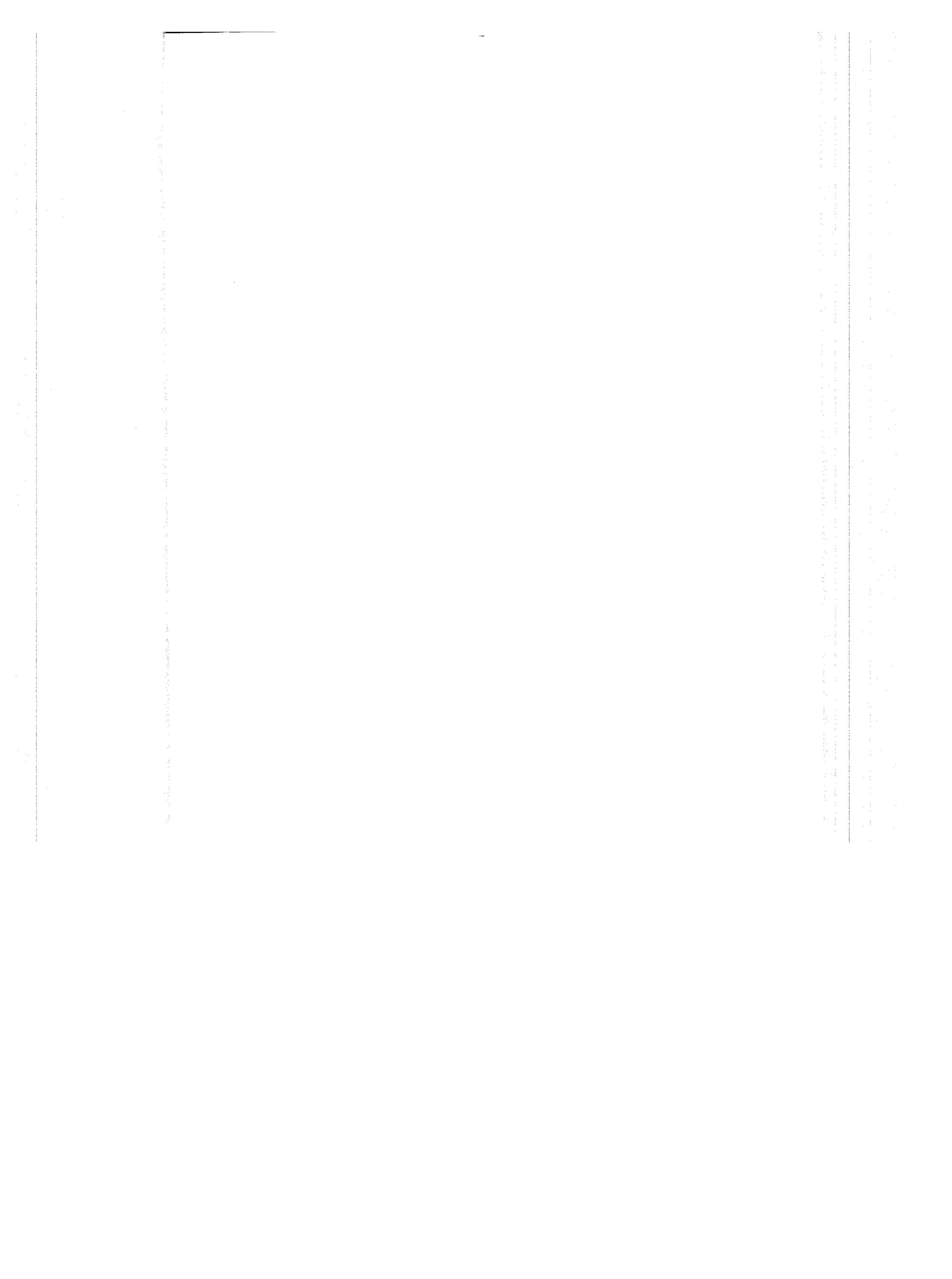
العام المنتهى		بآلاف الجنيهات
	2004	397
	2005	405
	2006	1.519
	2007	1.531
	2008	1.477
	2009 وما بعدها	655.556
		660.885

تعليق :

عموما ، لا توجد مشكله فى نفهم قسم الخصوم غير الجاريـــة مـــن صفحة الميزانية ، غير النواحى المذكورة بعاليه (التعرف مبكـــراً ، إعـــادة هيكلة الدين المشكوك فيه) . وتتواجد معظم الصعوبات فى تفسير مدفوعات السندات ، التى تناقش فى الفصل التالى .

وللوقوف على مستوى دين الشركة ، فيمكن تقييمه بمقارنـــة نـــسبة الدين إلى إجمالى الأصول بمثيله على مستوى النشاط القطاعى .

***



24- السندات وأقساط المستحقات

Bonds And Amortization

عندما تحتاج شركة إلى اقتراض كمية كبيرة من المال – ربما 20 مليون جنيه – فهى لها اختياران أساسيان : يمكنها أن تبحث عن مقرض الذى سيمدها بـ 20 مليون جنيه ، أو يمكنها البحث عن سلسلة من صغار المقرضين والحصول على الكمية الكلية التى تحتاجها بكميات صغيرة متعددة. والشركة التى تصدر سندات تتخذ الخيار الثانى . والسند التقليدى لشركة هو اتفاقية لدين بمبلغ 1000 جنيه، وبذلك فدين بـ 20 مليون جنيه يقسم إلى 20.000 سند ، لكل بقيمة دين قدره 1000 جنيه .

وحينما " يشترى " مستثمر (مقرض) بـ 50.000 جنيه سندات ، فهو بالفعل قد اتفق على إقراض الشركة 50.000 جنيه . فسعر الفائدة ، وجدول مدفوعات الفائدة (عادة نصف سنوية) ، وتاريخ استحقاق السند (عند استعادة كمية الأساس Principal) كلها محتواه فى السند . ودين السند قد يمكن تأمينه (عن طريق رهن إضافى) collateral أو بدون ضمان . والسندات ذات الدين الغير مؤمن (أى ضمان فى ملكية مشاعة) تسمى debenture . وكل السندات يمكن ان تحال إلى التقاعد (ميعاد دفعها) فى نفس الوقت ، أو يمكن إعادة هيكلتها ليحين استحقاقها mature فى زيادات متتالية . والسندات التى يحين سدادها فى زيادات متتالية تسمى سندات متوالية serial bonds .

أقساط المستحقات Amortization

السند التقليدى قد يكون لدين بقيمة 1000 جنيه لمدة عشر سنوات بعائدة سنوية 10% تدفع نصف سنوية . والشركة بذلك تبدى تعهدين : (1) أن تدفع للمقرض 1000 جنيه على مدى عشر سنوات ، (2) أن تدفع فائدة

قدرها 100 جنيه (1000 × 0.10) كل عام . وطالما أن سـعر الـسوق للفائدة هو 10 % للسندات لذلك النوع (بضمان أو بدون ضمان) ، ولنفس المدة ، وللشركات فى نفس فئة المخاطرة ، فالشركة تستطيع إصدار الـسند بدون مشاكل ، مستلمة 1000 جنيه .

ولكن ، افترض أن سعر الفائدة يرتفع قبل إصدار السند . فالمقرض حينئذ لن يشترى سند 1000 جنيه (ويتفق على إقراض 1000 جنيه) بفائدة 10 % . فالمقرض إما يطلب غلة جارية أعلى أو سيصر على إنفاق أقل من 1000 جنيه لكى يتسلم المدفوعات (الأساس والفائـدة) الموصـوفة فـى اتفاقيات السند . وربما سيتفق المقرض على إقراض 900 جنيه فقط مقابـل المدفوعات الموصوفة فى السند . ولكن مُصدِّر السند سيزال يدفع :

1- فى نهاية عشر سنوات	1.000 جنيه
2- فى مدفوعات متساوية نصف سنوية	
كل عام (100 جنيه × 10)	1.000
إجمالى الكمية المدفوعة	2.000
منقوصاً منها الكمية المستلمة من المقرض	(900)
المدفوع المتجاوز عن الكمية المستلمة	1.100

وهذا المدفوع المتجاوز عن الكمية المستلمة هـو التكلفـة الفعليـة للأرصدة . فالشركة تدفع 100 جنيه نقداً كفائدة كل عام ، ولكـن المتوسـط الحقيقـى للتكلفـة الـسنوية للمـال المقتـرض تكـون 110 جنيـه أى (1100 ÷ 10) سنوياً . والشركة تسجل التدفق النقدى إلى الخـارج 100 جنيه كل عام ، و 110 جنيه متوسط النفقة السنوية و 10 جنيه الزائدة هى

التقسيط amortization للمدفوع الزائد عن الكمية المستلمة . **(أقساط المستحقات لاستثمارات السند** تشرح فى الفصل 21) .

وحينما **تُقدَّم** السندات فى التقرير السنوى ، **فتفاصيل اتفاقية الضمان (أيا كانت)** ، تواريخ الاستحقاق ، ومعدلات الفائدة ستكون **فى الملاحظات فى القوائم المالية** . وتُرى السندات تحت الدين الطويل الأجل **فى قسم الخصوم من القوائم** المالية ، وعند إصدار سند عند **قيمته الاسمية (بـ 1000 جنيه)** ، فالسند سيُقدَّم فى صفحة الميزانية كالآتى :

مدفوعات سند	**1000 جنيه**

وإذا كان سعر السوق للفائدة اكثر أو أقل من **الفائدة فى اتفاقية السند، فالسندات ستباع عند تخصيم** discount أو علاوة premium ، **والتقديم سيكون مختلفاً** . فإذا كان السند قد أصدر بقيمة 900 جنيه **(كما هو موصوف بأعلاه)** فسيظهر فى القوائم المالية كالآتى :

مدفوعات سند	**1000 جنيه**	
منقوصا تخصيم على مدفوعات السند	**(100)**	**900 جنيه**

والسندات التى تباع بأكثر من قيمتها الاسمية **تُعرض بطريقة مماثلة، فالسند الصادر بقيمة** 1100 جنيه سيظهر فى القوائم المالية **بعلاوة بدلاً من تخصيم ، كالآتى :**

مدفوعات سند	1000 جنيه	
مضافاً إليه علاوة	100	1100 جنيه

ويرى بالجدول التالى ، مدفوعات سندات (بغير تأمين محدد) ، مبينة أسعار الفائدة وتواريخ الاستحقاق :

دين طويل الأجل (بالجنيه)

حتى 31 ديسمبر	عام 2003	عام 2002
سندات (بغير تأمين) ذات رصيد احتياطى لدفعها		
بفائدة 1\8 8 % وتستحق فى الأعوام 2007 – 2016	100.000	100.000
10 % وتستحق فى الأعوام 2010 – 2029	100.000	100.000
1\4 9 % وتستحق فى الأعوام 2012 – 2031	125.000	125.000
سندات (بغير تأمين محدد) بفائدة 1\2 9 % تستحق 2012	100.000	100.000
سندات (بغير تأمين محدد) بفائدة 1\4 9 % تستحق 2021	125.000	125.000
سندات (بغير تأمين محدد) بفائدة 1\2 8 % تستحق 2032	100.000	100.000
كمبيالات بفائدة 3\8 7 % تستحق فى 2009	50.000	50.000
كمبيالات متوسطة الأجل تستحق 2005 – 2011 ،		
وبفائدة 6 % إلى 1\2 9 % ، ومتوسط مرجح 9 %	230.000	270.000
التزامات تأجير تمويلى لسندات الإيراد الصناعى ، تستحق 2005 – 2022		
وبفائدة 4 % إلى 8 % ، متوسط مرجح 1\4 6 %	68.287	62.705
مدفوعات كمبيالات لهيئة التنمية الصناعية ، تستحق 2005 – 2032		
وبفائدة 1\4 3 % إلى 8 % ، متوسط مرجح 1\2 6 %	232.395	232.530
كمبيالات أخرى تستحق فى 2005 – 2014	<u>14.255</u>	<u>24.471</u>
الإجمالى	1.244.907	1.289.706

* * *

25- حقوق ملكية المساهمين

Owner's Equity

Equity هى ببساطة تعبير عن حقوق الملكيـــة property rights .
فعند مناقشة مكونات صفحة الميزانية فى الفصل 13 ، كل من المـــشاهد أن حمالى الأصول أو الملكيات ، التى تمتلكها الشركة تخص أحد الطـــرفين – مقرضى الشركة (المـــؤتمنين creditors) أو مالكيهـــ . وحقـــوق ملكيـــة المقرضين تسمى ديناً أو خصوم ، وحقوق ملكية المالكين تسمى حقوق ملكية الملاك equity ، حقوق ملكية حملة الأسهم أو (أحيانا) راس المال . وكمية حقوق ملكية الملاك يمكن حسابها بطرح حقوق ملكية المقرضين (الخصوم) من إجمالى أصول الشركة أى أصول – خصوم = حقوق ملكيـــة المـــلاك، ومعبراً عنها بذلك ، وتسمى أحياناً " صافى الأصول " معبر بذلك الأصـــول خالصة من الخصوم .

والأساس فى تفهم حقوق ملكية الملاك هو التحقق من أن كـــلاً مـــن الكميات (الخصوم وحقوق ملكية الملاك) تمثل ادعاءات مـــن الأطـــراف مقابل الأصول (مرة ثانية ، حقوق الملكية) ، ولكن تلك الكميات تمثل أيضاً مصادراً للأصول .

وعندما يكون لمقرضى الشركة (المؤتمنين) صفقات مع الشركة ، فتوصف الصفقات عموماً بأنها " على البعد " at arm's length . وعنـــدما يكون للملاك صفقات مع شركتهم ، فهى كذلك وليست بذات الصفة السابقة . ولما كان الملاك يستطيعون قانونا إبعاد رأس المال كتوزيعات نقديـــة فقـــط تحت ظروف معينة وفقط من مصادر معينة ، فـــالتركيز فـــى المحاســـبات لحقوق ملكية الملاك يكون على مصادر رأس المال .

وتقديم مركب لحقوق ملكية الملاك يمكن أن يكـــون رأســـمال مـــن مصادر عديدة :

تبرعات donations	(الفصل 28)
صفقات أذون خزانة treasury stock	(الفصل 26)
أسهم ممتازة preferred stock	(الفصل 26)
أسهم مكتتبة subscribed	(الفصل 28)
أسهم عادية common stock	(الفصل 26)
تخصيص أرباح محتجزة retained earnings	(الفصل 27)
أرباح محتجزة لم تخصص unappropriated	(الفصل 27)

وقسم بسيط لحقوق ملكية الملاك من صفحة ميزانية فعلية، يُشاهد في الآتي :

	عام 2003	عام 2002
حقوق ملكية حملة الأسهم Stockholder's Equity		
أسهم ممتازة – تراكمية – بقيمة اسميه 1 جنيه للسهم		
* أسهم مصرح بها – 10.000.000 سهم		
* صادرة ومتداولة – لا يوجد		
أسهم عادية Common stock بقيمة اسمية 1 جنيه للسهم		
* أسهم مصرح بها – 100.000.000 سهم		
* أسهم صادرة – 22.048.624 سهم في عام 1997		
و 16.252.655 سهم في عام 1996	22.049	16.253
رأسمال إضافي مدفوع	154.850	59.667
أرباح محتجره	60.554	45.848
تعديل لصرف عملات اجنبيه	938	
	238.391	121 768
مطروحا منها 50.289 سهم في عام 7×19 ، 21.764 سهم في عام 6×19 من اسهم عاديه في الحزانه – بتكلفة	(687)	(274)
	237 704	121 494

ولكل إصدار من الأوراق المالية ، معروف عدد الأسهم المـــرخص بها ، والصادرة ، والمتداولة ، والقيمة الاسمية لكــل أو المقــررة . وقــيم التوزيعات النقدية تُتضمن فى الأسهم الممتازة ، ويُفــصح عــن طبيعـــة أى تخصيص للأرباح المحتجزة . وبعض المعلومات عن حقوق ملكية المـــلاك ستُتضمن فى صلب القوائم المالية وسيفصح عن معلومـــات إضـــافية فـــى الملاحظات أسفل القائمة .

***



26- أنـــواع الأسهـــم
Classes of Stock

كقاعدة ، كل الأسهم التى تصدرها الشركة إمـــا أن تكـــون أســـهما ممتازة preffered stock أو أسهما عادية common stock ، بصرف النظر عن أى اسم يُعطى لها ، وبالرغم من أن بعض الشركات قد تعرض أنواعـــا عديدة مختلفة ، فهناك (ما عدا فى حالات نادرة جداً) نـــوع واحـــد مـــن الأسهم العادية .

فإذا صُفِّيت liquidated شركة ، فكل المؤتمِنين يُدفع لهم مـــن تلـــك السيولة قبل ادعاءات حملة الأسهم . ومن بين الأنواع المختلفة للأسهم ،فهناك ترتيب ranking للتفضيل فى استلام نواتج التصفية، فالأســـهم ذات الأقـــل تفضيل فيما يتعلق بالأصول المسيَّلة ، هى الأسهم العامة . وكـــل الأنـــواع الأخرى من الأسهم هى أصناف من الأسهم الممتازة ، حيث أن معظم حملة الأسهم من هؤلاء لهم أفضلية على حملة الأسهم العادية فى حالة التـــصفية ، وكما سيُناقش ، ربما بطرق أخرى أيضاً .

وبحكم ترتيبهم فى القاع عند الادعاءات على الأصول عند التصفية ، فحملة الأسهم العادية يشار إليهم بحملة بـــواقى حقـــوق الملكيـــة residual equity ؛ فهم يتسلمون أى باق تُرك بعد صرف مستحقات كل المقرضـــين وحملة أنواع أخرى من الأسهم ، وقد لا يستلم حملة الأسهم العادية شيئاً ، أو قد يتسلمون شيئا مذكورا عند تصفية الشركة . وكل المقرضين وحملة الأسهم الممتازة قد ذكروا فى تعاقداتهم بالكمية التى سيتسلمونها إذا صفيت الـــشركة وصارت الأرصدة متاحة ؛ لذا ، فحملة الأسهم العادية يتحملون أكبر مخاطرة ولكن قد يتسلمون أيضا اكبر مكافأة .

والتوزيعات النقدية **على الأسهم الممتازة** يجب ان تصرف عادة قبل صرف التوزيعات النقدية **على الأسهم العادية** . فإذا لم تحقق الشركة مكاسب كافية فيمكن لمجلس إدارة **الشركة الإعلان** عن توزيعات نقدية لكل من حملة الأسهم الممتازة والعادية ، **كما يمكن لحملة الأسهم** العاديـــة أن لا يتـــسلموا توزيعات نقدية .

وعلى الجانب الآخر ، **فحملة الأسهم** الممتازة ليس لهم صوت فـــي إدارة الشركة ؛ فهم فى **الحقيقة أكثر** تشابهاً بحملة السندات طويلـــة الأجـــل (المؤتمنين) عن الملاك : **كلاهما** يتسلم دفعة مالية ثابتة كل عـــام (مثـــل التوزيعات النقدية أو الفائدة) ، وكلاهما له أفضلية على حملة الأسهم العادية مثل تفضيل الأصول عند **التصفية** ، ولكن ليس لهما صوت فى إدارة الشركة والفرق هو أنه ما لم يتكون **لدى الشركة** أصول كافية ، فحملة السندات طويلة الأجل سينتهى الأمر بالشركة **بإعادة** سداد استثماراتهم ولن يُدفع شئ لحملـــة الأسهم الممتازة .

ولفهم صكوك الأسهم **الممتازة** فهناك ثلاث نقاط إضافية يجب تناولها :

1- **حساب التوزيعات** . فمعدل **التوزيعات** للأسهم الممتازة هى كمية تتحـــدد كل عام . والتوزيعات **النقدية غالبا** ما تذكر كالكمية من الجنيهات لكـــل سهم (مثلاً سهم ممتاز **بقيمة 5 جنيهات** يتحـــصل علـــى 5 جنيهـــات توزيعات نقدية) أو كنسبة من السعر الاسمى (مـــثلا 8% أى أن ســـهم ممتاز بقيمة اسمية 100 جنيه يتحصل على 8 جنيهات كتوزيعات نقدية) . والقيمة الاسمية par value هى كمية اعتباطية تخصص لأسهم الصك ، سواء عادية أو ممتازة ، وهى مركبة لحساب التوزيعات النقديـــة علـــى الأسهم الممتازة ، أو أحياناً ، تخصيم على الأسهم العادية .

2- **التزامات لمدفوعات مفقودة** missed **من التوزيعات النقدية** . فإن كانت اتفاقية التوزيعات على الأســـهم الممتـــازة ، **تراكميـــة** Cumulative ،

فالشركة عليها أن تلحق بأى مدفوعات مفقودة من التوزيعات النقديـــه ، لحملة الأسهم الممتازه ، قبل إمكانيه صرف التوزيعات النقدية إلى حملة الأسهم العاديه ، وذلك من الأهمية بمكان فالشركة ليس لهـــا التـــزام قانونى بصرف توزيعات نقديه قبل أن تعلن من قبـــل مجلـــس الإدارة فمثلاً ، افترض أن التوزيعات النقدية لحملة الأســـهم الممتـــازة ســـتبلغ 100.000 جنيه سنويا ، ولكن الشركه لا تعلن ، ولا تـــدفع توزيعـــات نقدية للسنتين الأولى والثانية وفى السنه الثالثة ، يعلن مجلـــس الإدارة عن إجمالى توزيعات نقديه قدره 350.000 جنيه فإذا كانت مـــدفوعات التوزيعات النقدية ، **تراكمية** ، فجدول التوزيع يرى فيما يلى :

للأسهم الممتازة

توزيعات السنه الجاريه (السنه الثالثه)	100.000 جنيه
توزيعات السنوات السابقه (السنه 1 ، 2)	200.000
إجمالى التوزيعات النقديه لحمله الأسهم الممتازة	300.000
المتاح من التوزيعات النقديه لحمله الاسهم العادية	50.000
إجمالى التوزيعات النقديه المنصرفه	350.000

وتوزيع **غير تراكمى** لنفس الكميه 350.000 جنيه فى ظل الأحوال الموصوفة ترى فيما يلى

للأسهم الممتازة

توزيعات السنه الجاريه (السنه الثالثه)	100.000 جنيه
توزيعات السنوات السابقه (السنه 1 ، 2)	صفـــر
اجمالى التوزيعات النقديه لحمله الاسهم الممتازه	100.000
المتاح من التوزيعات النقديه لحمله الاسهم العاديه	250.000
اجمالى التوزيعات النقديه المنصرفه	350.000

3- **التميز للتحويل** Conversion Privilege تعطي اتفاقيات الأسهم الممتازة يحوى خيارا يسمح للأسهم الممتازة بالتبادل مقابل مجموعة عددية من الأسهم العادية . ولجعل الأسهم الممتازة أكثر جاذبية للمستثمرين ، فالصك قد يمكن تحويله الى أسهم عادية بنسبة ما (مثلا 10 أسهم عادية لكل سهم واحد ممتاز)

وجزء من قائمة مالية فى التالى ، تبين أسهما عادية واسهماً ممتازة :

حقوق ملكية المساهمين (بآلاف الجنيهات)

	عام 2004
25.000.000 سهم ممتاز مصرح بها	
2.875.000 سهم متداول من مجموعة) ذات	
قيمة تحويلية تراكمية 2.875 جنيه .	
بقيمة إسمية للسهم 1.00 جنيه،	
تفضيل للتسييل 143.750.000 جنيه	2.875
150.000.000 سهم عادى مصرح به ،	
بقيمة اسمية 1.00 جنيه للسهم	
53.444.000 سهم متداول فى 31 مارس 2004	53.444
رأس المال الزائد عن القيمة الاسمية	730.987

* * *

27- المكاسب المحتجزة والمخصصات

Retained Earnings And Appropriations

عندما ناقشنا حقوق ملكية المساهمين فى الفصل 25 ، فقد أشرنا إلى أن مكونات حقوق ملكية المساهمين تمثل كل من حقوق الملكية property rights ومصادر الأصول , والمكاسب المحتجزة هى القيمة بالجنيهات للأصول التى نتجت عنها مكاسب الشركة والتى لم توزع كتوزيعات نقدية . والأساس فى فهم المكاسب المحتجزة هو للتحقق من أن مثل هذه المكاسب لا تمثل نقداً ولكن فقط مصدراً للأصول .

ويمكن لهذا المنطق أن يتوسع ، فإذا كانت الشركة تكتسب 500.000 جنيه ، ولا تعلن عن توزيعات ، فالمكاسب المحتجزة ستزداد بمقدار 500.000 جنيه . ولكن ما الذى ستفعله الشركة بهذه الزيادات ؟ يمكن للإدارة أن تتوسع فى نشاط الشركة (شراء أجهزة جديدة أو زيادة المخزون، ...) أو قد تسدد قرضاً قائماً . فهذه الزيادة فى المكاسب المحتجزة تشكل بثقة مصدراً من صافى الأصول (الأصول منقوصاً منها الخصوم) ، ولكن لا تشير إلى أى الأصول سيزودها به هذا الدخل .

وبالإضافة إلى كونها مصدراً للأصول ، فإجمالى المكاسب المحتجزة هو أيضاً الكمية القصوى التى يمكن أن توزع على حملة الأسهم كتوزيعات نقدية . والشركة من المحتمل أن ليس لها نقداً متاحاً لصرف توزيعات نقدية موازية لكمية المكاسب المحتجزة (حتى ولو لم ترغب الشركة فى ذلك) إذا كان يمكن للمكاسب أن يعاد استثمارها فى التجارة) . وكثيرا ، ما توزع الشركة جزءاً من المكاسب كل عام كتوزيعات نقدية فى بعض من النمط العام ، وربما بعض الكمية لكل سهم أو نسبة من المكاسب ، والمتبقى يعاد استثماره فى التجارة .

والشركة التى تباشر مشروعاً خاصاً يمكن أن تحد من مدفوعات التوزيعات النقدية حتى يكتمل المشروع . وقد يتطلب من الشركة أن تقوم بذلك من قبل مؤتمِن كبير (مقرض) أو يمكنها ببساطة أن تحد من مدفوعات التوزيعات النقدية لكى تحتفظ بنقد للتوسعات . وحينما تحد الإدارة من مدفوعات توزيعاتها النقدية ، فهناك وسيلتان لإخطار حملة الأسهم : (1) شرح الفعل فى الملاحظات على القوائم المالية ، أو (2) تخصيص جزء من المكاسب المحتجزة .

والجزء من المكاسب المحتجزة المسجلة كما خُصصت فى قسم حقوق ملكية المساهمين من صفحة الميزانية ، لا يكون متاحاً لمدفوعات التوزيعات النقدية . وعند اكتمال المشروع فالمخصصات من المكاسب المحتجزة المسجلة تصبح غير مخصصة وتصبح ثانية متاحة كمدفوعات توزيعات نقدية . والنقدية يمكن أن تُنفق على المشروع (بناء المصنع ، سندات محالة للتقاعد) وتركيبة الأصول تغيرت ، ولكن المكاسب المحتجزة لا تتأثر ماعدا لتغيير تخصيص المكون إلى غير التخصيص . وفيما يلى ملحوظة تناقش المكاسب المحتجزة المخصصة وغير المخصصة .

المكاسب المحتجزة : البنود المذكورة فى اتفاقيات القروض لشركة تحد من مدفوعات التوزيعات النقدية فى ظل ظروف خاصة . فالمكاسب المحتجزة الغير مقيدة تحت هذه البنود فى 31 ديسمبر 2002 ، 2001 ، 2000 كانت 231 مليون جنيه ، 202 ، 266 على الترتيب .

تعليقات:

قد تستخدم الشركات التخصيص للمكاسب المحتجزة ، ببساطة لتقليل حجم المكاسب المحتجزة الغير مخصصة " المتاحة " للتوزيعات النقدية . والمستثمرون الذين ليسوا على بيِّنة ، قد يصدقوا أنهم سيستلمون كميات اكثر من المكاسب المحتجزة فى النشاط التجارى ، أو قد تصدق نقابات العمال أن

الأجور يجب أن تصبح أعلى – ولا تتحقق أى من هذه المجموعات مـــن أن المكاسب المحتجزة ستستثمر فى الأجهزة ، أو بناء مصانع جديدة ، أو فـــى الحصول على مخزون أكثر ، وبذلك تخلق الاحتمال للأربـــاح أكثـــر لـــدى المساهمين ، ولأجور أعلى لدى العمال .

* * *



28- رأس المال المتبرع به والصكوك المكتتبة

Donated Capital And Subscribed Stock

عندما تصدر الشركات صكوكا مالية ، فيمكنها ذلك فى الحال ، بائعة صكوكاً ومستلمة نقداً ، عقارات ، أو خدمات فى المقابل – أو قد تصدر الصكوك على أساس اكتتاب . فالصك المكتتب هو عقد قانونى مُلتزم بين الشركة المُصدِرة والمشترك أو مشترى الصك . واتفاقيات الصكوك المكتتبة تسمح بتأجيل المدفوعات للصك deferred ؛ وفى تلك الحالات ، فالشركة لها حق الادعاء القانونى بسعر تعاقد الصك ، والمشترى له الوضع القانونى كحائز للصك (ما لم توضع جانباً حقوق معينة يعرضها القانون أو العقد) .

والادعاء القانونى للشركة على سعر صك العقد يقيد فى صفحة الميزانية كـ " مقبوضات صكوك مكتتبة " . والصكوك المكتتبة هى مثل مقبوضات أخرى للشركة : فالمشترى / حائز الصك يدفع مقابل الميزانية المتداولة outstanding balance حسب اتفاقية العقد ؛ ولكنهم مختلفون عن المقبوضات الأخرى، ذلك بأنهم ليسو أصولاً جارية . ومقبوضات الصكوك المكتتبة تُطرح من حسابات الأسهم العادية لبيان أن هذا الصك غير مدفوع بالكامل . ولا تُصدر شهادة الصك عادة حتى يدفع سعر التعامل بالكامل .

وعندما توقع اتفاقية الاكتتاب ، فالأسهم العادية المكتتبة ترى فى قسم حقوق ملكية المساهمين من صفحة الميزانية فى صورة زيادة فى حسابين :

1- القيمة الاسمية للصك تُسجل فى حساب يسمى " الصك العادى المكتتب "
2- أى زيادة عن القيمة الاسمية تُسجَل فى الحساب " علاوة على الصك العادى " أو " مدفوع رأس المال فيما يجاوز القيمة الاسمية "

وعندما يتم دفع الصك المكتتب بالكامل ، فلن تتواجد مقبوضات صكوك فى قسم الأصول الجارية، "الصك العادى المكتتب " يُنقل إلى "الصكوك العادية" .

وفى الولايات المتحدة الامريكية قبل عام 1995 ، عندما كان هناك تبرع بالعقارات أو الخدمات للشركة ، فقيمة الأصل قـد سُـجِّلت ومصـدر الأصل يُرى كزيادة مقابلة فى حقوق ملكية المساهم تسمى – رأس مال مـن التبرعات . ومنذ السنوات المالية التى بدأت بأوائل عام 1995 ، أصبحت لا تعامل كذلك ، وأصبحت تتضمن فى الدخل كمكاسب ؛ وهذا يعكس فكرة أن كل الزيادات فى قيمة الأصول ، من غير خلال الاقتـراض أو اسـتثمارات إضافية من المساهمين ، هى دخول .

تعليقـــات:

فبينما تكون اتفاقية الصك المكتتب هى عقد قـانونى ، ومقبوضـات الاكتتاب هى مقبوضات شرعية ، فسياسة الشركة والولاية تتباين فى كيفيـة التعامل مع الاكتتاب الغير مقدور دفعه . فحينما يتقاعس المكتتب ، فالشركة قد تأخذ أى من الإجراءات التالية :

1- إرجاع refund الأموال المستلمة .
2- إرجاع الأموال المستلمة منقوصاً منها تكلفة إعادة بيع الصك .
3- إعلان الأموال المقبوضة كغرامة على المكتتب (مصادرة)
4- إصدار أسهم مساوية للأموال المقبوضة قبل ذلك .

* * *

29- مكونات قائمة الدخل

Income Statement Components

يُحسب الدخل السنوى أو الخسارة للنشاط التجارى بطرح النفقات التى حدثت خلال العام ، من الإيرادات المكتسبة خلاله ، فإذا تجاوزت الإيرادات النفقات ، فالنشاط التجارى قد حقق دخلاً ، والعكس بالعكس . وتُسجّل الإيرادات والنفقات عند وقت اكتسابها أو حدوثها بصرف النظر عما إذا كان النقد قد قُبض أو دُفع . ذلك هو المفهوم الواقعى ، والذى يُستخدم لقياس النشاط التجارى والدخل . (انظر الفصل 38 / المحاسبة المستحقة مقابل التدفق النقدى) .

وتذكر قائمة الدخل نتائج الأنشطة التجارية خلال مدة زمنية (عادة عاماً مالياً) ، وهذه النتائج تُصنَّف كإيرادات ونفقات . وتقيس الإيرادات التدفق إلى الداخل inflow من الأصول الجديدة إلى النشاط التجارى ، بينما تقيس النفقات التدفق إلى الخارج outflow للأصول أو استنفاد الأصول فى نفس العملية . ويمثل صافى الدخل زيادة فى الأصول وحقوق ملكية المساهمين ، بينما صافى الخسارة تمثل نقصاً فى الأصول وحقوق ملكية المساهمين .

وتحتوى قائمة الدخل على الأقسام التالية :

إيرادات المبيعات أو التشغيل	إيرادات صافى المبيعات (المبيعات منقوصة المرتجعات) أما إيرادات الخدمات فتقيد كما فى الفصل (30) .

منقوصاً منها

تكلفة السلع المباعة الكمية التى دفعتها الشركة للمخزون المباع . والهيئة الخدمية لن يكون لها هذه النفقة .

تساوى

إجمالى الربح من المبيعات الفرق بين إيرادات صافى المبيعات، وتكلفة السلع المباعة . ومن هذا هامش الربح فعلى الشركة أن تغطى كل التكاليف الأخرى إذا توقعت حصولها على دخل صافى . والهيئة الخدمية لن تذكر إجمالى الربح من المبيعات.

منقوصاً منه

نفقات التشغيل نفقات البيع والإدارية والعامة(الفصل 34) والهيئة الخدمية ستقسم هذه النفقات بين فئة البيع وفئة الإدارة .

مضافاً إليه

إيرادات أخرى (مكاسب) زيادة فى قيمة الأصل من صفقات لا تتعلق مباشرة بالتشغيل . فمثلاً ، الفائدة المكتسبة على الاستثمارات تتأتى من قرار متعلق بإدارة النقد الغير متداول idle . وهذا القرار غير متعلق بمحاولة كسب ربح من خلال مبيعات أو تزويد خدمات.

منقوصاً منه

نفقات **أخرى** (خسـائر)	تناقص فى قيمة الأصل نتيجة صفقات لا تتعلق مباشرة بالتشغيل . فمثلاً نفقات الفائدة تتأتى من قرار لتمويل عمليات بزيادة الدين. هذا القرار لا يتعلق بمحاولة كسب ربح من خلال المبيعات أو تزويد خدمات.

تُساوى

الدخل قبل الضريبة عن العمليات الجارية	إجمالى كل الإيرادات والنفقـات ، والنفقات المتعلقة بالجزء من النشاط التجارى الذى يكون مستمراً .

منقوصاً

نفقة ضريبة الدخـل	% مـن الـدخل قبـل الضـريبة (الفصل 37) .

يُساوى

الدخل من العمليات الجارية	الدخل بعد الضريبة مـن عمليـات التشغيل المستمرة

مضافاً إليه أو منقوصاً منه

عدم استمرارية عمليات تشغيل	إما مكسب بعد الضريبة أو خسـارة على جزء من النشاط التجارى التى تنوى الإدارة بيعه (الفصل 36) .

يُساوى

دخل قبل عناصر غير عادية	إجمالى ثانوى subtotal .

مضافاً إليه أو منقوصاً منه

عناصر غير عادية	إما مكسب بعد الضريبة أو خسائر من صفقات غير معتادة (تلك الغير متوقع تكرار حدوثها) (الفصل 36) .

مضافاً إليه أو منقوصاً منه

التأثير المتراكم لتغير الأساس المحاسبى	يحدث التغيير فى القاعدة المحاسبية عندما تتغير الإدارة من طريق محاسبة مقبولة إلى أخرى . فمثلاً ، افترض أننا نغير طرق الإهتلاك إلى طريقة ستسجل نفقة اهتلاكية أكثر مما سُجّل فى ظل الطريقة القديمة . وللحاق بهذا التطور سيسجل هذا الاهتلاك الإضافى فى كمية واحدة one lump . وهذا الاهتلاك الإضافى هو تأثير متراكم للتغير فى القاعدة المحاسبية . وعندما تذكر الشركة تغييراً فى القاعدة المحاسبية ، فيجب عليها أن تظهر أيضاً أرقام الدخل المبدئية pro forma - فى جدول ملحق بقائمة الدخل . وهذه الأرقام تخبرك بالذى كان سيكون عليه صافى الدخول

السابقة إذا أُستخدمت القاعدة الجديدة فى تلك السنوات السابقة المذكورة .

يُساوى

صافى الدخل (خسارة)

إجمالى كل الإيرادات المذكورة (مكاسب) والنفقات (خسائر) .

المكاسب لكل سهم عادى

الشركات ذات الأسهم المتداولة متطلب منها عرض العديد من النسب التى تلخص الدخل المكتسب المفترض لكل حائز لسهم عادى ، وذلك يُحسب بقسمة دخل الشركة على متوسط عدد الأسهم العادية المفروض أن تكون متداولة (انظر أيضاً الفصل 42) .

وفيما يلى مثال لقائمة دخل :

قوائم مالية مدمجة للمكتسبات

	السنة المالية المنتهية 30 ديسمبر 2004	2003	2002
	بالآلف جنيه (ما عدا لكل سهم)		
صافى المبيعات	598.149	297.405	267.321
– تكلفة السلع المباعة	381.013	202.836	182.247
إجمالى الربح	217.136	94.569	85.074
نفقات بيع ، وإدارية ، وعمومية	152.076	69.383	65.521
نفقات فائدة	15.426	1.860	2.458
المكتسبات من عمليات التشغيل			
المستمرة قبل ضرائب الدخل	49.634	23.326	17.095
ضرائب الدخل	26.263	11.698	8.579
المكتسبات من عمليات التشغيل المستمرة	23.371	11.628	8.516
الخسائر من العمليات التى انتهى استمرارها	–	–	(3.651)
المكتسبات قبل العناصر الغير عادية	23.371	11.628	4.865
إنهاء عنصر غير عادى لخطط مستحقات			
معاشات معرفة ، منقوصاً منهـــا			
الضرائب كدخل بقيمة 1.599 جنيه	–	–	1.877
صافى المكتسبات	23.371	11.628	6.742
المكتسبات لكل سهم عادى			
مكاسب أولية من التشغيل المستمر	1.15	0.72	0.53
خسائر من عمليات انتهى استمرارها			(0.23)
عنصر غير عادى			0.12
	1.15	0.27	0.42
تامة التصفية	1.12		
متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة			
أوليا	20.293	16.225	16.201
تامة التصفية	22.615	–	–

تعليقـــــات:

لن نحوى كل قوائم الدخل كل جزء معروض هنا فمثلا ، فى السنة التى لن يكون فيها للشركة عدم استمرارية تشغيل أو تغييـــر فـــى الأســـاس المحاسبى ، فهذه الأقسام ستستبعد من قوائم الدخل . ويجب ان توجه العناية عند مقارنة دخل إلى المدى الزمنى ، أى يجب ان تتوافق مكوناتها .

* * *

30- المبيعات وإيرادات أخرى

الإيرادات (الأموال التى تتسلمها الشركة عن بضاعتها أو خدمتها) تُقيد عموماً **فى وقت البيع** أو عند اكتمال الخدمة ؛ إلا أن هناك شرطان **يجب** أن **يتوفرا قبل إمكانية قيد الإيراد** ، الأول ، أن عملية المكتسبات **يجب أن تكون مكتملة جذرياً** ، والثانى ، أنه يمكن تقدير ما يتحصل من الإيراد . وعملية **المكتسبات لا تكون مكتملة جذرياً إذا :**

1- **البائع والمشترى** لم يتفقا على سعر البضاعة أو الخدمة .
2- **المشترى ليس عليه أن يدفع** للبائع حتى يعيد بيع البضاعة .
3- **المشترى ليس عليه أن يدفع** للبائع إذا سُرقت البضاعة أو **حدثت تلفيات لها .**
4- **المشترى والبائع متعلقان** ببعضهما (مثلاً ، **الشركة الأم ، وشركتها الفرعية) .**
5- **البائع ما زال يجب عليه** تزويد خدمات جوهرية للمشترى **أو المساعدة فى إعادة بيع الناتج**

إذا حدث أداء جذرى وأمكن تقدير ما سيتحصل من الإيراد ، **فيمكن** قيد بيع **الناتج أو الخدمة (الفصل 31** عن الديون الرديئة) . فإذا **لم تستطع** الشركة **تقدير ما يتحصل عليه** من المبيعات ، فسيقيد الإيراد فقط كلما قام العميل بالسداد ؛ **ذلك له** تأثير تسجيل المبيعات على أساس وقت استلام **النقد** وليس عند اكتسابه (**القيد** المحاسبى للذمم – الفصل 38) . ويستخدم المحاسبون **طريقة الإنشاء** installation method أو طريقة استعادة التكلفة Cost – recovery **لتسجيل** الإيراد كلما قام العميل بالسداد .

وتُسجل طريقة الإنشاء جزءاً من كل سداد كإيراد . افترض أننا بعنا البضاعة التى كلفتنا 4000 جنيه بمبلغ 10.000 ، فالربح الإجمالى يكون 6000 جنيه أو 60% من قيمة المبيعات (6000 ÷ 10.000) . وكلما قام العميل بسداد 60 جنيه لكل 100 جنيه متحصلة ، فسيقيد ذلك كإيراد . والإيراد الذى لم يتحصل كلية ، سيقيد كـ " إجمالى ربح مؤجل " فى قسم الخصوم من صفحة الميزانية .

وطريقة استعادة التكلفة لا تسجل الإيراد حتى يقوم العميل بالسداد للبائع لتكلفة البضاعة المباعة . وباستخدام المثال بعاليه ، سيستوجب علينا أن نتسلم 4000 جنيه من العميل قبل تسجيل أى إيراد . وبعد استعادة تكلفة البضاعة (4000 جنيه) فكل جنيه يستعاد يُسجَّل كإيراد .

وإذا كانت الشركة تزود خدماتها على مدى عقد طويل الأجل ، فالإيراد يمكن أن يُسجَّل على مدى زمن العقد . وتسجل صناعة التشييد الإيراد على مدى عقد طويل الأجل ، حسب اكتمال العمل عما أن يكون عند نقطة البيع . فإذا تواجدت تقديرات يعتمد عليها لقيمة المبيعات ، تكاليف البناء، ومرحلة الاكتمال ، فستقيد شركة البناء الإيراد كلما تم الانتهاء من كل عملية . ويسمى المحاسبون ذلك طريقة نسبة الاكتمال . **فمثلاً** ، نفترض أننا ضالعون فى مشروع بناء مدته 3 سنوات ، ففى السنة الأولى نقدِّر أننا أكملنا الثلث ، وفى العام الثالث ، فقد أكملنا الثلثين ، ثم ننهى المشروع فى الميعاد فى العام الثالث . فسنسجِّل ثلث تقدير إجمالى الربح (قيمة المبيعات منقوصاً منها إجمالى التكلفة المقدرة للبناء) كإيراد فى السنة الأولى ، وثلثاً آخر من الإجمالى المقدر للربح فى السنة الثانية (3\2 – 3\1 تسجل فى السنة الأولى) وفى الثلث النهائى يتم التسجيل كإيراد فى السنة الثالثة .

وبينما تتباعد طريقة نسبة الاكتمال عن مفهوم تسجيل الإيراد عن نقطة البيع ، فهى تتسق مع المفهوم الفعلى من قياس الأنشطة فى الفترة التى

تحدث فيها . فإذا لم يكن لدى الشركة تقديرات يعتمد عليها لقيمة المبيعات ، تكاليف البناء ، أو مرحلة الاكتمال ، فلن يُتعرف على الإيراد حتى يصبح المشروع مكتملا (السنة الثالثة فى مثالنا) .

وفيما يلى ملحوظة تتعلق بالقوائم المالية التى تبين مكونات الإيراد لقطاع من نشاط :

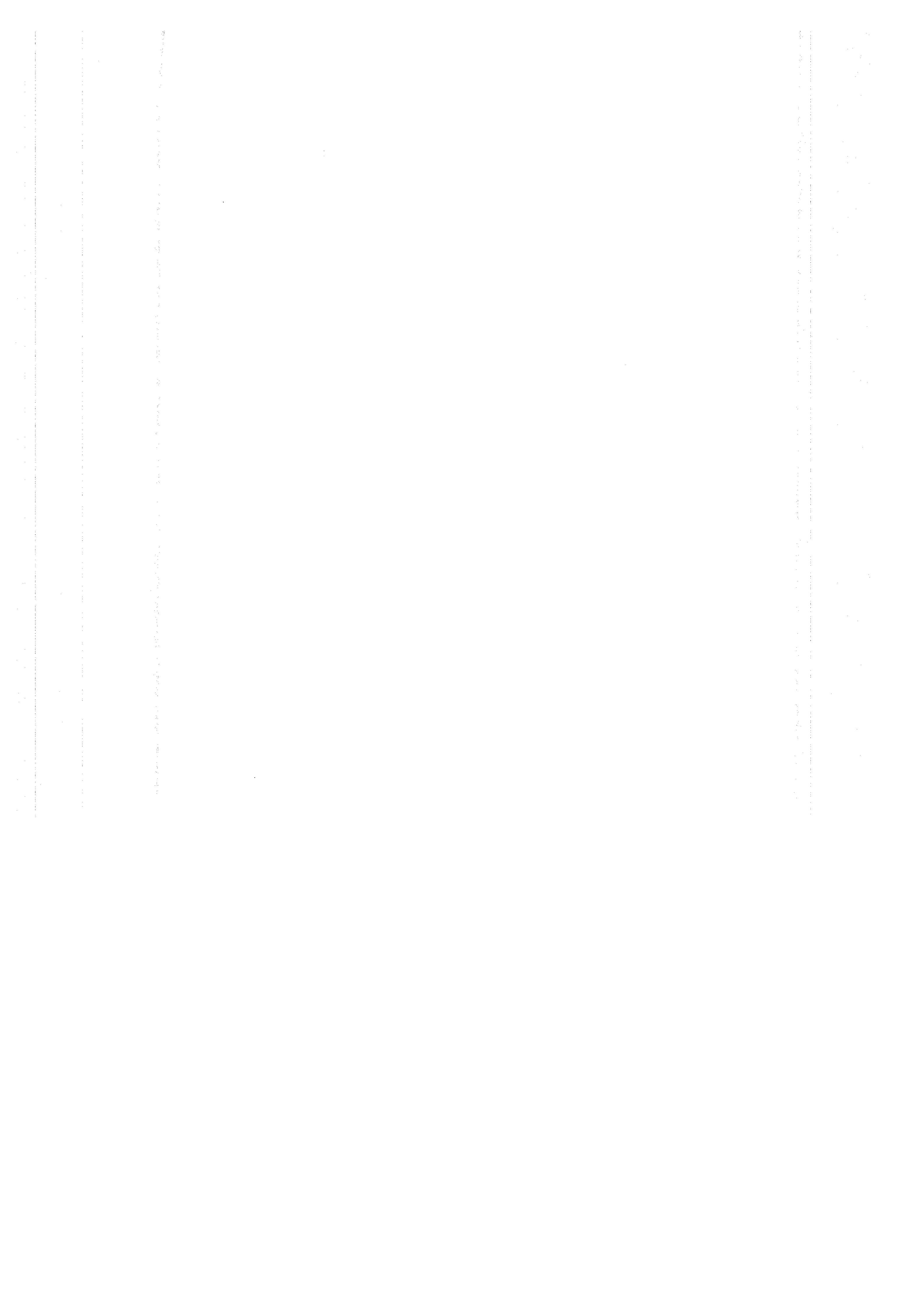
بيانات تشغيل متممة لبناء مركز ألعاب ترفيهى

السنوات (بآلاف الجنيهات)

	2004	2003	2002
الإيـــراد			
الحجرات	120.948	104.348	90.785
الأغذية و المشروبات	109.933	92.822	87.728
كازينو	265.313	219.138	204.649
مسموحات للترويج	(34.921)	(27.891)	(26.637)
منتجات وخدمات أخرى	27.346	19.534	10.127
الإجمالى	488.619	407.951	366.652

ويُناقش التسجيل الجزئى segmented reporting بتفصيل أكثر فـى الفصل 8 .

* * *



31- الديون الرديئة
Bad Debts

عندما تجابه شركة ديونا رديئة ، تتأثر كل من قائمة الدخل وصفحة الميزانية ؛ ويُرى تقدير الديون الرديئة فى قائمة الدخل . وتقدير الحسابات الغير متحصلة يُرى كطرح من إجمالى الحسابات المقبوضة فى الأصول الجارية من صفحة الميزانية (انظر الفصل 14،15) .

وأساس تفهم التعامل المحاسبى للديون الرديئة هو أن نعى بان المبالغ المُشار إليها هى تقديرات لمبالغ قد لا يمكن تحصيلها . وهناك هدفان فى المحاسبة للديون الرديئة ، أحدهما هو مقابلة تكلفة الديون الرديئة مع إيراد المبيعات الناتجة من تلك المدة ؛ ذلك يعنى ، بالضرورة ، إجراء بعض التقدير . وفى نهاية العام ، فبعض من المبيعات بالائتمان ستكون نتجت عنها حسابات مقبوضات التى ثبت مقدماً عدم قابليتها للتحصيل ؛ والمبيعات الأخرى الغير متحصلة فلن يعرف عنها بعد أنها ديون رديئة . وتقدير لتلك المبالغ الغير محصلة يجب أن يجرى إذا كان على الشركة أن تخصم من أرباح هذا العام – نفقة الديون الرديئة التى نتجت عن مبيعات هذا العام . فإذا انتظرت الشركة حتى يثبت كل حساب أنه غير قابل للتحصيل (أو قابل للتحصيل) ، فتكاليف الديون الرديئة فى سنة واحدة قد لا يمكن التعرف عليها حتى العام التالى . فنفقة الديون الرديئة يجب أن تُقابل مع العام الذى استفاد من البيع الأصلى . (المفهوم المحاسبى للمقابلة سبق شرحه فى الفصل 4) .

والهدف الثانى من حساب الديون الرديئة هو وضع تثمين صحيح للمبالغ فى حسابات المقبوضات التى تظهر فى قسم الأصول الجارية من صفحة الميزانية . وكل هذه الحسابات مفتوحة ، ولم تقرر الشركة بعد أيا

منهم هو دين ردئ بصفة قاطعة (حينما يُحكم علـــى حســـاب بأنـــه غيـــر متحصل ، فإنه يزال من حساب المقبوضات) . والنتيجة ، أن المســـموحات للديون الرديئة التى تُرى كخصم من حسابات المقبوضـــات فـــى صـــفحة الميزانية ، هى كلها تقديرية . وفيما يلى ، ملحوظة تصف الاحتياطى للديون الرديئة .

احتياطى للخسائر الائتمانية

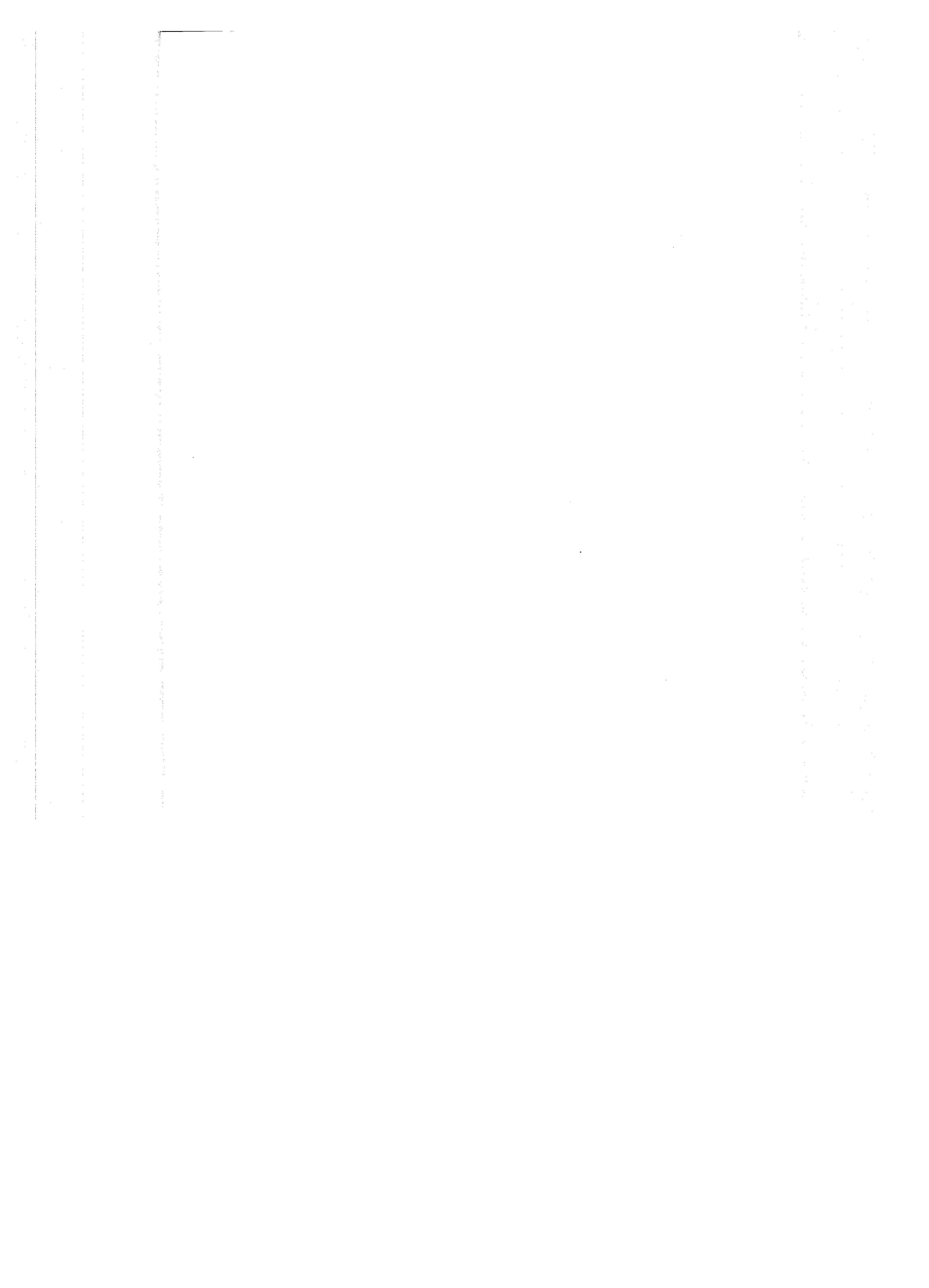
لقد تأسس هذا الاحتياطى لاستيعاب الخسائر المستقبلية من المحفظة المالية الائتمانية على أساس حكم الإدارة . ومن العوامل التـــى تؤخـــذ فـــى الاعتبار فى تحديد مستوى الاحتيـــاطى ، تركيـــزات النشـــاط الاقتصـــادى industry concentrations ، مخاطرة معينة معروفـــة ، دقـــة الضـــمانات الموازية collateral ، الخبرة السابقة ، الموقف وكمية الأمـــوال التـــى لـــم يجرى استحقاقها nonacrual ، تجاوز ميعـــاد الاســـتحقاق وإعـــادة هيكلـــة القروض ، المخاطر الائتمانية التى خارج صفحة الميزانية ، الأحوال الجارية والمتوقعة والظروف السياسية التى قد تـــؤثر علـــى مقترضـــين معينـــين . والخسائر الائتمانية تخصم من الاحتيـــاطى ، والاســـتردادات recoveries تضاف إلى الاحتياطى .

تعليقـــــــات:

هناك بعض التعارض بين الهدفين فى حساب الديون الرديئة – تعظيم دقة قائمة الدخل مقابل تعظيم دقة صفحة الميزانية . فتقديرات الديون الرديئة ستكون أحياناً عالية أو منخفضة ، خاصة بين قوائم التوقيتات (الربع سنوية)، ولكن نادراً ما تكون على التقارير السنوية . ولمنع سوء التقدير ، فالشـــركة

التى لا ترتبط الديون **الرديئة كنفقة** لنشاط المبيعات ، سيتطلب منهـا بصـفة دورية فحص حسابات **المقبوضات مستحقة** الدفع بالتفصيل وتبرير التقديرات التى تظهر فى **القوائم المالية** .

* * *



32- تكاليف السلع المباعة والمخزون

Cost of Goods Sold And Inventories

لقد سبق مناقشةَ المخزون فى الفصل 16 كمكوِّن من قسم الأصـــول الجارية من صفحة الميزانية . وهذا الفصل سيساعدك فى تفهم العلاقات بين تكلفة السلع المباعة فى قائمة الدخل ، والموازنة فى المخزون الموجود فـــى صفحة الميزانية .

وإجمالى المخزون المتاح للبيع كل عام ، هو الإجمالى فـــى بدايـــة المخزون، والمخزون المشترى أثناء العام . وعادة ، فى نهاية العام جزء من إجمالى المخزون المتاح للبيع خلال العام ما زال فى متناول اليد وجزء منـــه قد بيع ، وبذلك يكون إجمالى تكلفة المخزون المتاح ، مُقسَّماً بـــين مخـــزون نهاية المدة فى صفحة الميزانية وتكلفة السلع المباعة فـــى قائمـــة الـــدخل . وبالنظرة الأولي ، فهذا قد يتراءى لا يكوِّن مشكلة . وفى الحقيقة ، إذا كـــل الوحدات قد اشتريت بنفس السعر طول العام ، فلن يكون هنـــاك مشـــكلة . والمشكلة أن معظم الشركات تشترى الوحدات عند أسعار مختلفـــة ، وهـــذا يعتمد على الطريقة المستخدمة لتدفق التكاليف خلال المخـــزون ، مخـــزون نهاية المدة ؛ وتكلفة السلع المباعة يمكن أن تكون أى من الأشكال المختلفـــة العديدة – وكلها مقبولة للتقرير المالى ! .

والأساس فى تفهم المخزون وتكلفة السلع المباعة هو أن نعـــى أنـــه عندما تكون الوحدات متطابقة ، فالمحاسبون يكونون أحراراً لتدفق التكاليف حلال السجلات المحاسبية بطرق لا تحاكى الطريقة التى يُتناول بها الســـلع الفعلية .

ولتصور ذلك ، افترض أن الشركة ليس لها بداية مخزون وتشـــترى ثلاث وحدات متطابقة أثناء الربع الأول من العام : إحـــداها فـــى ينـــاير ،

وأخرى فى فبراير ، والأخرى فى مارس . وقد اشتريت الوحدات بأسعار 4 جنيه ، 6 جنيه ، 8 جنيهات لكل ، والآن افترض ان وحدة واحـــدة بيعـــت بـــ 10 جنيهات ، فما سيكون عليه الربح الإجمالى ؟ .

فإذا تقاضت الشركة 4 جنيهات تكلفة الوحدة الأولى المشتراة كتكلفة للسلع المباعة ، فالربح الإجمالى سيكون 6 جنيهات ونهاية المخزون قد يكون 14 جنيه أى (6 جنيه + 8 جنيه) للوحدتين اللتين مازالتا فى متناول اليد . وإذا اعتبرت الشركة 6 جنيهات تكلفة الوحدة الثانية المشتراة كتكلفة للســلع المباعة ، فالربح الإجمالى سيكون 4 جنيهات والمخزون النهائى سيكون 12 جنيهاً أى (4 + 8 جنيهات) . وأخيراً ، إذا الوحدة الأخيرة المشتراة جرى تكلفتها أولا ، فالربح الإجمالى والمخزون النهائى سيكون 2 جنيه ، 10 جنيه على التوالى . وهذه الثلاث طرق البديلة ، تشاهد فيما يلى :

	البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث
فى قائمة الدخل			
سعر البيع	10	10	10
تكلفة السلع المباعة	4	6	8
الربح الإجمالى	6	4	2
فى صفحة الميزانية			
المخزون النهائى	14	12	10
	(8+ 6)	(8+ 4)	(6 + 4)

الإمكانية الأولى المذكورة أعلاه ســتتواجد إذا الشــركة اســتخدمت FIFO (الداخل أولاً ، هو الخارج أولاً) لتدفق المخزون . وبهذه الطريقــة فالمحاسبون يدققون التكاليف بالطريقة التى عادة يدفق بها التجــار الســلع :

فالوحدات الأقدم تباع أولاً ، والوحدات الأكثر حداثة فى الشراء تكــون فــى مخزون نهاية المدة .

الإمكانية الثالثة تنتج عندما تستخدم الشركة LIFO (الداخل أخيراً ، هو الخارج أولاً) كطريقة لتدفق المخزون . وباستخدام هذه الطريقة ، فتكلفة أكثر المشتريات حداثة تتعامل معها الشركة كتكلفة للسلعة المباعة ، وتبقــى التكاليف القديمة فى المخزون بصرف النظر عــن كيفيــة تــدفق الشــركة للوحدات الفيزيقية .

والمركزية فى تفهم المنطق المحاسبى لما وراء مخزون LIFO هــو أن تتذكر نتيجة البيع . كم كثيراً سيكون أحسن للشركة بعد بيع وحدة واحدة بسعر 10 جنيه ؟ فهل يكون 6 جنيهات أحسن ؟ أو 4 جنيهات أو 2 جنيه ؟ للإجابة على هذا السؤال ، يجب أن نفكر بعناية . إذا كان على الشــركة أن تبقى فى النشاط التجارى ، فالإدارة يجب عليها أن تجرى إحلال أى وحدات قد بيعت . كم كثيراً ستتكلف الوحدة التالية ؟ فالشراء الأخير كان بســعر 8 جنيه للوحدة ، والأسعار تتصاعد (4 جنيه إلى 6 جنيه إلى 8 جنيه للوحدة) . ومن المعقول أن يتلو ذلك أن يكون سعر السلعة 8 جنيهات أو أكثر . فإذا كان على الشركة أن تجرى إحلالاً للوحدة المباعة ، فالشركة ستكون أحسن فقط بـــ 2 جنيه أى (10 – 8 = 2 جنيه) ، ببيع وحدة واحدة بـــ 10 جنيه. والمنطق الذى يدعم LIFO ، مدققاً التكاليف فى نمط LIFO بصرف النظر عـــن نمـــط التـــدفق للوحـــدات الفيزيقيـــة ، ســـيزيد مـــن دقـــة قائمة الدخل .

والإمكانية الأخيرة ، هو حل وسط بين تدفق التكاليف مثــل تــدفق التجار للمخزون وتعظيم دقة قائمة الدخل . وهذا الأســلوب الــذى يســمى طريقة المتوسط المرجح يُحمّل كلاً من نهاية المخزون وتكاليف السلع المباعة بالمتوسط المرجح للتكاليف لكل الوحدات المتاحة للبيع . فالمتوسط المــرجح

للوحدة يكون 4 جنيه + 6 + 8 = 18 جنيه وتقسم علـــى ثلاثـــة وحـــدات لتساوى 6 جنيهات للوحدة ، كما هو مذكور أعلاه .

تعليقــــات:

قارئ القائمة المالية يجب أن يعى أن استخدام طرق مخزون مختلفة ينتج عنها قوائم مالية لا تقارن ببعضها . فالمخزون ، تكلفة السلع المباعة ، ومقاييس الربح (إجمالى الربح وصافى الدخل) للشركة التى تستخدم LIFO لا يمكن أن تقارن بنفس المقاييس لشركة تستخدم أسلوباً تخزينياً آخر .

والكثير من الشركات التى تستخدم LIFO تذكر مكتسبات أقل مـــن الشركات المستخدمة FIFO أو متوسط مرجح . إلا أن الشركة المســـتخدمة لـــ LIFO يمكن أن تدفع ضرائب أقل (على المكتسبات الأقل) وكنتيجـــة ، يكون لها تدفقات نقدية أحسن كثيراً من الشركات المستخدمة لطرق مخزون مختلفة . وأنه يكون من الأحسن كثيراً ، مع ثبات الظروف الأخرى ، ذكـــر مكتسبات أقل ودفع ضرائب أقل . وتعطى LIFO مكتســـبات أقـــل للمنشـــأة وميزة ضرائبية خلال أوقات التضخم عندما تتصاعد الأسعار .

***

33- تكاليف التصنيع
Manufacturing Costs

تعتبر تكاليف التصنيع أصولاً ، وهى جزء من تكلفة الوحدات المصنعة فى المخزون وحتى تباع الوحدات . فعندما يُدفع الأجر إلى عامل خط تجميع أو كبير العمال فى مصنع ، فالأجور تُقيد ليس فى حساب نفقات الأجور ، ولكن مباشرة ، أو من خلال التكاليف الثابتة overhead ، للمخزون من أشغال غير منتهية unfinished فى العملية الإنتاجية (أصل). وعندما التأمين المدفوع مقدماً على المصنع ، ينتهى شهراً فشهر ، فهو يقيد ، ليس كنفقة تأمين ، ولكن من خلال التكلفة الثابتة لمخزون وحدات ناتجة غير منتهية التجهيز (شغل) فى العملية الإنتاجية (أصل) .

هناك ثلاث فئات من تكاليف التصنيع – العمالة ، المواد ، والتكاليف الثابتة – وكلها تقيد للأصل المسمى مخزون شغل فى التجهيز in – process. وعند إعداد القوائم المالية فوحدات المخزون تحت التجهيز تشاهد فى قسم الأصول الجارية من صفحة الميزانية أو يفصح عنها فى الملاحظات فى القوائم المالية .

وتختلف تكاليف التصنيع عن التكاليف الغير تصنيعية فى توقيت قيدهم مقابل المكتسبات . فالتكاليف الغير تصنيعية مثل تكاليف البيع والإدارية تسمى تكاليف زمنية period costs لأنها عموماً تصبح نفقات على فترة من الزمن . وعندما تدفع المرتبات للعاملين بالمبيعات ، مثلاً ، فهى تقيد فى الحال كنفقة مرتبات المبيعات ، لأن المنفعة من المرتب قد استهلكت consumed فى الفترة التى أثناءها قام البائع بإجراء البيع إلا أنه عندما يدفع التأمين السنوى على مبانى مكاتب الشركة ، فتكلفة التأمين تُعامل كنفقة شهراً بشهر ، و بمرور الوقت ، ينقضى التأمين (مع منافعه كأصل) .

وعند اكتمال الوحدات الناتجة فكل تكاليف التصـــنيع المقيـــدة فـــى مخزون شغل ما زال جاريا ، تُنقل إلى مخزون السلع المنتهية ، حساب أصل آخر . وفقط ، حينما انتهى بيع السلع المنتهية تنتقل تكاليف التصـــنيع إلـــى حساب نفقة ، تكلفة السلع المباعة . ولأن تكاليف التصنيع لا تعتبر نفقة حتى يباع الناتج ، فإنها تسمى تكاليف الناتج product cost .

وفيما يلى تدفقاً لتكاليف التصنيع

المواد الخام المستخدمة
العمالة المباشرة
التكاليف الثابتة للمصنع } مخزون لشغل ما زال جارياً ← مخزون السلع المنتهية
← تكلفة السلع المباعة (نفقة)

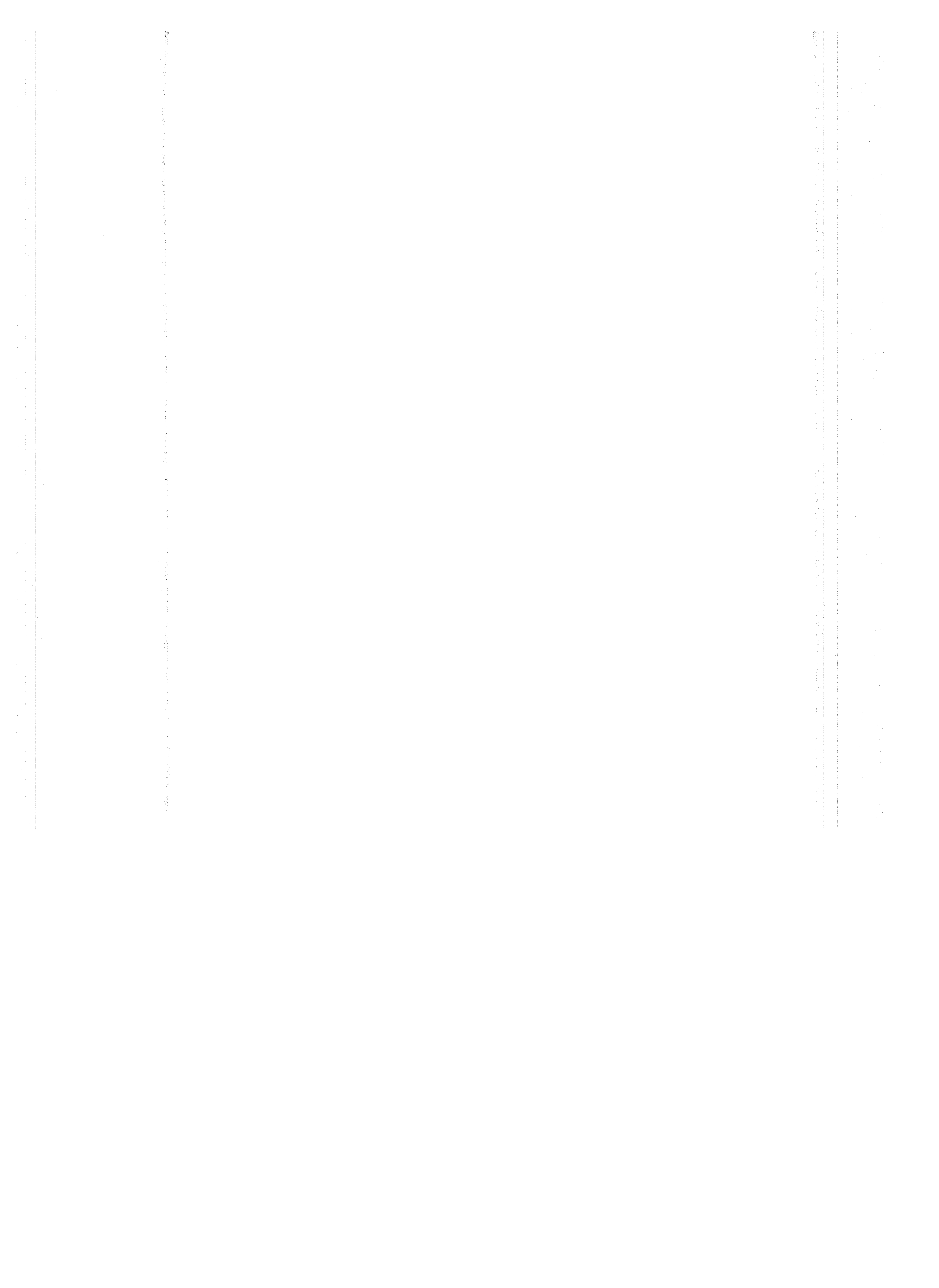
والتكاليف الثابتة للمصنع هى جمع لكل تكاليف الإنتاج الغير مباشرة، أى كل تكاليف التصنيع ماعدا المواد الخام والعمالة المستخدمة مباشرة فـــى الإنتاج . وتشمل التكاليف الثابتة للمصنع ، تكاليف الإشراف على العاملين ، الصيانة ، اهتلاك المصنع والأجهزة ، مؤن عامة ، طاقة ، تأمين ، وتكاليف أخرى تصنيعية مصاحبة فقط بطريقة غير مباشرة للوحدات الفردية المنتجة .

تعليقـــات:

الطريقة المحاسبية التى تقاضى كل تكاليف التصنيع إلـــى الوحـــدات الناتجة تسمى التكلفة الشاملة full أو التكلفة الاستيعابية absorption . ولأن التكلفة الاستيعابية تقيد تكاليف القدرة capacity الثابتـــة (مثـــل الإشـــراف واهتلاك المصنع) إلى الوحدات الفردية الناتجة ، فصـــافى الـــدخل يكـــون متفائلاً متحيزاً (عالياً) عندما يتزايد المخزون ؛ وتشـــاؤمياً (منخفضـــاً)

عندما يتناقص المخزون . والتفسير الكامل لماذا يحدث ذلك ، شديد التعقيد ، ولكن التأثير الصافى هو أنه فى أوقات النمو ، عندما يتزايد المخزون ، فالأرباح الفعلية قد لا تكون تماماً كبيرة مثل ما قُيدت ؛ وفى أوقات الكساد ، عندما ينكمش المخزون ، فالأرباح يمكن أن لا تكون من الانخفاض مثل ما تُبيِّنه القوائم المالية .

***



34- نفقات التشغيل

Operating Expenses

فى قائمة مالية ، فالنفقات (تكاليف انتاج مبيعات الناتج أو الخدمات) تتماثل مع مقابل الإيرادات التى تنتجها (انظر هذه المناقشة فى الفصل 4) . فالتكاليف المرتبطة مباشرة بإيراد معين تقيد كنفقة فى نفس الفترة التى يُقيد فيها الإيراد . وعلى الجانب الاخر ، فتكاليف الأصول طويلة الأجل ، تقيد كنفقة على مدى الأعمار المتوقعة للأصول (انظر الفصل 18 ، الاهتلاك) . والتكاليف الأخرى التى تفيد فقط الفترة الجارية تقيد كنفقة كلما تواجدت .

وفى النشاط التجارى الذى يبيع بضاعة merchandise ، فالنفقة التشغيلية الكبرى هى تكلفة السلع المباعة (انظر الفصل 32 ، تكلفة السلع المباعة) . وهذه التكلفة تقيد فى قائمة الدخل تحت صافى المبيعات . والفرق بين صافى المبيعات وتكلفة السلع المباعة هو الربح الإجمالى للمبيعات ، وهو هامش الربح الذى يجب أن يغطى كل التكاليف الأخرى إذا توقعت الشركة أن يكون لها دخلاً صافيا .

وتقيد نفقات التشغيل الأخرى فى قائمة الدخل بعد الربح الإجمالى للمبيعات (انظر الفصل 29 ، مكونات قائمة الدخل) . وهذه النفقات التشغيلية قد تقسم إلى نفقات بيع ، ونفقات ادارية . **ونفقات البيع** هى تلك النفقات المصاحبة لإنتاج السلع المباعة ؛ **والنفقات الإدارية** هى تلك النفقات المصاحبة لإدارة الشركة .

والنفقات الموجودة بالقائمة هنا هى مثال فقط لأنواع التكاليف التى ستصنّف كنفقات بيع أو نفقات إدارية . وفى الحقيقة ، فشركات قليلة تفصح عن الفصل بين تلك النفقات ، وعندما يكون هناك فصل ، فالتكاليف الفعلية والتفصيلات قد تتباين ، ويتوقف ذلك على طبيعة النشاط التجارى . فعلى سبيل المثال فالنشاط ذو التوجه للخدمات قد لا يفصل بين هذين النوعين من النفقات .

(جدول لتكاليف التشغيل المستخرجة من قائمة الدخل " بآلاف الجنيهات)

	الأعوام		
	2004	2003	2002
المرتبات	508	480	393
مزايا العاملين benefits	78	99	117
صافى نفقات الإشغال occupancy	167	123	110
نفقات الأجهزة	93	91	68
صافى نفقة العقار المستحوذ عليه	94	12	.6
أقساط حسن النية amortization of good will وأشياء أخرى غير ملموسة	43	27	16
استمارات ومؤن	34	32	29
ضرائب ، أسهم ، رأسمال وتوكيلات	22	18	14
نفقات أخرى	364	263	213
إجمالى نفقات التشغيل	1403	1145	966

***

35- العمليات التى زالت استمراريتها

Discontinued operations

إن القرار بتوقف استمرارية تشغيل معينة لشركة يخلق طارئاً ، الذى عرّفناه فى الفصل (6) كموقف تصبح فيه الشركة كاسبة أو خاسرة كنتيجة لصفقة أو حدث سابق ، وفقط كمية المكسب أو الخسارة تكون " طارئة " أى تتوقف على صفقة أخرى أو حدث . وحيثما تقرر الإدارة بيع شريحة من نشاطها (الحدث الذى يعطى ظهوراً لمكسب مستقبلى أو خسارة) ، فهنا يتّواجد هذا الطارئ . وعند هذا الحد ، قد لا يمكن للإدارة معرفة عما إذا كان البيع سينتج عنه مكسباً أو خسارة ، وحتى إذا كان لدى الإدارة مشتر ، فالمكسب بالضبط أو الخسارة قد لا يمكن معرفته حتى يحين وقت التسوية .

والإفصاح عن العمليات التى زالت استمراريتها تتبع قواعد الإفصاح للطوارئ المحتملة . فإذا كانت الإدارة تتوقع خسارة من عملية الإزالة ، فهذه الخسارة ستُذكر على قائمة الدخل فى الفترة التى تقرر فيها الإدارة قرار البيع. ولكن إذا توقعت الإدارة مكسباً من الإزالة ، فالمكسب فى السنة المالية لن يُسجّل حتى حدوث التخلص الفعلى من تلك العملية . تذكر أن التحفظ conservatism يحكم قيد الطوارئ ، فالتحفظ يجيز تسجيل الخسائر التى من المحتمل حدوثها قبل حدوثها فعلاً ، ولكن تسجيل المكاسب يكون عند حدوثها فعلاً .

ومكاسب أو خسائر العمليات المزال استمراريتها تُقيد فى قسم خاص من قائمة الدخل . وهذا القسم يتابع الدخل من العمليات المستمرة ويدعو موضوعات غير إعتيادية (انظر الفصل 29) والعمليات المزال استمراريتها ستُقيد صافية (شاملة) من آثارها الضريبية . وعموماً ، المكاسب تعطى صعوداً لضرائب إضافية ، بينما الخسائر ينتج عنها وفورات

ضريبية . وأنه من الضرورى شمول كل عواقب الضريبة فى تقرير العمليات المزال استمراريتها بسبب هيكل قائمة الدخل . فنفقة ضريبة الدخل حسبت على الدخل من العمليات المستمرة ؛ فاحتواء هذه الحسبة على ضريبة مكسب المرة الوحيدة أو الخسارة من البيع سيشتت الدخل من العمليات المستمرة .

وفى العام الذى تقرر فيه الإدارة بيع شريحة من خط إنتاجها segment ففئتان من العمليات المزال استمراريتها يمكن أن تظهرا : **أولا** ، مكسب أو خسارة من تشغيل العملية المزال استمراريتها ؛ **ثانياً** ، مكسب أو خسارة من التخلص منها . الرقم الأول ، هو شريحة صافى الدخل أو الخسارة من بداية السنة المالية حتى تاريخ تبنى الإدارة خطة التخلص ، والرقم الثانى ، هو الطارئ – المكسب أو الخسارة المتوقعة anticipated ، والتى تشمل تكلفة تضييق العمليات وكذلك التخلص الفعلى من أصول هذه الشريحة .

معظم هذه التخلصات سيتم قيدها على قائمتين للدخل ، ولأن التخلص من شريحة كبيرة من النشاط هو عملية طويلة ، فنادرا ما يُستكمل خلال فترة مالية واحدة ، وللنظر فيما يلى إلى مثال بسيط للتخلص :

شركة التمساح تقرر بيع قسم اللولب إلى شركة أبو رجيلة ، وقد صدر قرار البيع فى أول أكتوبر 2000 فى اجتماع مجلس الإدارة . ومنذ أول يناير 2000 إلى أول أكتوبر 2000 حقق اللولب خسارة بعد الضريبة قدرها مليون جنيه . وتقدر شركة التمساح أن العمليات من أول أكتوبر 2000 حتى أول سبتمبر 2001 (تاريخ تولى أبو رجيلة تلك العمليات) والبيع الفعلى سيولِّد خسائر قدرها 5 مليون جنيه بعد الضريبة .

وتبين قائمة الدخل لشركة التمساح للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2000 ، الآتى :

عمليات مزال استمراريتها :

الخسائر من تشغيل **قسم اللولب**	2.000.0000 جنيه	
الخسارة المقدرة من **التخلص من اللولب**	5.000.000	
		7.000.000

تذكر أن الخسارة **المقدرة** عن التخلص هى طارئة . ولأن شركة التمساح هى التى قدرت الخسارة ، فسيقيدون ذلك فى السنة المالية التى صدر فيها قرار التخلص ، **فقط " التخلص** من تشغيل قسم اللولب " هو الذى سيقيد على قائمة الدخل لعام **2000 ؛ والمكسب** سيقيد فى عام 2001 ، عندما تُحول العمليات فعلياً **إلى شركة أبو رجيلة .**

ولأن شركة **التمساح** تستخدم تقديرات للتعرف على " الخسارة من التخلص من قسم **اللولب " فأى فرق بين** الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية سيقيد فى عام 2001 . **ولنفترض أن** شركة التمساح تواجهها خسارة فعلية بعد الضريبة نتيجة التخلص **قدرها 5.7** مليون جنيه ، فقسم العمليات المزال استمراريتها سيظهر فى **قائمة دخل شركة التمساح** لعام 2001 ، كالآتى :

عمليات مزال استمراريتها :

الخسارة من التخلص من **قسم اللولب**	700.000 جنيه

وبأخذ القائمتين معاً ، فستذكر قائمتى الدخل لعامى 2000 و 2001 الخسارة كاملة عن التخلص (5.7 مليون جنيه) . **لاحظ** أن شركة التمساح لم تُقيد أى مكسب أو خسارة من تشغيل قسم اللولب خلال عام 2001 ، وأى

من هذه المكاسب أو الخسارة التى حدثت بعد قرار البيع هـــى جــزء مـــن المكسب أو الخسارة عن التخلص من هذه الشريحة .

والآن ، نفترض أنه بدلاً من 5 مليون جنيه خسارة من التخلص التى قدرت فى عام 2000 ، كانت الخسارة الفعلية لشركة التمساح 4.8 مليـــون جنيه ، فقسم العمليات المزال استمراريتها من قائمة دخل شركة التمساح لعام 2001 ستظهر كالآتى :

عمليات مزال استمراريتها :

مكسب من التخلص من قسم اللولب	200.000 جنيه

وبأخذ قائمتى الدخل معاً لعامى 2000 ، 2001 ستُسجل الخسارة عن التخلص بكاملها وقدرها 4.8 مليون جنيه (5 مليون جنيه تقدير خسائر فـــى عام 2000 مطروحا منها 200.000 جنيه مكسب مُسجَّل فى قائمـــة دخـــل عام 2001) .

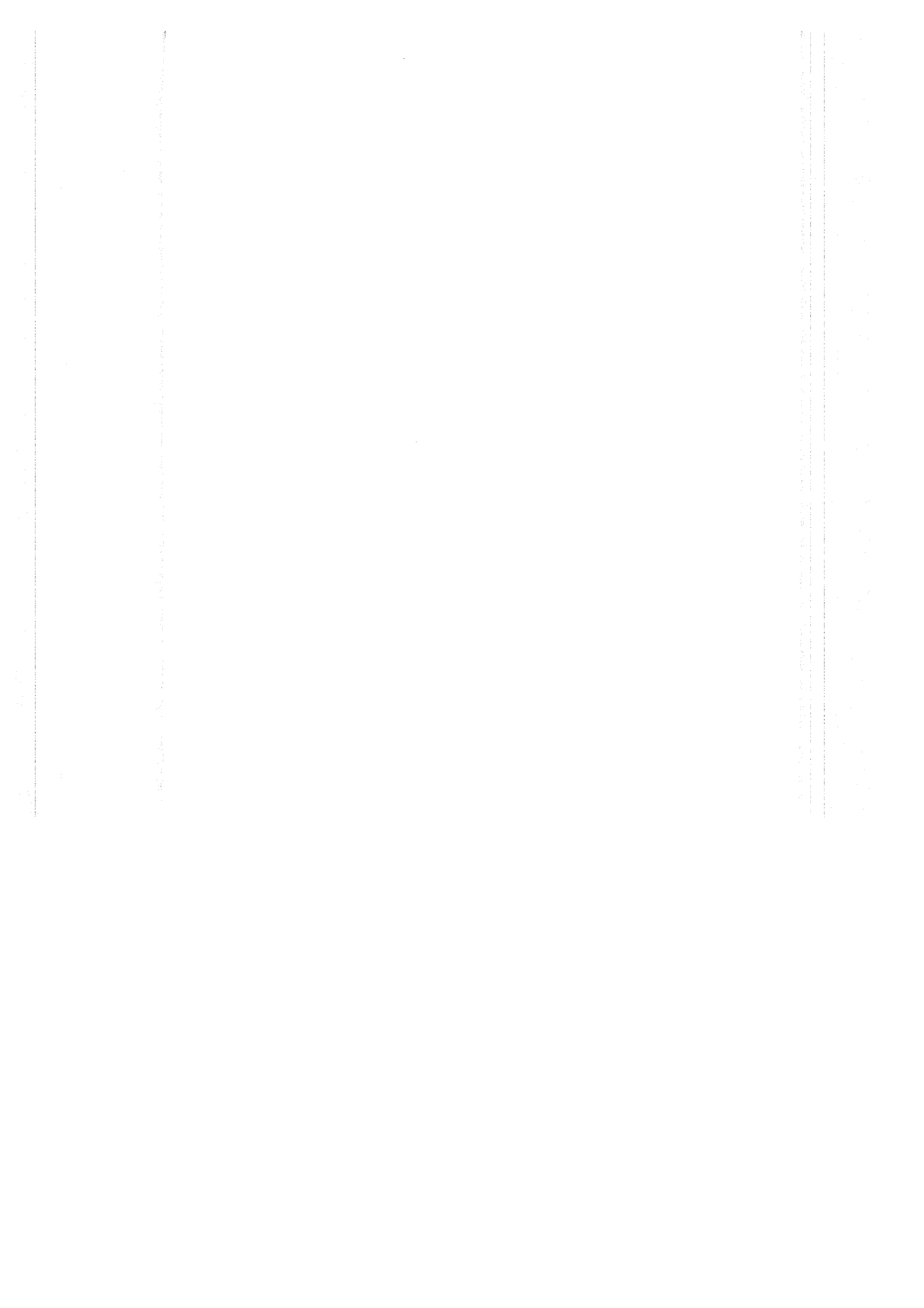
تعليقـــــات:

إن عزل المكاسب أو الخسارة عن العمليات المزال استمزاريتها من قائمة الدخل ينبه قارئ القوائم المالية إلى حقيقة أن جزءاً جوهرياً من النشاط لم يعد بعد مساهماً لمكتسبات الشركة . وفى هذا الموقـــف ، فالـــدخل مـــن استمرارية العمليات (عما أن يكون صافى الدخل) يصبح الرقم الهام عنـــد محاولة التنبؤ بقدرة الشركة على تحقيق المكاسب المستقبلية .

وليست كل المبيعات من أصول النشاط ، أو شرائح منها ، أو أقسام ستقيد كعمليات مزال استمراريتها . فقط تلك العمليات التـــى تمثـــل خطـــا منفصلاً تماما من الناتج (الخدمة) أو طبقة من العملاء ، هى التى تعتبـــر شرائح عند قيد عمليات مزال استمراريتها . فمثلاً ، عمليـــة التنقيـــب عـــن

الذهب لشركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية التى تبيع منجمها فى جنوب أفريقيا لم تتخلص من شريحة أو خط كامل للناتج ؛ ولذلك ، فلن يجرى لهـا أى قيد خاص . فالمكاسب أو الخسائر من التخلص من أصـول نشـاط ، أو شرائح ، أو أقسام ، التى لا تمثل انفصالاً كاملاً لخط نـاتج أو طبقـة مـن العملاء ، ستقيد كجزء من الدخل من العمليات المستمرة .

* * *



36- بنود غير عادية

Extraordinary Items

قبل أن تستطيع شركة تصنيف مكسب أو خسارة كبند غير عادى فقياسان criteria يجب أن يتوفرا : المكسب أو الخسارة، وسيتأتى من صفقة أو حدث الذى يكون (1) غير عادى ، (2) غير متكرر حدوثه . **فالصفقة أو الحدث الغير معتاد** هو الذى لا يتعلق بالأنشطة التقليدية للمؤسسة ، والصفقة أو الحدث الغير متكرر حدوثه هو الذى لا تتوقع الإدارة حدوثه ثانية.

والأساس لتفهم البنود الغير عادية هو أن القياسين يجب أن يتوفرا قبل أن تقبل الشركة على تصنيف مكسب أو خسارة كبند غير عادى . والتصنيف هو من خصوصيات الشركة ، فالكوارث الطبيعية يتوفر فيها تعريف الغير عادى (لا يتعلق بالأنشطة التقليدية للشركة) . ولكن ، لمزارع برتقال فى فلوريدا فالصقيع للبرتقال لن يعتبر غير متكرر حدوثه ولا يمكن أن يعتبر غير عادى ؛ وعلى الجانب الآخر ، فزلزال فى مدينة نيويورك سينتج عنه خسارة غير عادية . فتلك القياسات يجب أن ينظر إليها من وجهة نظر الشركة الناشرة للتقرير ، فهل الصفقة أو الحدث غير عادى فى ضوء طبيعة نشاط الشركة وموقعها الجغرافى ؟

عرض لبنود غير عادية

المكاسب أو الخسائر الغير عادية تُسجل فى قسمها الخاص من قائمة الدخل ، بين العمليات المزال استمراريتها والتأثير المتراكم للتغير فى القاعدة المحاسبية (انظر الفصل 29) . وصافى المكسب الغير عادى (مكسب منقوصاً منه ضرائب دخل إضافية) سيزيد الدخل ، بينما صافى الخسارة

الغير عادية (خسارة منقوصا منها وفورات من ضرائب الدخل) سينقص الدخل . والمحاسبون يقيدون البنود الغير عادية صافية من عواقب ضريبتهم؛ فإذا كان المكسب (أو الخسارة) غير عادى ، فحينئذ لا توجد التزامات ضريبية tax liabilities (أو منافع) التى تولدها .

وفصل المكاسب أو الخسائر الغير عادية ، على قائمة الدخل ، هو من الأهمية بمكان . فتصنيف الإدارة للمكسب أو الخسارة كبند غير عادى ، مثل قول الإدارة "هذا مكسب أو خسارة غير عادية ولا تتوقع تكرار حدوثها" ويمكن التحصل على المقارنة بين السنوات المالية بعزل البنود غير العادية عن الأخرى . ولأن البنود الغير عادية لا يتوقع تكرار حدوثها، " فالدخل قبل البنود الغير عادية " هو رقم يمكن توافقه مع " صافى الدخل ، فى السنوات التى لا يتواجد فيها مكاسب أو خسارة غير عادية . ويتطلب من الشركات قيد المكاسب للسهم (انظر الفصل 42) ، وستقيد هذه الأرقام " قبل " ، " بعد " البنود الغير عادية ، لكى يسهل المقارنات فى السنوات التى ليس بها مكاسب أو خسائر غير عادية . وفيما يلى ملحوظة تتعلق بعرض بند غير عادى :

	1997	1996	1995
	بالألف جنيه		
الدخل (خسارة) قبل بنود غير عادية ، والتأثير المتراكم للتغير فى الأساس المحاسبى	232	699	(599)
بنود غير عادية	—	(473)	18
التأثير المتراكم للتغير فى الأساس المحاسبى لمراجعة الأرصدة الزائدة للمعاشات	—	270	—
صافى الدخل	232	496	(581)

بنود غير عـــادية (فى الملاحظات اسفل القائمة)

كنتيجة للعلاوة التى دُفعت والنفقات التى أجريت فيما يتعلق بشـــراء أوراق مالية عقب عرض مناقصه ديـن Debt Tender Offer **فصافى** دخل عام 2001 شمل أتعاباً غير عادية قدرها 473 مليون جنيه (بعد ضـــرائب مستحقة قدرها 109 مليون جنيه) ، أو 4.56 جنيه للسهم . وفى خلال عام 2000 ، اشترت الشركة دينها القائم الطويل الأجل بمبلغ قدره 342 مليـــون جنيه ، ونتج عن ذلك صافى مكسب غير عادى قدره 18 مليون جنيه (بعد ضرائب مستحقة قدرها 15 مليون جنيه) ، أو 0.08 جنيه للسهم .

تعليقـــــات:

تتواجد استثناءات للقاعدة الغير عادية لتقييم المكاســب والخســائر ، إذ تتطلب القواعد المحاسبية أن لا تعامل أنواع معينة مــن المكاســب أو الخســائر كبنود غير عادية ، بينما مكاسب وخسائر أخرى يجــب أن تُعامـــل كبنـــود غيـــر عادية. ومن المكاسب أو الخسائر التى لا يجب أن تُعامل كبنود غير عادية : (1) خسائر من تقليل أو شطب مقبوضات ، مخـــزون ، أجهـــزة ، أو أصـــول غيـــر ملموسة ، (2) مكاسب أو خسائر تتعلق بأسعار الصرف للعملات الأجنبيـــة ، (3) مكاسب أو خسائر من بيع شريحة من نشاط الشركة (أنظر الفصـــل 35) ، (4) مكاسب أو خسائر من بيع أو استغناء عن عقار ، مصنع ، أو أجهزة كانـــت قـــد استخدمت فى نشاط الشركة، (5) خسائر ناتجة من إضـــرابات العـــاملين . هـــذه الأنواع من المكاسب أو الخسائر قد لا يصح معاملتها كغير عادية بصرف النظـــر عن خط نشاط الشركة أو الموقع الجغرافى . وعلى الجانب الآخر ، فالمكاسب أو الخسائر من تسوية الدين قبل موعد حلوله (الفرق بين القيمـــة المقيـــدة للـــدين والكمية المدفوعة لتسويته) يجب أن تقيد كبند غير عادى – مرة ثانية ، بـــدون اعتبار لنوعية نشاط الشركة أو الموقع الجغرافى

* * *

37- الضرائب والضرائب المؤجلة

(Taxes And Tax Deferrals)

إن الأساس في فهم الضرائب المؤجلة هو أن نعى بأن تنظيمات ضرائب الدخل regulation لا تتطلب دائما من الشركة أن تستخدم نفس الطريقة المحاسبية فى إقرارا الضرائب المستردة التى طُبقت على قائمة الدخل ، فنفقات الضريبة تتعلق بالإيرادات والنفقات الموجودة على قائمة الدخل . وفى كلمات أخرى ، فالضرائب تقيد على قائمة الدخل فى نفس السنة التى استحقت فيها الإيرادات والنفقات ، والضرائب التى تم الإفصاح عنها ، ذلك هو مفهوم المقابلة matching (الفصل 4) . إلا أن الضرائب الجارية وجوبها تتعلق بالأرقام على إقرار الضرائب المستردة . ويسمى المحاسبون الفرق بين تلك الكميتين " الضرائب المؤجلة " .

ولنفترض أن شركة تقرر استخدام طريقة للاهتلاك على قائمة الدخل غير التى تستخدمها فى إقرار الضرائب المستخدمة فى إقرار الضرائب المستردة tax return . فى مثل هذه الحالات ، فنفقات الاهتلاك على قائمة الدخل وعلى إقرار الضرائب ستكون مختلفة فى أوقات متباينة من العمر النافع للأجهزة . اعتبر المثال التالى :

	الاهتلاك السنوى (بالجنيه)				
	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	إجمالى
على قائمة الدخل	10.000	10.000	10.000	10.000	40.000
على إقرار الضرائب	13.332	17.780	5.924	2.964	40.000
الفرق *	(3.332)	(7.780)	4.076	7.036	صفر
الفرق فى الضريبة (معدل 30%)	(1.000)	(2.334)	1.223	2.111	صفر

* الفرق بالسالب (ما بين الأقواس) يعنى اهتلاك أكثر سيقيد على اقرار الضرائب ، مقللا كمية الضرائب المستحقة حالياً .

فى السنوات **الأولى والثانية** ستقيد الشركة اهتلاكا أكثر على قائمة الدخل فى إقرار الضرائب **(** 3332 جنيه و 7780 جنيه أكثر ، على التوالى). وهذا سيسبب سداد **أقل للضرائب** عما هو مشاهد كنفقة ضريبية على قائمة دخلها (1000 **جنيه و** 2334 جنيه أقل ، على التوالى) . وبالفعل ، فبادعاء **اهتلاك أكثر فى الإقرار** الضريبى ، فالشركة تؤجل ضرائبها فى السنوات الأولى **والثانية** .

وفى السنوات **الثالثة والرابعة** ، فالشركة ستُظهر اهتلاكا أكثر على قائمة الدخل عما هو **فى الإقرار الضريبى (** 5.924 جنيه و 2.964 جنيه أكثر ، على التوالى) . **وهذا سيسبب** للشركة أن تدفع ضرائب أكثر مما تظهره كنفقة ضريبية للسنوات **الثالثة** والرابعة (1223 جنيه و 2111 جنيه أكثر ، على التوالى) ، **وتلك هى المدفوعات** للضرائب المؤجلة للسنوات الأولى والثانية .

وستلاحظ عدم وجود **فرق بين** قائمة الدخل والإقرار الضريبى فى إجمالى الاهتلاك الذى جرى **على السنوات** الأربع . وعلى مدى نفس الفترة ستتساوى أيضاً نفقة **الضريبية مع كمية** الضرائب الواجبة ؛ والفرق هو ببساطة فى توقيت الدفع **والقيد** .

وفى المثال بعاليه ، **فقد تواجدت** خصوم فى السنوات الأولى والثانية للضرائب المستقبلية ، **ودُفعت تلك الخصوم** فى السنوات الثالثة والربعة . وصفحة الميزانية المعدة **فى نهاية السنة** الأولى ستبين 1000 جنيه خصوماً مؤجلة للضريبة كغير جارية . وتصنف الكميات المؤجلة للضرائب ، جارية وغير جارية ، وذلك مبنى على **التوصيف** للفرق المؤقت الموجد لهما . وفى حالتنا ، فالفرق قد سببه **الاهتلاك** للأصول الغير جارية ، لذا فالضريبة المؤجلة هى غير جارية وصفحة **الميزانية** فى نهاية السنة الثانية ، ستظهر 3334 جنيه أى (1000 جنيه + 2334 جنيه) كخصوم مؤجلة

للضريبة . وفى نهاية السنة الثالثة ، ستظهر صفحة الميزانية خصوماً مؤجلة للضريبة، غير جارية قدرها 2111 جنيه اى (3334 جنيه – 1223) .

وقيد النفقات والإيرادات على قائمة الدخل والإقرار الضريبى فى فترات مختلفة يمكن أن ينتج أصلا ضريبيا مؤجلا . لنفترض أن عامنا المالى ينتهى فى 31 ديسمبر ، وأنه فى ديسمبر 2003 سنحصّل إيجارات يناير 2004 ؛ وتتطلب قواعد ضرائب الدخل أن ندفع ضرائب على الإيجارات فى 2003 ، السنة التى حصلت فيها . ففى ظل المفهوم الواقعى (انظر الفصل 4) فالإيجارات لا تكتسب حتى يناير 2004 حتى ولو كانت قد قيُدت كإيراد على الإقرار الضريبى لعم 2003 . ولما كانت الإيجارات غير مكتسبة ، فستقيد كخصوم جارية فى 31 ديسمبر 2003 من صفحة الميزانية . والمدفوع الضريبى لعام 2003 سيكون أكثر من النفقة المشاهدة على قائمة الدخل ؛ فلقد دفعنا ضرائب على الإيراد التى استلمناه ولكن ما زال لم يُكتسب (فما زلنا مدينين للمستأجرين الموجودين فى شهر يناير أو تُسترجع أموالهم) وسيعامل هذا الدفع المقدم كأصل ضريبى مؤجل .

فإذا واجهت الشركه تغيراً فى معدلات الضريبة من عام لآخر ، فيجب أن تُراجع الكميات المقيدة من الخصوم المؤجلة للضريبة أو الأصل ذى الضريبة المؤجلة ، وهذا التعديل سيجرى من خلال نفقة ضريبية . لنفترض أن قائمة الدخل تبين 10.000 جنيه زيادة فى الإيراد عما هو فى الإقرار الضريبى ، فعند معدل 30% ، فذلك سيوجد 3000 جنيه كخصوم مؤجلة ضريبية . فإذا زاد معدل الضريبة إلى 40% ، فهذا سيتطلب من الخصوم المؤجلة للضريبة لتزيد بمقدار 1000 جنيه أى (10.000 × 40% – 3000) وهذا التعديل سيكون بزيادة نفقة ضريبة الدخل بمقدار 1000 جنيه عند تغير معدل الضريبه . ومعدلات الضريبة يمكن أن تتغير إما

بتشريعات أو لأن الشركة تدخل فى شريحة ضريبية أعلى (أو أقـل) مـن خلال تغييرات فى المكتسبات .

وعلى الشركة أن تستخدم الفروق الزمنية لمنفعتها . فحيثما تسـمح تنظيمات ضريبة الدخل ، فيمكن للشركة اسـتخدام طـرق علـى الإقـرار الضريبى التى ستدنى من كمية الضرائب الواجبة الجارية ، وبـذلك توجـد خصوماً ضريبية مؤجلة . والميزة من التأجيل طالما قانونيـاً ممكنـاً دفـع الضريبة ، هو أن الشركة حينئذ تستطيع استخدام هذه الأرصـدة لاكتسـاب أرباح إضافية . والملحوظة التالية تبين مكونات الدخل والضرائب ، وتفسـر الضرائب المؤجلة للعام .

ضرائب الدخل

حُسبت الترتيبات المسبقة لضرائب الدخل بتطبيق المعدلات الإجرائية الأمريكية للدخل قبل الضرائب بتوفيقها للترتيبات الفعلية ، كما يلى :

	1993		1992		1991	
	الكمية ($000)	%	الكمية ($000)	%	الكمية ($000)	%
الدخل قبل ترتيبات ضرائب الدخل						
* فى الولايات المتحدة	615	56.8	283	24.1	363	43.7
* ما وراء البحار	467	43.2	891	75.9	467	56.3
	1082	100	1174	100	830	100
الضرائب عند المعدلات الأمريكية	368	%34	399	%34	282	%34
ضرائب الولاية ، خالية من المنافع الفيدرالية	22	2.0	17	1.4	15	1.8
الفرق بين المعدلات الأمريكية والأجنبية	(31)	(2.8)	(28)	(2.4)	(28)	3.3
أقساط غير مخصومة	44	4.0	37	3.2	29	3.4
أخرى ، صافية	(25)	(2.3)	(12)	(1.0)	(3)	(0.4)
الضرائب عند المعدلات العالمية	378	%34.9	413	%35.2	295	%35.5

وقد كانت الترتيبات للضرائب الجارية والمؤجلة كالآتى :

	1993		1992		1991	
	الجارية	المؤجلة	الجارية	المؤجلة	الجارية	المؤجلة
	($000)					
* الولايات المتحدة الأمريكية	175	(7)	98	24	76	54
* وراء البحار	159	17	238	27	142	–
* الولاية	33	1	21	5	11	12
	367	11	357	56	229	66

وفيما يلـــــى مكونات ترتيبات الضرائب المؤجلة الحادثة كنتيجة لصفقات قيدت فى سنوات مختلفة للقيد المالى والضريبى :

	1993	1992	1991
	............($000)		....
الاهتلاك	1	8	53
مكتسبات غير متحصلة من الفروع الأجنبية	20	14	6
طرق تثمين للمخزون	(1)	(4)	(3)
أخرى ، صافية	(9)	38	10
	11	56	66
مدفوعات نقدية لضرائب الدخل	304	381	169

* * *

38- القيد المحاسبى للذمم

Accrual Accounting versus Cash Flow

تحاول قاعدة القيد المحاسبى للذمم الترجمة إلى جنيهـات للـربح أو الخسارة للأنشطة الفعلية للفترة المالية . وهذه القاعدة هى توليفة من فكرتين، إدراك الإيراد recognition والملاءمة matching . وتزود قاعـدة إدراك الإيراد بأن الإيراد (قيم المبيعات) يُجرى قيـده عنـد اكتمـال الأنشـطة الضرورية لبيع سلعة أو تقديم خدمة . ويقيد الإيراد عند وقت البيع بصـرف النظر عما إذا حُصّلت النقود أو مقبوضات من العميل قـد اسْـتحدثت فـى ذلك الوقت .

وقاعدة الملاءمة تخبر المحاسب متى يقيـد تكلفـة إنتـاج كنفقـة ، فالتكاليف ترتبط مباشرة مع إنتاج إيراد معين ، وستذكر كنفقة فى نفس الفترة التى سيقيد فيها الإيراد . ولكن تكلفة الأصول طويلة الأجل سـتوزع كنفقـة على مدى أعمارها المتوقعة ، والتكاليف الأخرى التى تفيـد فقـط الفتـرة الجارية تذكر كنفقة كلما تواجدت . وفى ظل قاعدة الملاءمة ، فالنفقة يمكـن أن تقيد قبل ، بعد ، أو فى وقت الدفع الفعلى للتكلفة . ومن وجهـة النظـر المحاسبية فهى نشاط المكتسبات التى تسبب تحويل التكلفة إلى نفقة – ولا يهم إذا كانت التكلفة قد دُفعت أو أوجدت التزام (خصوم) .

وقيد الأسس النقدية cash basis يختص فقط بدفتر شيكات المؤسسة. فالتدفقات النقدية إلى الداخل تعامل كإيرادات للفترة ؛ والتدفقات النقدية إلـى الخارج تعامل كنفقات للفترة . وتلك التدفقات النقدية لا تستولى على أنشـطة المكتسبات للفترة . فمثلاً ، قد تكون البضاعة مباعـة لزبـون عنـد نهايـة العام ، وبذلك فالزبون لن يدفع حتى العام التالى . وعلى الأساس النقـدى ، فالمبيعات لن تقيد حتى يتم التحصيل فى العام الجديد ، حتـى ولـو كانـت

المجهودات لتوليد المبيعات جرت فى العام الماضى . وبالمثل إذا لـــم تُســدَّد قيمة المبيعات فى نفس يوم العمل حتى الفترة التالية ، فمرتب البائع لن يعامل كنفقة على الأساس النقدى .

تعليقـــــات:

تزود قاعدة القيد المحاسبى للذمم بمقياس لمكتسبات أنشطة لفتـــرة . ومقارنة مقاييس الدخل المستحق على المدى الزمنى يعطينا إحساس بما يمكن أن تفعله الشركة مستقبلاً ؛ ولكن لا تزودنا بمقياس لســـيولة الشـــركة – أى قدرتها على سداد ديونها كلما حان وقـــت اســـتحقاقها . والتـــدفق النقـــدى المحاسبى لن يعزل أنشطة المكتسبات لفترة ، إلا إنه يزودنا بمقياس للسيولة . فإذا ضممنا مقاييس الدخل المستحق مع مقاييس التدفق النقدى ، فســـيكون لدينا قاعدة نستطيع منها تقدير العمليات المستقبلية ، قياس السيولة ، وتحديـــد التوقيت بين إنتاج مبيعات وتحصيل قيمتها . وهذا الضم يأخذ مكانه عنـــدما نستخدم كل من قائمة الدخل (الفصل 29) وكذلك قائمـــة التـــدفقات النقديـــة (الفصل 39) فى تحليل حيوية الشركة مالياً .

***

39- قائمة التدفقات النقدية

Statement of Cash Flows

تشبه قائمة التدفقات النقدية ، معبراً علوياً (كوبرى) . فصفحات الميزانية تخبرنا فى نقطة زمنية معينة ما هى أصول الشركة ، خصومها ، و حقوق الملاك . ولكن ماذا بخصوص التغيرات التى حدثت فى المؤسسة بين تاريخى صفحة ميزانية (من نهاية سنة مالية إلى نهاية أخرى) ؟ فهى تصف كل التغيرات التى حدثت فى صفحة الميزانية أثناء العام المالى من حيث تأثيرهم على النقد . ما هى التغيرات فى الأصول ، الخصوم ؛ وحقوق الملاك فى التزود بالنقد ؟ ما هى التغيرات فى الأصول ، الخصوم ، وحقوق الملاك التى استخدمت نقداً ؟ هذه الأسئلة تجيب عليها قائمة التدفقات النقدية .

وفيما يلى تركيبة لتقديم تلك القائمة .

شركة قطامش للمتسوجات

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2000

	بالجنيه	
التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية		
ما استلم من الزبائن	2.418.500	
ما دُفع للمؤن و العاملين	(1.255.000)	
توزيعات نقدية وفائدة استلمت	150.000	
ما دُفع من فائدة	(260.500)	
ما دُفع من ضرائب	320.000	
الصافى النقدى من أنشطة التشغيل		733.000
التدفقات النقدية من أنشطة استثمارية		
ما استلم – بيع مصنع	3.000.000	
ما استلم – بيع أجهزة	550.000	
ما دُفع – شراء أجهزة جديدة	(1.015.000)	
ما دُفع – مصنع جديد	(4.950.000)	

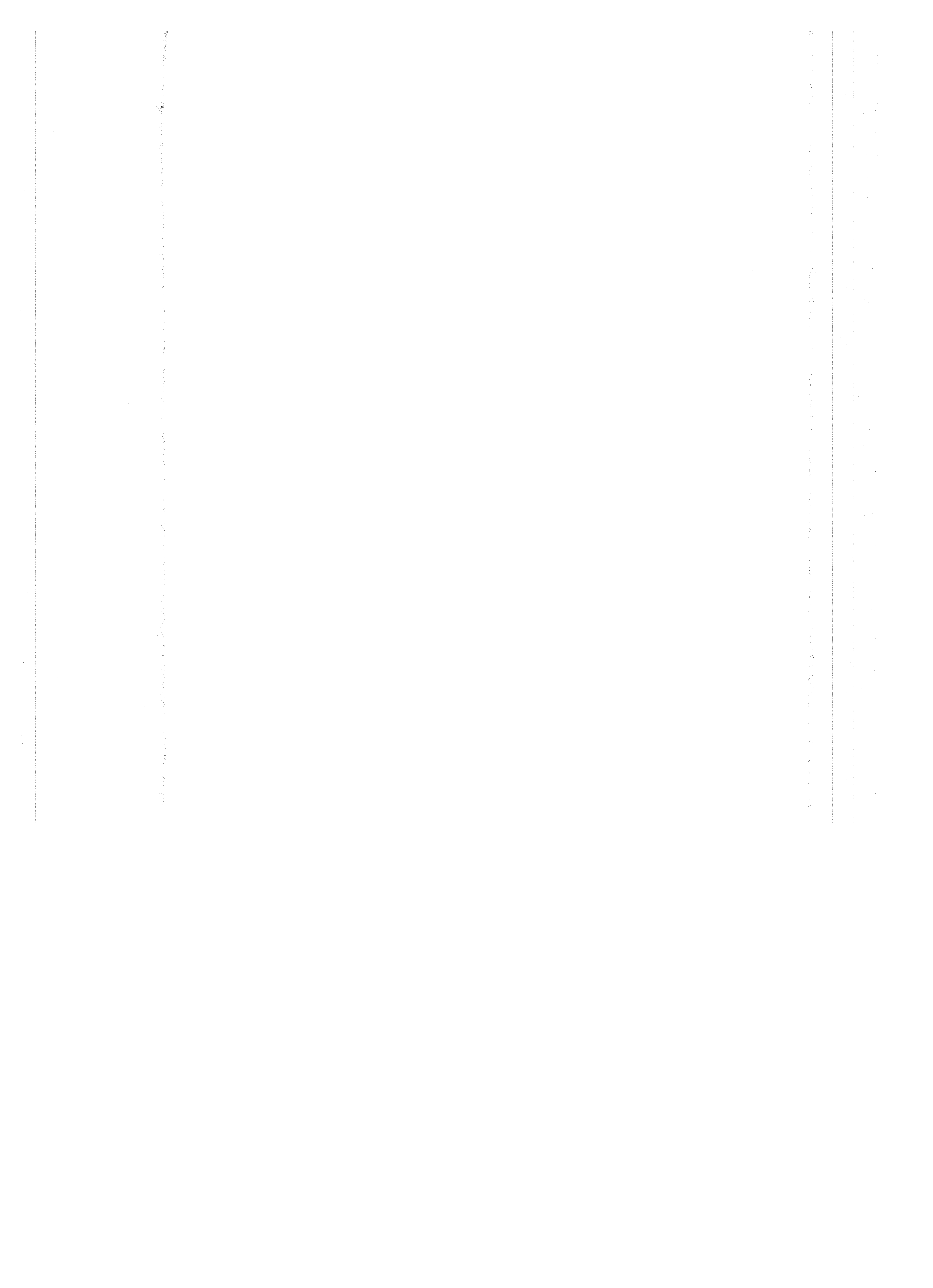
الصافى النقدى من الأنشطة الاستثمارية			(2.415.000)
التدفقات النقدية من أنشطة مالية			
ما أستلم – مبيعات سندات		2.000.0000	
ما دُفع من توزيعات نقدية للمساهمين		(90.000)	
الصافى النقدى من الأنشطة المالية			1.910.000
صافى الزيادة النقدية		228.000	
نقد فى بداية العام		50.000	
نقد فى نهاية العام		278.000	

" وصافى النقد المتولد (المستخدم) من الأنشطة التشغيلية " هو صافى الدخل على أساس نقدى (انظر الفصل 38) . فهو يشمل كل المتحصلات خلال العام من مبيعات البضاعة أو من تزويد خدمات تتمشى مع كل التوزيعات النقدية والفائدة المستلمة من الاستثمارات ، منقوصاً منها مدفوعات تكاليف التشغيل ، شاملة الفائدة والضرائب . وجدول لتسوية صافى الدخل المستحق للعام مع النقد المتحصل عليه من أنشطة التشغيل يجب أن يصحب قائمة التدفقات النقدية .

والإجمالى الجزئى subtotal (2.415.000 جنيه) يتعلق بالتغيرات فى أصول الشركة . والتناقص فى الاستثمارات ، الممتلكات ، المصانع ، الأجهزة ، والأشياء الغير ملموسة ، أو أى أصول تُشير إلى المبيعات التى تمت ، مزودة الشركة بالنقد . والزيادات فى نفس تلك الأصول تشير إلى أن الشركة قد اشترت أصولاً إضافية – استخدام رئيسى للنقد . والإجمالى الجزئى (1.910.000 جنيه) يتعلق بالتغيرات فى الخصوم أو حقوق المساهمين . وزيادة الدين أو بيع أوراق مالية (ملكية ownership) سيزود الشركة بالنقد . وتناقص الخصوم (مبيناً سداد الدين) والتوزيعات النقدية لحملة الأسهم هى استخدامات رئيسية للنقد .

بعض الصفقات ليس لها تأثير مباشر على النقد . فمـــثلاً ، شـــراء أرض برهن عقارى طويل الأجل مع مقدم مدفوع لا يؤثر علـــى الميـــزان النقدى للشركة ؛ إلا أنه ليكون التدفق النقدى مَعْبـــراً bridge كـــاملاً بـــين صفحتى ميزانيتين (واصفاً كل التغييرات التـــى حـــدثت فـــى الأصـــول ، الخصوم، وحقوق الملكية) ، فهذا الإجراء يجب أن يُذكر . والأنشطة الكبرى الاستثمارية والتمويلية التى لا تؤثر مباشرة على النقد ستُلخَص فـــى جـــدول يصطحب قائمة التدفقات النقدية . وتحليل التـــدفقات النقديـــة ســـيناقش فـــى الفصل 47 .

* * *



40- القوائم المالية المدمجة

Consolidated Financial Statements

إن الأساس فى تفهم القوائم المالية المدمجة هو أن نعنى أنها لا أكثر ولا أقل من أنها مجموع الأجزاء ، فهى قوائم مالية مضمومة للشركة الأم وشركاتها الفرعية subsidiaries . فالعلاقة الأم / الفرع تتواجد عندما تستحوذ شركة على أكثر من 50% من الأسهم العادية لشركة أخرى وبسبب أن الأسهم العادية هى صك التصويت لشركة أخرى . فاستحواذ أكثر من 50% يحق لها استحواذ الشركة (الأم) لتمثيل الأغلبية فى مجلس إدارة الشركة المُستحوذ عليها (الفرع) ، وبذلك ، تتحكم فى شئون تلك الشركة .

وتتطلب القواعد المحاسبية ، أن الأصول ، الخصوم ، الإيرادات ، والنفقات للأغلبية المالكة للفروع ، تُشتمل فى القوائم المالية للشركة الأم . وفى إعداد القوائم المالية المدمجة ، فالمحاسبون يزيلون أى معاملات بين الأم وشركاتها الفرعية ، فإذا لم تُزال هذه المعاملات ، فالأصول ، الخصوم ، الإيرادات ، والنفقات للشركة المضمومة سيبالغ فى تقديرها overstated .

فمثلاً ، إذا الشركة الأم (Z) أقرضت 5 مليون جنيه لشركتها الفرعية (X)، فسيكون لها 5 مليون جنية " مقبوضات من (X) " (أصل) قد قيدت . وسيكون لدى الشركة (X) 5 مليون جنيه " مدفوعات إلى الشركة الأم (Z) " (خصوم) قد قيدت . وبسبب أن الأم والفرع عوملت كشركة واحدة فى القوائم المالية المدمجة ، فليس هناك معنى لقيد هذه العناصر . فالشركة لا يمكنها الاقتراض من أو تدين نفسها . فعند إعداد صفحة الميزانية المدمجة فمقبوضات الشركة الأم 5 مليون جنيه ستشطب مقابل 5 مليون جنيه

مدفوعات الشركة الفرعية ، فإذا لم يفعل ذلك ، فالأصول والخصوم المدمجة ستقيد كل منها 5 مليون جنيه زيادة عما هو فعليا .

وفى دمج القوائم المالية للشركة الأم ، والشركات الفرعيـــة الغيـــر مملوكة كلية (الشركة الأم لا تمتلك 100% من صك التصويت) ، تتواجد مصلحة الأقلية minority interest . ومصلحة الأقلية هـــى حقـــوق ملكيـــة الملاك التى فى يد حملة أسهم آخرين للشركة الفرعية . فإذا كانت الشـــركة الأم (Z) تمتلك 60% من الشركة الفرعية ، فهناك 40% فى مصلحة الأقلية. ولأن القواعد المحاسبية ستسمح بكل الأصول والخصوم للشركة الفرعية بأن تُذكر فى التقرير فى القوائم المالية المدمجة ، فالجزء مـــن هـــذه الأصـــول والخصوم التى تنتمى إلى الأقلية مـــن حملـــة الأســـهم يجـــب أن يُعنـــون " مصلحة الأقلية " . ومصلحة الأقلية قد يمكن أن تُرى على صفحة الميزانية المدمجة إما كخصوم (الكمية التى تكون الشركة الأم مدينة للأقلية من حملة الأسهم) أو كجزء من حقوق الملكية المدمجة للملاك .

وحساب آخر الذى يظهر من وقت لآخر علـــى صـــفحة الميزانيـــة المدمجة هو " تجاوز التكلفة على صافى الأصول المستحوذ عليها " تلك نية حسنة مشتراة (انظر الفصل 19) ، أصل غير ملمـــوس الـــذى سيســـقط (ينفق) على مدى من الزمن لا يتجاوز 40 عامـــاً (انظـــر الفصـــل 20 ، الأقساط الزمنية amortization) . ومعلومات إضافية عن أنشطة الشركات الفرعية ستتضمن فى الملاحظات للقوائم المالية التى تتعامل مـــع الشـــرائح segments ، ويمكن تعريف شريحة من نشاط مؤسسة بأنـــه خـــط إنتـــاج رئيسى ، صناعة ، فئة من العملاء ، عمليات محلية أو عمليـــات أجنبيـــة . وفيما يلى صفحة لميزانية مدمجة تظهر مصلحة الأقلية بين حقـــوق ملكيـــة حملة الأسهم والخصوم الغير جارية .

قائمة مدمجة للمركز المالى

31 ديسمبر2005 ، 2004

	2005	2004
	الأعوام	
	... ملايين الجنيهات ...	
الأصـــــول		
الأصول الجارية		
* نقد	188	116
* أوراق مالية يمكن تسويقها عند تكلفة تقريبية للسوق	1328	325
* مقبوضات حسابات وكمبيالات (منقوصاً منها مسموحات 82 جنيه فى 31 ديسمبر 2005، 89 جنيه فى 31 ديسمبر 2004	2751	2554
* مخزون	899	865
* نفقات مدفوعة مقدما وضرائب دخل	393	340
	5.559	4.200
استثمارات وأصول أخرى		
* استثمارات ومقدم من متعلقاتها	606	680
* مقبوضات طويلة الأجل ومدفوعات أخرى	533	657
	1.139	1.137
ممتلكات * عند التكلفة ، منقوصا منها اهتلاك متراكم ، استنفاد ، وأقساط قدرها 16.789 جنيه فى 31 ديسمبر 2005 ، 15.381 جنيه فى 31 ديسمبر2004	18.129	18.169
	24.827	23.706
الخصوم وحقوق ملكية المساهمين		
الخصوم الجارية		
* أقساط جارية لالتزامات طويلة الأجل	222	236
* التزامات قصيرة الأجل	165	174
* حساب مدفوعات	2.543	2.289
* خصوم مستحقة (ذمم) accrued	998	872

* مدفوعات ضرائب (تشمل ضرائب دخل)	970	1.019
	4.898	4.590
التزامات طويلة الأجل		
* دين	2.773	2.993
* قيم رأسمالية من تأجير تمويلى	308	327
	3.081	3.320
ائتمانات مؤجلة وخصوم أخرى غير جارية		
* ضرائب دخل	4.238	3.997
* أخرى	497	469
	4.735	4.466
ما يخص الأقلية	6	6
حقوق ملكية حملة الأسهم		
* الأسهم العادية المرخص بها 800 مليون سهم ، 257.634.285 سهم صادرة ومتداولة حتى 31 ديسمبر 2005، 255.700.810 سهم حتى 31 ديسمبر 2004	2.114	1.875
* مكتسبات محتجزة ومستثمرة فى النشاط	10.044	9.610
* تعديل قيمة عملات أجنبية	(51)	(161)
إجمالى حقوق ملكية حملة الأسهم	12.107	11.324
	24.827	23.706

* * *

41- القوائم الربع سنوية
Quarterly Statements

تطلب البورصة المالية بنيويورك وهيئة سوق المال (SEC) من الشركات المقيدة والمسجلة، تزويد حملة أسهمهم بقوائم مالية ربع سنوية . ومحتوى التقرير الربع سنوى المقدم لتلك الهيئات (استمارة 10-Q) قد نوقش فى الفصل 12 .

والقوائم المالية الربع سنوية تُعد فقط للثلاث أربع الأولى من السنة المالية للشركة . وقوائم الربع الرابع لن تُعد لأن القوائم المالية السنوية ستصدر فى ذلك الحين . وتشبه القوائم المالية الربع سنوية الكثير من القوائم المالية السنوية ، إلا أنه توجد بعض الفروق الكبرى . وتتطلب القواعد المحاسبية أن نفس طرق القيد للإيراد والنفقات ، الأصول ، والخصوم ، تستخدم فى القوائم الربع سنوية كاستخدامها فى إعداد القوائم السنوية ، ولكن فى التقارير الربع سنوية سيكون من الضرورى تقدير معظم الأرقام الرئيسية. فمثلا، لأن حصر المخزون المادى يأخذ كثيراً من الوقت والتكلفة ، فيجرى فقط سنوياً .

ولكى تُعد القوائم المالية الربع سنوية ، فنهاية المخزون للربع سنة سيجرى تقديره . ويجب تقدير معدل الضريبة السنوية حتى يمكن قيد الضرائب الربع سنوية عند المعدل الذى تتوقع الشركة دفعه . وتتطلب أيضاً القواعد المحاسبية ، التركيز على إظهار الموسمية فى القوائم الربع سنوية ، فمثلاً ، لنفترض أن مبيعات الربع الثانى هى عادة أكبر من مبيعات الإربع الأخرى ، فهذا يجب أن يظهر فى القوائم المالية للربع سنوى الثانى . وهذا له تأثير تذكير للقارئ بأن المبيعات لم تُسطَّح خلال العام .

وأخيراً ، فالقوائم المالية الربع سنوية لا تراجع محاسـبياً audited . فالمحاسبون القانونيون CPA يستعرضون بالكاد القوائم المالية ، قائلين ليس أكثر من " أنا لا أعرف أى تغييرات مادية التى يجب أن تجرى لكى تجعـل القوائم تتقيد بالقواعد المحاسبية العامة المقبولة GAAP (أنظر الفصل 10). ولكن المحاسب لم يقم بإجراء اختبارات للقيود المحاسبية الهامة ليرى عما إذا كانت تدعم أرقام القوائم المالية – فذلك سيكون مراجعة . (انظـر الفصـل 11، لمناقشة الفرق بين المراجعة والنظرة العامة) .

* * *

42- المكتسبات للسهم

Earnings Per Share (EPS)

المكتسبات للسهم ، هى ببساطة مكتسبات الشركة مقسومة على عدد الأسهم المتداولة لها . فعند فحص مكتسبات شركة على مدى فترة من عــدة سنوات ، فنمط من النمو أو الانكماش قد يصبح ظــاهراً . وهــذا المقيــاس يساعد المستثمر فى تحديد كيفية نجاح الشركة فى خلق مكاسب للأفراد مــن حملة الأسهم . فإذا ، على سبيل المثال ، باعت الشــركة أســهماً إضــافية ، فستتوقع زيادة إجمالى المكتسبات كنتيجة للاستثمار الإضافى الذى اســتلمته من المُلاَّك ، فقد يُستخدم الاستثمار الإضافى لحملة الأسهم فى بناء مصنع أو توسيع العمليات بطريقة ما .

والزيادة فى إجمالى المكتسبات المتحققة بهذه الطريقــة قــد يكــون مضللاً . فلنفترض أن شركة لها 100.000 سهم متداول أصدرت 20.000 سهم إضافى وتوسعت فى منشآتها الإنتاجية من النقد الذى استلمته . افرض ، كنتيجة لذلك ، أن مكتســبات الشــركة زادت مــن 200.000 جنيــه إلــى 220.000 جنيه سنوياً ، فإذا نظر المستثمر فقط إلى إجمالى المكتســبات ، فزيادة قدرها 10% قد تظهر جيدة ، ولكن إذا نظرنا إلى المكتسبات للســهم لعامين ، فنرى تناقصاً :

المتحصلات للسهم قبل الاستثمار = 200.000 جنيه \ 100.000 سهم = 2.00 جنيه للسهم

المتحصلات للسهم بعد الاستثمار = 220.000 جنيه \ 120.000 سهم = 1.83 جنيه للسهم

وبزيادة الشركة أو إنقاصها لعدد الأسهم المتداولة – بإصدار أو إحالة الأسهم للتقاعد ، أو بالاندماج مع شركة أخرى ، أو بالوفـــاء بالتزامـــات لتحويـــل السندات أو لمقابلة خيارات أسهم العاملين – فأرقام المكتسبات للسهم تـــربط بين مكتسبات الشركة المعلنة وبين عدد الأسهم المتداولة للشركة . والمعادلة الرئيسية لمكتسبات السهم هى :

$$\text{EPS الأساسية} = \frac{\text{المكتسبات}}{\text{عدد الأسهم}}$$

ولكن الآن ، للتعقيدات : نفترض أن هناك أسهم ممتازة وكذلك أسهم عادية . فإذا كان ذلك هو الحال ، فبعض مكتسبات الشركة يجـــب أن تُـــدفع كتوزيعات لحملة الأسهم الممتازة كوجوب دفع ، تماماً كما للفائدة على الدين. وصرف التوزيعات النقدية لحملة الأسهم الممتازة هى تكلفة لـــرأس المـــال (مثل الفائدة) ويجب أن تطرح من المكتسبات لتحديد المكتســـبات المتاحـــة لحملة الأسهم العادية . (والفائدة قد خُصمت بالفعل كنفقة تشغيل فى حساب المكتسبات) ، لذا فإذا كنا مهتمين بالمكتسبات للسهم لحملة الأسهم العادية ، فيجب أن نعدل معادلة EPS لتقرأ :

$$\text{EPS} = \frac{\text{المكتسبات المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم}}$$

ولنفترض زيادة على ذلك ، أن الشركة أصـــدرت أو أحالـــت إلـــى التقاعد أسهماً عادية خلال العام ، فالحساب الصحيح الآن يتطلب أن متوسطاً مرجحاً لعدد الأسهم يستخدم فى المقام . (هذا المتوسط يزن الأســـهم بعـــدد الأشهر التى كانت فيها متداولة خلال العام ؛ وهذا يأخذ فى الحسبان عما إذا كانت الأسهم قد صُدرت قرب بداية أو نهاية العام) .

$$\text{EPS} = \frac{\text{المكتسبات المتاحة لحملة الأسهم العاديه}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم}}$$

وعندما تكون الشركة قد أصدرت أسهما ممتازة أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية ، أو عندما يكون لها إشعارات حق warrants أو خيارات متداولة التى تخول لحامليها شراء أسهم ، فحساب EPS يصبح أكثر تعقيداً . وبعض هذه المواد هى بالضرورة أسهم عادية ، بمعنى أنه من الواضح أن مواداً أخرى لن يجرى ممارستها ولن ينتج عنها زيادة فى عدد الأسهم العادية المتداولة ، وحتى على بعض المواد ، فالخبراء قد يختلفون .

فلحساب مقياس مفيد لـ EPS ، فعلى عدد الأسهم أن يزداد ليعكس الزيادة التى ستنتج من هذه المواد التى هى بالضرورة أسهم عادية . (هذه المواد تسمى أسهم عادية مكافئة) . ولن يزداد عدد الأسهم بتلك المواد التى لن يُجرى ممارستها exercised . وتلك التى يمكن ممارستها (ولكنها ليست أسهماً عادية مكافئة) فقد يمكن أن تسبب بعض الإرباك ؛ وعند تواجدها ، فالمحاسبون يحسبون مقياسين لـ EPS وينشرون كلاً منهما مع قائمة الدخل فى التقرير السنوى . ويُسمى المقياسان، المكتسبات الأولية للسهم (محتوى فقط على مستوى مرجح للأسهم العادية والأسهم العادية المكافئة فى المقام)، والمكتسبات الكاملة التوجه fully diluted لكل سهم (ومعها كل المواد التى يمكن بمعقولية تحويلها إلى أسهم عادية ، تحسب كأسهم عادية) .

ويجب أن يلاحظ أنه عندما يعامل المحاسبون بندا item كما لو حُوِّل إلى سهم عادى – مزيدة بذلك عدد الأسهم المتداولة – فتعديل يجب أن يُجرى أيضاً للبسط . فمثلاً ، إذا عومل إصدار لسندات قابلة للتحويل كما لو حُوِّلت إلى أسهم عادية ، فالمحاسب يجب أن يصحح المكتسبات بإعادة إضافة نفقة الفائدة التى لو لم تكن لتطرح إذا السندات قد حُوِّلت فعلاً . ويجب أن تُجرى تصحيحات مماثلة لحملة التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة المتحولة .

وفيما يلى مثال يعرض قائمة الدخل للمكتسبات للسهم :

	2005	2004	2003
المكتسبات للسهم العادى			
مكتسبات أولية من العمليات المستمرة	1.15 جنيه	0.72	0.53
خسائر من عمليات زالت استمراريتها	–	–	(0.23)
بندا غير عادى	–	–	0.12
	1.15	0.72	0.42
مكتسبات كاملة التوجه	1.12	–	–
متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة			
أوليا	20.293	16.225	16.201
كاملة التوجه	22.615	–	–

تعليق:

على المحاسبين أن يستخدموا مواداً مرجعية لإرشادهم فى إجراء هذه الحسابات . فللإنسان العادى ، فمحاولة متابعة حسابات EPS يمكن أن تكون مربكة تماماً . و EPS كاملة التوجه هى الأكثر تعقيداً حسابياً ، كمحاولة لتعكس تأثير كل حدث الذى قد ينتج (إذا حدث) عنه تخفيضاً فى EPS .

وكثير من المحللين يؤكدون خاصة على الاتجاه العام لـ EPS للشركة من ربع إلى آخر أو من سنة لأخرى . وبينما هذا الاتجاه العام قد يكون أكثر فائدة من القيمة المطلقة لـ EPS فى أى فترة واحدة ، فقارئ القائمة المالية قد ينصح بالتعامل مع هذا المقياس كأى نسبة أخرى وتطبيق منهج التحليل المناقش فى الفصل 51 .

***

الباب الثالث

تحليـــــل القوائــــم الماليــــــة

43- تحليـــل النســــب

Ratio Analysis

تحليل النسب هو القاعدة الفنية التحليلية المستخدمة فى تحليل القوائم المالية. ولتفهم هذا التحليل ، فأولاً يُفهم ما هو تحليل النسب ، ثم رؤية كيف يمكن للمحللين الماليين والقراء الآخرين للقوائم المالية ، استخدام هــذه الأداة المفيدة فى اكتساب رؤية داخلية لمحتوى التقرير السنوى . ومن الضـــرورى أيضاً تفهم أن التحليل المالى باستخدام النسب أو أدوات أخرى هو عمل ليس بالهيِّن . وهناك تفهم خاطئ شائع بأن تعلُّم أدوات تحليـــل القـــوائم الماليـــة سيعطيك فى الحال المعرفة السرية أو رؤية داخلية خاصة بالتقارير السنوية ، التى ليست لدى الجماهير العامة ، وهذا غير حقيقى ، فتحليل النسب هو أداة قيِّمة لاستخدامها فى فهم القوائم المالية ، فهو أداة مثل الجاروف . فبمجـــرد استحواذك على الأداة ، فسيتطلب ذلـــك عمـــل جـــدى وشـــغف للحصـــول على نتائج .

فأولاً ، ما هى النسبة ؟ هذا الجزء ليس صعباً ، فالنسبة هى مقيـــاس لحجم نسبى الذى يحسب بقسمة عدد على آخر . ويمكن أن يُعبَّر عن النسبة بعديد من الطرق :

4 ÷ 3   3\4   4 : 3   4 إلى 3   1.33

فهى تخبرنا بالحجم النسبى ولكن لا تدلنا على الحجم المطلق للكميات الموصوفة . فلنفترض أن شركة لها أصول بقيمة 10 مليون جنيه وخصـــوم بـــ 6 مليون جنيه ، فنسبة الأصول إلى الخصوم هـــى 10 : 6 أو 5 : 3 .

فما هى الأحكام من هذه النسبة ؟ هل الشركة فى حالة سيولة ؟ نعم الشـــركة فى حالة سيولة ، ولكن هل للشركة مستوى مثالى من الدين ؟ هل الشـــركة سيكون لها دين أكثر ؟ أو دين أقل ؟ فبدون مقياس للمقارنة لا تســـتطيع أن تعرف . فإذا كنت تعرف النسبة العامة للأصول مقابل الخصوم لقطاع نشاط الشركة (كمقياس مرجعى) أو لمنافسها الرئيسى (مقارنة) ، فتستطيع أن تحكم على مدى قبول هذه النسبة 5 : 3 .

والنسبة لشركة يمكن مقارنتها لكل من التالى : (1) متوسط الصناعة التى بها الشركة ، أو المستوى العام standard ، (2) شركة أخرى فى نفس الصناعة ، أو (3) نفس النسبة للشركة فى سنوات سابقة . فمقارنـــة بنســـب لسنوات سابقة يعطى انطباعاً مختلفاً عنه عندما تكون المقارنة مع الصـــناعة أو المنافس ، فالمقارنة لسنوات سابقة قد يفصح عن نمط . افتـــرض علـــى سبيل المثال أن نسبة الأصول إلى الخصوم لشركة قد صارت من 5 : 2 إلى 2 : 1 إلى 5 : 3 أثناء الثلاث سنوات الأخيرة . الدين قد زاد من 40% إلى 50 % إلى 60 % من إجمالى الأصول ؛ وبالأخذ فـــى الاعتبـــار عوامـــل أخرى، فهذا قد يكون سبباً للقلق .

وأخيراً ، يجب أن تلحظ أن أكثر من نسبة تُتطلب لعمل تقييم للقوائم المالية فى التقرير السنوى للشركة . والنسب تكون متاحة للمساعدة فى تحليل الربحية ، المقدرة على التسييل solvency (القدرة على وفـــاء الـــديون) ، النشاط ، والسيولة liquidity . وتُوصف هذه النسب وتحلل فـــى الفصـــول الأربعة التالية ، فنسبة القدرة على وفاء الديون قد تكون مثالية ، ولكـــن إذا كانت النسب التى تساعد فى تحليل الربحية والنشـــاط ، رديئـــة (الأربـــاح انخفضت والمبيعات راكدة) فالمحلل المالى سينتابه القلق .

* * *

44- نسب الربحيـــــة

Profitability Ratios

نسب الربحية هى عادة نسب " عائدات على " ، تقيس بعض جوانب الكفاءة التشغيلية للإدارة . فالبسط من نسبة الربحية هو عـــادة مقيـــاس مـــا لصافى الدخل أو الربح ، والمقام هو جانب من مسئولية الإدارة للشركة .

فنسب الربحية تربط بين الربح وبعض الجوانـــب الخاصـــة بـــأداء الإدارة performance : (1) العائد على الأصول ، (2) العائد على استثمار المّلاك (أو حقوق المساهمين) ، أو (3) العائد على المبيعـــات . ومقيـــاس نجاح الإدارة فى توظيف ربحية الأصول ، هو :

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

ومقياس نجاح الإدارة فى تعظيم العائد على استثمار الملاك ؛ هو :

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

ولتقييم الربح المتولد عن المبيعات ، هو :

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{المبيـــعات}}$$

وكثيراً ، فنسبة العائد على المبيعات تتشابك مع نسبة دوران الأصل لكى يمكن دراسة ربحية العائد على الأصول . (ومعدل دوران الأصل يمكن

ببساطة تعريفه بعدد مرات إحلال أصل خلال فترة التحليل) . وتشابك هـذه المعادلات يسمًى بطريقة دى بونت للتحليل المالى :

العائد على المبيعات × **دوران الأصل** = **العائد على الأصل**

أى :

$$\frac{\text{صافى الدخل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول}} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{الأصـــول}}$$

وفى الاعتماد على المؤسسة والصناعة ، فالشركة يمكن أن تختـار التركيز إما على عائد المبيعات (أو الهامش margin) أو الـدوران ومـا زالت تولد نفس العائد على الأصول .

تَصوَّر توكيلاً عملاقاً لسيارة جديدة ذا معدل دوران عال ، وأسـعار منخفضة ، وتوكيل صغير آخر ذى معدل دوران منخفض ، وأسعار أعلى . كلاهما قد يولد نفس العائد على إجمالى الأصول .

	العائد على المبيعات	×	دوران الأصل	=	العائد على الأصول
التوكيل العملاق	0.05	×	6	=	0.30
التوكيل الصغيرة	0.15	×	2	=	0.30

وهناك فئة أخرى من نسب الربحية التى تربط بين المكتسبات التـى ذكرتها الشركة مع سعر أسهمها أو نمط التوزيعات النقدية الذى أقامته الإدارة

$$\text{نسبة سعر للمكتسبات} = \frac{\text{سعر السهم العادى}}{\text{المكتسبات للسهم العادى}} \quad \ldots\ldots (1)$$

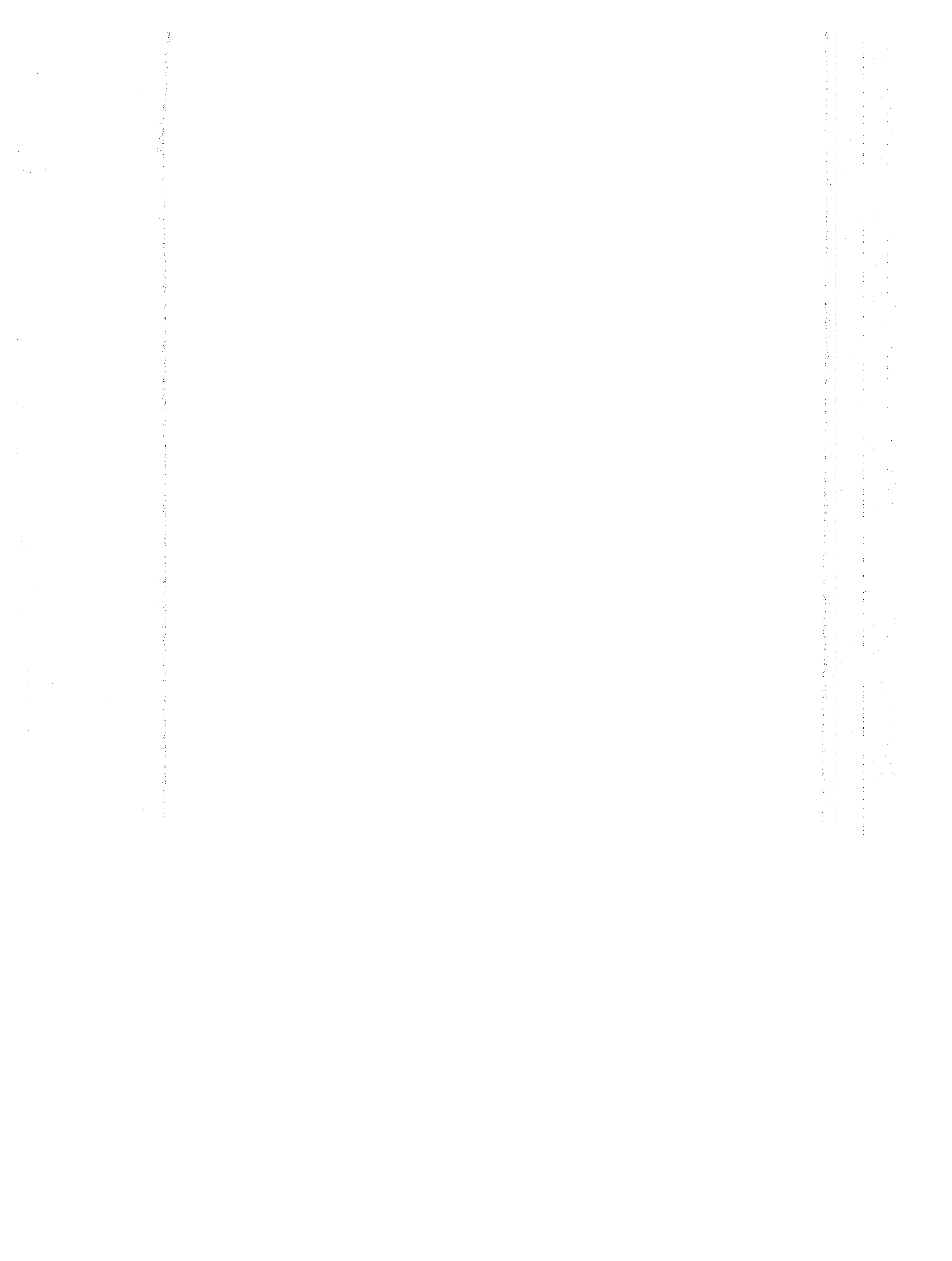
Price earning (PE) ratio

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية للمكتسبات} = \frac{\text{التوزيعات النقدية لكل سهم عادى}}{\text{المكتسبات لكل سهم العادى}} \quad \ldots\ldots (2)$$

dividend - payout ratio

وكل من هذه النسب هامة للمحللين ، فالنسبة الأولى تساعد المحلل فى عما إذا كان سعر السهم مغالى فيه فى السوق أو مقلا سعره للدخل الذى تذكره الشركة . ونسبة PE تعتبر من الأهمية لدرجة أنها تذكر فى جداول الأسهم المنشورة يومياً فى جريدة وول ستريت (حى المال بنيويورك) والصحف العامة ذات الأقسام المالية الكبرى بها . والمعادلة الثانية تساعد المحلل فى تحديد ما تفعله الإدارة بالمكتسبات الناتجة عن عمليات الشركة : صرف جزء عالى من التوزيعات النقدية ليغل دخلاً جارياً أكبر لحملة الأسهم، استخدام المكتسبات لتمويل نمو الشركة ، واحتجازها لإمكانية أرباح مستقبلية أكبر ؛ أو استخدام منهج متوازن . وكل من هاتين النسبتين هامة فى تأسيس سعر أسهم الشركة فى السوق .

***



45- نسب النشـــاط

Activity Ratios

وهى تقيس كفاءة الإدارة فى استخدام الأصول . وهذه النسب تتضمن عموماً مقياساً للعلاقة بين بعض الأصول ، مثـل حسـابات المقبوضـات ، وبعض البديل لقدرة الإدارة على توظيف الاستثمار فى الأصول بفاعليـة . ولفهم نسب الأنشطة هو أن تلحظ أن الشكل العام لهذه النسـب هـو أصـل مقسوم عليه أحسن قياس لنشاط هذا الأصل .

$$\text{نسبة النشاط} = \frac{\text{أحسن قياس لنشاط الأصل}}{\text{الأصل}}$$

ولحسابات المقبوضات ، فأحسن قياس لنشاط الأصل هو المبيعـات فكلما قلت الأموال فى صورة حسابات غير متحصلة لحجـم مُعطـى مـن المبيعات ، كلما كثرت الأموال لدى الإدارة ، لأغراض أخرى . ففى شركة ذات مبيعات سنوية قدرها مليون و 500.000 جنيه فى حسابات مقبوضات فى نهاية السنة ، فأداء الإدارة سيتحسن إذا حُصِّلت قـيم أكثـر للمبيعـات وحسابات المقبوضات ستنخفض إلى 100.000 جنيه .

ويشار عادة إلى نسب النشاط كنسـب الـدوران turnover ratios . وحسابات المقبوضات بـ 100.000 جنيه يقال أنها دارت عشرت مرات فى شركة ذات مبيعات سنوية بمليون جنيه . وفى الشركة التـى تـدير عملهـا بالائتمان ، فكل المبيعات تذهب خلال حسابات المقبوضات ، مثل الماء الذى يجرى فى ساقية المياه . فللمبيعات لمرورها خلال حسابات مقبوضات قدرها

100.000 جنيه كل مرة (متوسط الموازنة balance) ، ستدور حســابات المقبوضات عشر مرات . ونسبة النشاط " دوران حساب المقبوضات " هى :

$$\text{دوران حساب المقبوضات (دوران AR)} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط حساب المقبوضات}}$$

وفى المثال عاليه ، فالنسبة تُحسب كمليون جنيــه مقســومة علــى 100.000 جنيه تساوى 10 مرات . وعندما يُعرف هذا الرقم ، فمتوسط فترة التحصيل (متوسط الوقت الذى تكون فيه الأرصــدة معلقــة tied up فــى الأصل) يمكن حسابه . فإذا كانت حسابات المقبوضات تدور 10 مرات فى 360 يوم فى السنة (سنة مصرفية) ، فمتوسط فتــرة التحصــيل هــى 360 مقسومة على 10 تساوى 36 يوماً .

$$\text{متوسط فترة الدوران} = \frac{360}{\text{دوران الأصل}}$$

وهذه العلاقة يمكن استخدامها أيضاً فى حساب عدد الأيام التى تكون فيها الأرصدة مربوطة فى أصل آخر ، بمجــرد معرفــة دوران الأصــل . وأنشــطة أخــرى شــائعة أو نســب دوران ، نراهــا فيما يلى :

$$\text{دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة السلع المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط الأصول الثابتة}}$$

$$\text{دوران إجمالى الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالى الأصول}}$$

***



46- نسب السيولة

Liquidity Ratios

هناك فقط نسبتان شائع استخدامهما . وكلا النسبتين مصممتين لتقييم قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل . ونسبة السيولة **الأولى** هى النسبة الجارية ، والتى ببساطة هى العلاقة بين الأصول الجارية والخصوم الجارية .

$$\text{النسبة الجارية} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

والأصول الجارية هى أصول قصيرة الأجل والتى إما نقداً أو ستصير نقداً خلال عام واحد . ومن الأمثلة المقبوضات التى ستحصل فى 90 يوماً أو أن المخزون الجاهز سيباع فى الربع التالى من العام . والخصوم الجارية هى ديون قصيرة الأجل التى يجب أن تسدد فى عام واحد أو أقل ، وأى جزء من الدين طويل الأجل الواجب السداد فى الإثنى عشر شهراً التالية هو أيضاً خصوم جارية . لذلك ، فحسابات المدفوعات وأقساط العام التالى من قرض عقارى 40 سنة ، يعتبران خصوماً جارية . ونسبة السيولة **الثانية** الشائعة تسمى السريعة أو نسبة الاختبار اللاذعة acid test ratio .

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

(معدل السيولة السريعة)

وهنا يزال المخزون من الأصول الجارية لأنه عادة لا يتحول مباشرة إلى نقد . وعموماً فالمخزون يباع لخلق حساب مقبوضات ، والمقبوض حينئذ يجب أن يُحصَّل قبل أن يصبح النقد متاحاً لسداد الائتمان قصير الأجل . والقاعدة البديهية هى 2 : 1 للنسبة الجارية و 1 : 1 للنسبة السريعة . وهذه القواعد ذكرت فى كثير من الأحيان ، ولكن فى الحقيقة ، فهى عديمة الفائدة نسبياً . ولتكون ذات معنى ، فالنسبة يجب إما أن تقارن بالنسب لشركات أخرى فى نفس النشاط ، أو يجب النظر إليها كجزء من اتجاه لشركة معينة .

وأى محلل يجب أن يسأل عدة أسئلة : هل سيولة الشركة (النسبة الجارية) تتزايد أو تتناقص ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، هل التغيرات تتمشى مع المناخ الاقتصادى فى النشاط القطاعى لنفس نشاط الشركة ؟ هذا ومصادر متوسطات النشاط الصناعى مذكورة فى الفصل 51.

* * *

47- نسب التدفق النقدى

وجودة المكتسبات

Cash Flow Ratios And Quality Of Earnings

تستخدم هذه النسب لغرض دقة التدفقات النقدية لشــركة ، وجــودة مكتسباتها . والنسبة الشاملة للتدفق النقدى overall cash flow تقيس المدى للتدفق النقدى من العمليات ليكون مواكباً لأنشطة استثمار وتمويل الشــركة . وتحسب النسبة بقسمة التدفق النقدى من العمليات على إجمالى النقد المستخدم فى أنشطة التمويل والاستثمار ، وكل هذه الكميات مذكورة فى قائمة التدفقات النقدية للشركة . ونسبة أكبر من واحد تشير إلى أن العمليات تولد نقداً أكثــر من استهلاكه فى الأنشطة التمويلية والاستثمارية .

النسبة الشاملة للتدفق النقدى overall cash flow

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية من العمليات}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للتمويل} + \text{التدفقات النقدية الخارجة للاستثمار}}$$

جودة المكتسبات

إن انطباع المستثمرين عن جودة مكتسبات شركة ، مشتق من مــدى تلازم صافى الدخل المذكور للشركة للتدفق النقدى إلى الداخل من العمليات . ويعتقد المحللون أن المكتسبات المصاحبة لتدفقات نقدية، لها قيمة أكثر مــن المكتسبات التى ليس لها ذلك . فجودة مكتسبات شركة تساعد فى تحديد القيمة السوقية لأسهمها ، فإذا كان الانطباع منخفضاً ، فينتج عنه قيمة سوقية أقل .

والمكتسبات ذات الجودة المنخفضة تنتج عندما لا يمكن مساندة تلـك المكتسبات أو حينما الإجراءات المحاسبية تزيد المكتسـبات بـدون زيـادة موازية فى التدفق النقدى . والمكتسبات عاليـة الجـودة يمكـن مسـاندتها وتصاحب بتدفقات نقدية إلى الداخل .

والمكتسبات الغير مصحوبة بمساندة من تدفقات نقدية ، تحدث عندما يحاول المديرون زيادة المكتسبات بتغييـر توقيـت الإيـرادات والنفقـات . فالمديرون managers على سبيل المثال قد يؤخرون إجراءات صيانة معينة تتكلف مثلاً 100.000 جنيه حتى السنة التالية ، لتحسين أرباح هذا العـام ، وذلك سيحسن مكتسبات السنة الجارية بمبلغ 100.000 جنيه ولكن سيخفض المكتسبات للسنة التالية بنفس الكمية . والمديرون قد يزيدون المبيعات هـذا العام بتخفيض المستويات الائتمانية ،موجدين مبيعات التى ستصبح نفقة ديون رديئة فى العام التالى .

والمستثمرون قد ينظروا إلى المكتسبات المذكورة فى التقرير كجودة متدنية عندما تختار الشركة طريقة محاسبية من شأنها أن تعظم المكتسـبات المذكورة . والشركات التى تستخدم اهتلاك الخط المستقيم أو مخزون FIFO (الأول يدخل ، والأول ليخرج) قد خلقت انطباعاً لدى المساهمين بانخفاض جودة المكتسبات عن الشركة التى تستخدم طريقـة الاهـتلاك المعجَّـل أو مخزون LIFO (الأخير يدخل ، والأول ليخرج) .

العائد النقدى على المبيعات

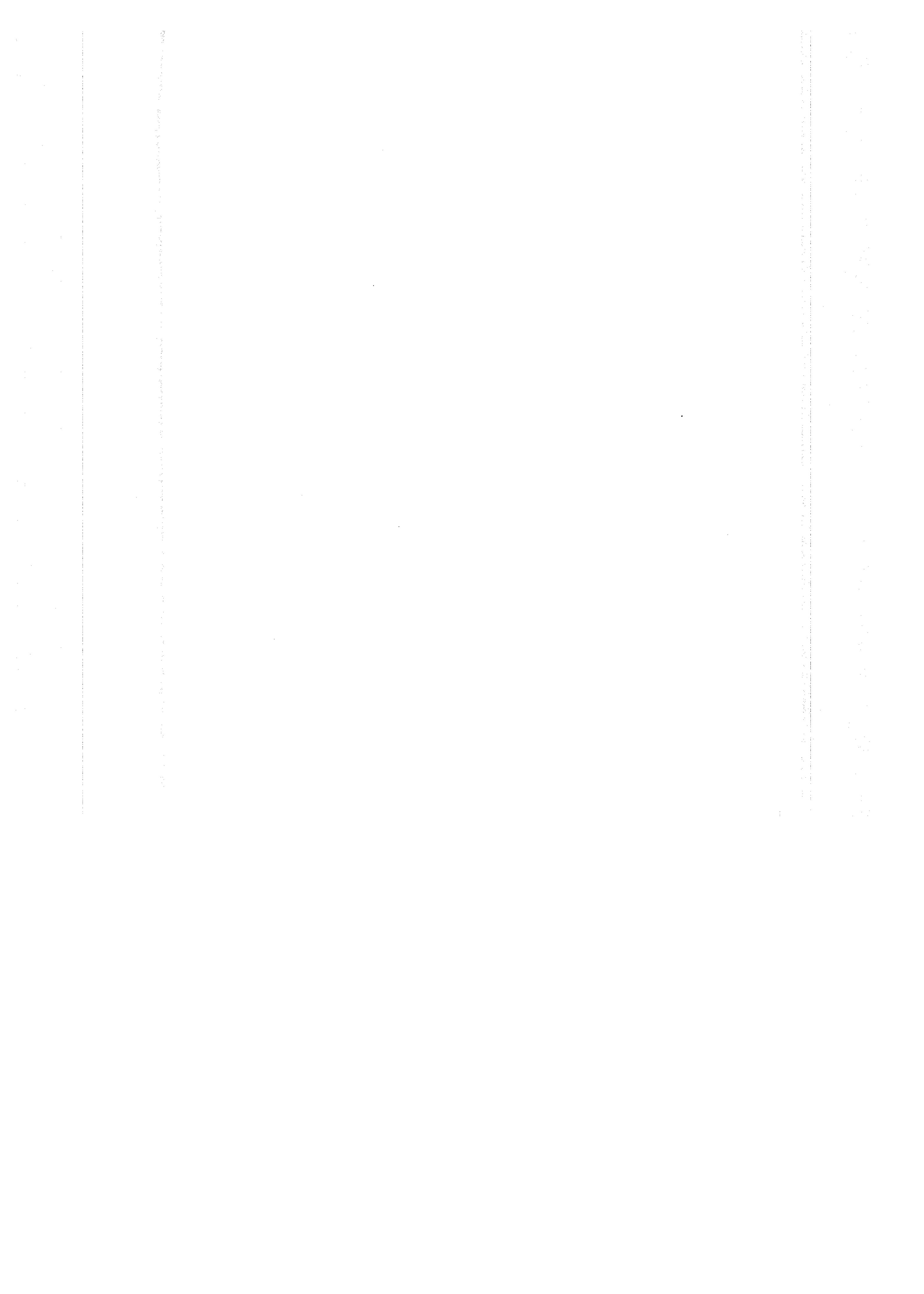
هو نسبة من التدفق النقدى مشابه لنسبة الربحية للعائد على المبيعات (صافى الدخل \ المبيعات) . وهذه النسب تُساعد فى مقارنة قدرة الشـركة على توليد ربح على المبيعات مع قدرتها على توليد تدفق نقدى من المبيعات. ونسبة التدفق النقدى من العمليات إلى صافى الدخل منها تقارن النقـد مـن

العمليات مع صافى الدخل من تلك العمليات . وكلا النسبتين من التدفق النقدى مفيدتان فى تحليل جودة مكتسبات الشركة .

العائد النقدى على المبيعات = التدفق النقدى من العمليات / المبيعات

العائد النقدى إلى صافى الدخل = التدفق النقدى من العمليات / صافى الدخل

***



48- النسب الشاملة

(الديون وحقوق الملكية)

Overall (Debt And Equity) Ratios

هذه النسب أحياناً تسمى نسب القدرة على التسييل solvency ratios. وبينما نسب السيولة تساعد المحللين فى فحص قدرة الشركة على سداد الدين قصير الأجل ، فالنسب الشاملة أو نسب القدرة على التسييل تبين الحجم النسبى لادعاءات أصحاب الائتمان الطويل الأجل ، مقارنة بادعاءات أو حقوق ملكية الملاّك .

وتواجد الكثير من الدين طويل الأجل يضع قيوداً على الإدارة ويزيد المخاطرة لحملة الأسهم . والدين الطويل الأجل يزيد الأتعاب الثابتة على الدخل كل فترة ، وفى الأوقات التى تُغطَّى فيها الفائدة times interest earned (TIE) فإن نسب تغطية الأتعاب الثابتة ، كل منهما مُعرَّف فيما بعد ، تساعد المحللين فى تقييم العبء على الأصول المالية للشركة من الفائدة الثابتة وأتعاب دورية أخرى (مدفوعات التأجير التمويلى على سبيل المثال). هذه النسب مماثلة للقواعد البديهية التى تحد من مدفوعات مسكن المستهلك ، أو مدفوعات المسكن والسيارة ، إلى نسبة معينة من دخل المستهلك ، إلا أن الجزئية من دخل الشركة التى يمكن أن تُستهلك بأمان بالفائدة وأتعاب ثابتة أخرى ، تتباين على الاتساع ، ومتوقفة على الأحوال داخل كل شركة وداخل الصناعة التى تعمل فيها الشركة .

وتأثير آخر من المستويات العالية للدين طويل الأجل هو المخاطرة المضافة لأصحاب الائتمان . فبتزايد الدين طويل الأجل ، يزداد عدول أصحاب الائتمان عن الاستمرار فى إقراض مال للشركة ، وذلك سيؤدى

لاحقاً إلى أن الأرصدة لن تكون متاحة أو ستكون متاحة فقط عند معـــدلات عالية جداً للفائدة .

والنسب الشائعة المستخدمة فى تقييم موقف قـــدرة الشـــركة علـــى التسييل أو الدين الشامل أو حقوق الملاك هى كالآتى :

* المضاعفات المكتسبة للفائدة = المكتسبات قبل الفائدة والضرائب / نفقة الفائدة
(أو معدل تغطية الفائدة)

* تغطية الاعباء الثابتة = المكتسبات قبل الفائدة والضرائب / نفقة الفائدة + مدفوعات التأجير التمويلى
fixed charge coverage

* الدين إلى إجمالى الأصول = الديـــــــن / إجمالى الخصوم + حقوق ملكية المساهمين

* الدين إلى حقوق ملكية المساهمين = الديـــــــن / حقوق ملكية المساهمين

تعليق :

وكما ذكر بعاليه ، فالكثير جداً من الدين طويل الأجل قد يكون ســيئاً ، وهـــذه الحقيقة قد تُحيِّز قارئى التقارير السنوية ضد الدين طويل الأجـــل . ولكـــن الشـــركات لا تفترض بدون أن يكون فى الذهن رغبات حملة الأسهم ، فالمديرون يســـتخدمون الـــدين طويل الأجل لزيادة العائدات لحملة الأسهم العادية من خلال الرافعة المالية ، كما شـــرح فى الفصل / 49 . والدين طويل الأجل ليس رديئا فى حد ذاته ، فالإكثار من اســـتخدامه كقرض لشراء مسكن يكون رديئاً ، والخطر فى الحالتين هو مستوى إجمـــالى المديونيـــة indebtedness والعبء مما ينتج عن ذلك من المدفوعات الثابتة .

* * *

49- التشغيل والرافعة المالية

Operating And Financial Leverage

هناك نوعان من الروافع يمكن للمديرين استخدامهما لزيادة ربحية الملاّك من النشاط التجارى : رافعة التشغيل والرافعة المالية .

رافعة التشغيل :

تستخدم الشركة هذه الرافعة لصالحها بموازنة مخلوط التكاليف الثابتة والمتغيرة فى عملياتها . افترض أن الشركة تصنِّع ناتجاً الذى يباع بـ 10 جنيهات ، وتكاليف العمالة والمادة الخام لكل وحدة من الناتج (كلاهما تكاليف متغيرة) هى 8 جنيهات ، فباستخدام الكثير من العمالة ، تستطيع الشركة تصنيع الناتج بتكاليف ثابتة (يتعلق ذلك بدرجة كبيرة بالآلات) قدرها 20.000 جنيه فقط سنوياً ، وتلك التكاليف الثابتة تبقى مستقرة بصرف النظر عن عدد الوحدات الناتجة . وبهذا التوازن بين التكاليف الثابتة والمتغيرة ، فكل وحدة من الناتج تساهم بـ 2 جنيه لتغطية التكاليف الثابتة وتكوين أرباح .

سعر البيع	10 جنيه
العمالة والمادة الخام	8
مساهمة الوحدة	2 جنيه

افترض الآن أن مديرى الشركة يقررون ميكنة العمليات اليدوية السابقة ؛ فهذا سيزيد التكلفة السنوية للآلات الثابتة إلى 50.000 جنيه ، ولكن تنخفض تكلفة العمالة والمادة إلى 6 جنيهات للوحدة . والآن كل وحدة تساهم بـ 4 جنيهات لتغطية التكاليف الثابتة والربح.

سعر البيع	10 جنيه
العمالة و المادة الخام	6
مساهمة الوحدة	4 جنيه

والرافعة تزيد من وقع التغير فى حجم المبيعات على أرباح الشركة ، اعتبر المساهمات للأرباح من زيادة المبيعات بـــ 1000 وحدة .

	التشغيل اليدوى	التشغيل الآلى
سعر البيع	10	10
العمالة والمادة الخام	8	6
مساهمة الوحدة	2	4
زيادة الوحدات المباعة	× 1000	× 1000
المساهمــــــة	2000	4000

فتغيير تكلفة العمالة المتغيرة فى التشغيل ، إلى تكلفة الآلات الثابتـــة زاد من مساهمة المبيعات بـــ 1000 وحدة من 2000 جنيه إلى 4000 جنيه. فالآلية قد رفعت من تأثير زيادة المبيعات على ربح الشركة .

تعليق :

تشغيل الرافعة له جانب سلبى . فمثلاً ، افترض أنه بدلاً من زيـــادة المبيعات 1000 وحدة ، فقد تناقصت المبيعات بـــ 1000 وحدة ، والتأثير ما زال له نفس الكمية المالية ، ولكن التغير فى الروافع المساهمة قد نقص . لذا فالشركات ذات الروافع المالية العالية لها تذبذبات أكبر عموماً فى الأربـــاح

عن الشركات ذات الروافع **التشغيلية المنخفضة** . **والتشغيل** اليدوى ، والرافعة المنخفضة لا ينتفعان كثيراً **من الزيادة فى المبيعات** ، ولكن لا يقاسى كلاهما كثيراً من التناقصات ، فالأرباح **إلى حد كبير** ، ستبقى مستقرة . والتشـــغيل الآلى ، والشركة ذات **الرافعة المالية العالية** ، **على العكس** ، ستستفيد بدرجة كبيرة من زيادة المبيعات ، **وستقاسى بشدة مـــن انخفاضـــها** . فالمســـاهمة المفقودة أو المكتسبة ستكون **أكبر** ، **ونمط الأرباح** سيكون أقل استقرارا .

وتحذير آخر بخصوص **الشركات ذات** الروافـــع العاليـــة : فنقطـــة التعادل لمبيعات شركة ذات **رافعة عالية ستكون أعلى** مـــن نقطـــة التعـــادل لشركة ذات رافعة مالية **أقل . ففى المثال السابق** ، **فالشركة** زادت الأتعـــاب الثابتة السنوية لها للتغطية من **20.000 جنيه إلى** 50.000 جنيه عند تحولها إلى الآلية . فنقط التعادل break – even **للهيكل التشـــغيلى** لكليهمـــا تـــرى فى التالى :

التشغيل اليدوى

$$\frac{\text{20.000 جنيه تكلفة ثابتة}}{\text{2 جنيه مساهمة الوحدة}} = \text{10.000 وحدة عند نقطة التعادل}$$

التشغيل الآلى

$$\frac{\text{50.000 جنيه تكلفة ثابتة}}{\text{4 جنيه مساهمة الوحدة}} = \text{12.500 وحدة عند نقطة التعادل}$$

وخلاصة القول ، أن **الرافعة التشغيلية** يمكن أن تحسّن مـــن أربـــاح الشركة لمستوى معين من المبيعات ، وللتحصل على هذه المنفعة فالشـــركة يجب أن تتعايش مع **المخاطرة المصاحبة لنمط** ربح غيـــر مســـتقر وزيـــادة مستوى مبيعات نقطة التعادل .

الرافعة المالية :

تستخدم الشركة الرافعة المالية لزيادة العائد إلى المـــلاّك ، والفكـــرة بسيطة . افترض أن المستثمرين يكوّنون شركة التى تتطلب اســـتثماراً فـــى الأصول قدره 100.000 جنيه ، وتنبأت الشركة بغلة من المكتسبات قـــدرها 15.000 جنيه سنوياً . فإذا أمدَّ الملاك بكل 100.000 جنيه ، فالعائد علـــى حقوق ملكية الملاك سيكون 15% أى (15.000 \ 100.000) .

والآن افترض أنه بدلاً من ذلك ، يرغب الملاك فى رافعـــة ماليـــة لاستثمارهم باقتراض نصـــف الــــ 100.000 المتطلبـــة لبـــدء النشـــاط ، والأرصدة متاحة بفائدة 12% . فإذا اتبع الملاك هذا الطريـــق ، فباســـتثمار 000ر50 جنيه واقتراض 50.000 جنيه بفائدة 12%، فستكون هناك أتعاب فائدة سنوية قدرها 6000 جنيه على الأرصدة المقترضة (50.000×12%) ، والمكتسبات ستنخفض إلى 9000 جنيه . ولكن استثمار الملاك قد انخفـــض من 100.000 جنيه إلى 50.000 جنيه ، والعائد على حقوق ملكية الملاك قد زاد إلى 18% أى (9000 \ 50.000) .

تعليقـــــات:

تستخدم معظم الشركات الرافعة المالية إلى حد ما . والكثير من الدين يزيد مخاطر النشاط ، وزيادة المخاطر ينتج عنه أن الشركة تدفع معـــدلات " فائدة أعلى على الأرصدة المقترضة .

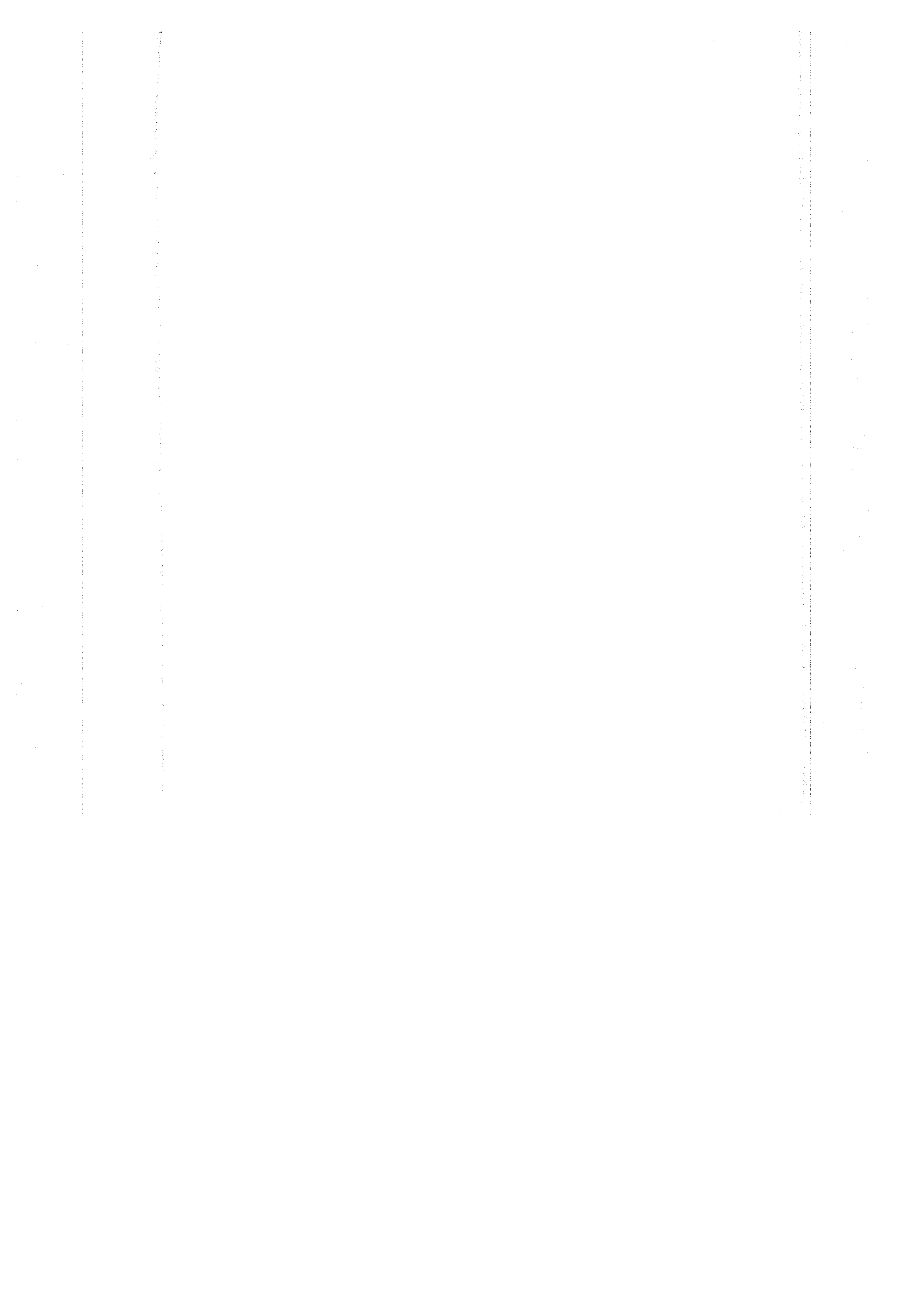
وعندما تكون أسعار الفائدة عالية ، أو العائد على الأصول منخفضاً ، فالرافعة المالية قد تعمل فى غير مصلحة الملاّك . افتـــرض فـــى التصـــور السابق أن الملاك عليهم أن يدفعوا فائدة قدرها 20% على اقتراضهم لــــ 500.000 جنيه ، فإذا كان ذلك النشاط يؤدى كالمتوقع ويكتســـب 15.000 جنيه قبل الفائدة ، فـــالربح بعـــد نفقـــة الفائـــدة وقـــدرها 10.000 جنيـــه

(50.000× 20%) سيكون فقط 5000 جنيه ، والعائد على حقـوق ملكيــة الملاك سينخفض إلى 10% أى (5000 \ 50.000) .

والشكل الآخر ، افترض أن الملاك اقترضوا أرصـــدة ، كمـا هـو مخطط عند 12% ، ولكن الأحوال تغيرت والشركة اكتسبت فقـط 10.000 جنيه قبل أتعاب الفائدة . فبعد سداد الفائدة 6000 جنيه على الدين ، فالأرباح ستكون فقط 8% أى (4000 \ 50.000) . وإذا كان الملاك لم يقترضــوا على الإطلاق ، فالعائد علـى حقـوق ملكيــة المُــلاَّك سـيكون 10% أى (10.000 \ 100.000) .

ويمكن أن تستخدم كلا الرافعتين لمصلحة حملـة الأســهم ، ولكــن كلاهما يمكن أن يكون خطراً إذا تغيرت أحوال النشاط بعنف . وكلا الأشكال من الرافعة يعظمان المنفعة المتحصل عليها من النمو ، ولكن يمكن لكليهمـا أيضاً تعظيم الضرر الذى يحدث عند تباطؤ النشاط . والمـدى الـذى إليـه تستخدم الشركة الرفعة المالية ، يمكن أن يتحدد بفحص هيكل دين الشـركة ونمط الربح . ولما كانت الشركات ترصد تكاليفها بالوظيفة function وليس بالسلوك behavior ، فإنه من الصعوبة الشديدة قيـاس الرافعــة التشـغيلية مباشرة .

***



50- الحجم الشائع للقوائم
Common Size Statements

أحياناً يستخدم المحللون الماليون تبايناً لتحليل النسب التى تنظر إلى كل مكونات القائمة المالية . وهذه الطريقة ، تسمى قوائم الحجم الشائع ، وهى تقدم كل عنصر فى القائمة كنسبة من أكبر العناصر فى القائمة . ولو أن هذا الإجراء قد يكون صداه مربكاً ، فقوائم الحجم الشائع هى فى الحقيقة مفيـدة تماماً وسهل فهمها .

ويمكن لكل من قائمة الدخل وصفحة الميزانية أن تُحوّل إلى قـوائم ذات حجم شائع ، وأكبر عنصر فى قائمة الدخل هو المبيعات ، لذا فعنـدما تُحوّل قائمة الدخل إلى قائمة الحجم الشائع ، فكل العناصر فى قائمة العناصر يُعبَّر عنها كنسب من المبيعات : فمثلاً ، إذا كانت تكلفة السلع المباعة هـى 40% من المبيعات ، فإجمالى الربح سيكون حينئذ 60% مـن المبيعـات . وفيما يلى صورة لذلك :

قائمـــة الدخــــل

	القيمة	نسب الحجم الشائع
المبيعات	200.000	%100
تكلفة السلع المباعة	80.000	% 40
إجمالى الربح	120.000	% 60
نفقة البيع	30.000	% 15
نفقات إدارية	50.000	% 25
الربح التشغيلى	40.000	% 20
ضرائب الدخل	20.000	% 10
صافى الدخل	20.000	% 10

وقوائم الحجم الشائع تلقى الضوء على العلاقة لكل مكونات القائمة ، وهى بالأخص مفيدة عند مقارنة عامين للشركة جنباً إلى جنب ، أو عندما تُقارن شركتان بأحجام مختلفة .

وعند مقارنة عامين لنفس الشركة بقائمة الحجم الشائع ، فالتغيرات فى الحجم النسبى للمكونات ستتضح للمحلل – تغيرات قد تكون فُقدت بآخرين، الذين كانوا يفحصون فقط الكميات المطلقة من الجنيهات . فمثلاً ، إذا زادت المبيعات ، فالمحلل قد لا يلاحظ أن الربح الإجمالى قد تناقص بعدة نقاط مئوية ، أو ربما قد ارتفعت بحدة تكاليف البيع كنسبة من المبيعات بالجنيهات . وعندما يُحوّل عامان إلى قوائم الحجم الشائع ، فكل من هذه التغيرات ستكون واضحة .

وتحليل القوائم المالية لشركتين مختلفتى الحجم يكون أكثر إرباكاً عن تحليل عامين لقوائم نفس الشركة . فالفروق الكبيرة لكمية الجنيهات للنفقة المتباينة للعناصر ستميل إلى تغطية (تمويه) الفروق فى العلاقة بين مكونات قائمة الدخل . وبالمثل ، فالفروق الكبيرة فى أجزاء المبيعات بالجنيه المنصرفة على نفقات إدارية أو خدمة الدين ، قد تمر بدون ملاحظة إذا لم تُحوّل القوائم إلى استمارة الحجم الشائع .

وأكبر عنصر فى صفحة الميزانية هو إجمالى الأصول ، أو إجمالى الخصوم مضافاً إليه حقوق ملكية المساهمين . لذا فعندما تُحوّل صفحة الميزانية إلى قائمة الحجم الشائع ، فكل المكونات يُعبَّر عنها كنسب من إجمالى الأصول . فمثلاً الأصول الجارية قد تكون 40% من إجمالى الأصول ، ومدفوعات السندات (قد تكون 30% من إجمالى الخصوم مضافاً إليها حقوق ملكية المساهمين (تذكر أن إجمالى الأصول ، وإجمالى الخصوم مضافاً إليها حقوق المساهمين ، تكون متساوية) .

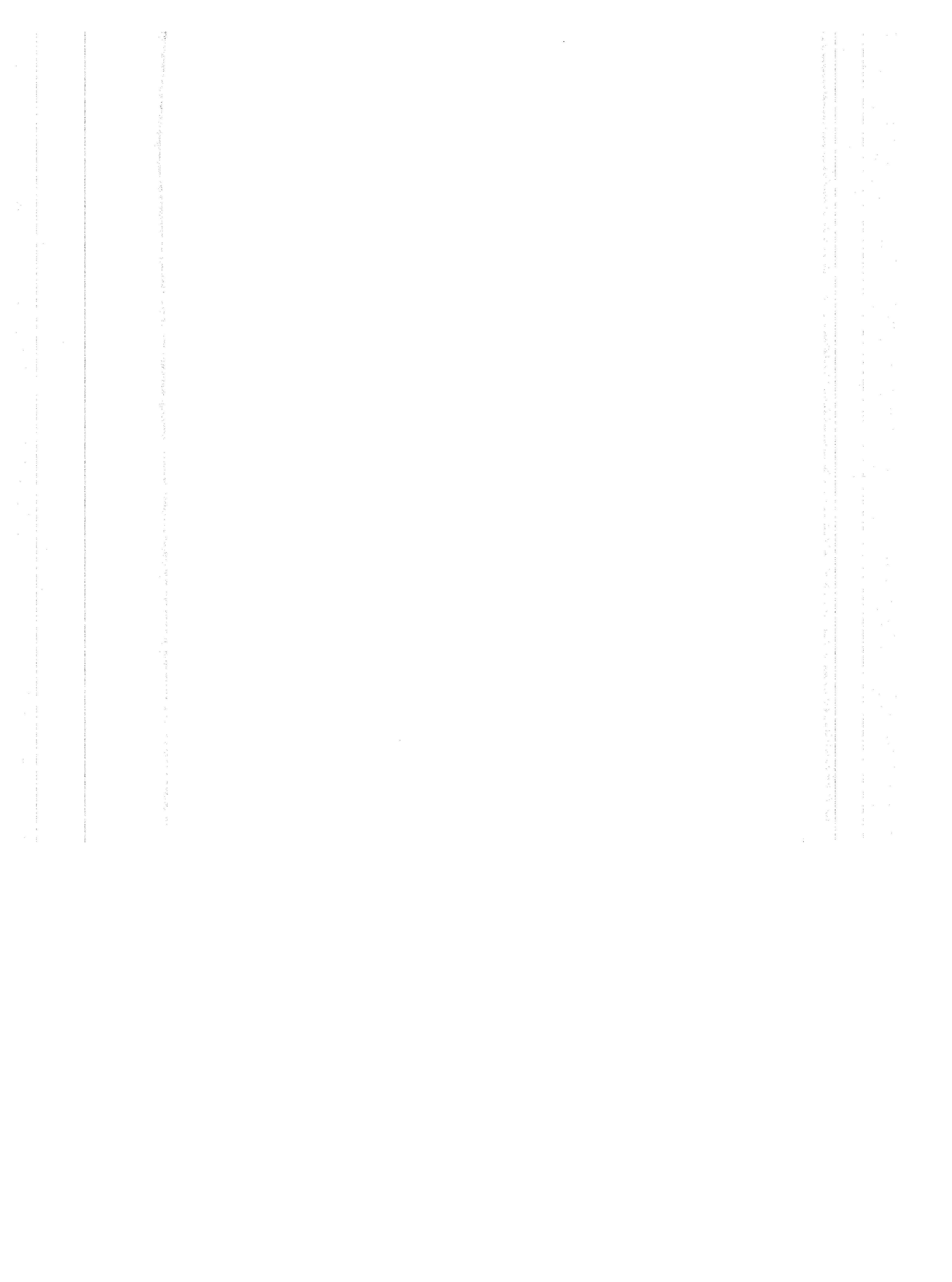
تعليقـــــات:

إن التباين فى قوائم الحجم الشائع الذى يُرى من وقت لآخر يمكن أن يعاد تشكيله باستخدام القوائم المالية لسنة سابقة كأساس ، والتعبير عن كـل مكونات السنوات المستقبلية كنسبة من كل مكون فى سنة الأساس . فمـثلاً ، الإعلان فى سنة الأساس قد يكون 10.000 جنيه ، ثم فى الـثلاث سـنوات التالية يكون 11.000 جنيه ، 12.000 جنيه ، 20.000 جنيه على الترتيب . ومعبراً عن ذلك فى قائمة الحجم الشائع كنسبة من سـنة الأسـاس 10.000 جنيه ، فالإعلان سيظهر كالآتى :

	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1
الكمية بالجنيهات	**20.000**	**12.000**	**11.000**	**10.000**
الكمية بالحجم الشائع	**%200**	**%120**	**%110**	**%100**

فالقفز إلى 200% فى السنة الرابعة يظهر جوهرياً ، ولكن كبر نسبة **الزيادة قد يكون** مغالطاً. فنفقة الإعلان قد تكـون 20.000 **جنيـه لـشركة إجمالى نفقاتها** 800.000 جنيه ، وفى مثل هـذه الحالـة ، فـصغر **كميـة الجنيهات المتضمنة** – ولكن كبر نسبة الزيادة – يمكن أن تكون غيـر ذات أهمية . فالتحرى فى ذلك سيكون مضيعة للوقت .

* * *



51- مدى إعداد القائمة المالية للمقارنة

Financial Statement Comparability

إن تحليل القوائم المالية هو أولياً موضوع لإجراء المقارنات ، فنسبة جارية 4 : 1 ليس لها معنى بذاتها ، فهى تخبرنا فقط بأن الأصول الجارية هى أربع أضعاف الخصوم الجارية . ولكن إذا اتضح أن النسبة الجارية للشركة فى الثلاث سنوات الماضية كانت 2 : 1 ، 2 : 1 ، 3 : 1 ، سيظهر نمط فى التحليل (النسبة الجارية قد نوقشت فى الفصل 46) .

ولسبب ما ، فالنسبة الجارية فى تزايد ، فهل هذا حسن أم سئ ؟ فتجاوز للأصول الجارية بكثرة هو مضيعة للمال ، والمخزون قد يصبح متقادماً ، وتحصيل المقبوضات قد يكون به تراخ ؛ وعلى الجانب الآخر ، فالقليل جداً ، وقد استثمر فى أصول جارية بالنسبة إلى خصوم جارية ، لهو سئ ، فالنقد قد لا يكون متاحاً للسداد لأصحاب الائتمان ، وانخفاض مستويات المخزون قد يسبب نفاد المتواجد. فالمقارنة مع سنوات سابقة لنفس الشركة سيساعد فى التعرف على اتجاه ، ولكن لن يشرح السبب أو الرغبة فى نمط . ولتحديد سبب الزيادة فى النسبة الجارية ، نستطيع أن ننظر إلى المكونات الفردية للأصول الجارية والخصوم الجارية ؛ والأكثر شيوعاً فى التحديد ، لذلك ، سننظر فى نشاط حسابات المقبوضات والمخزون ، فقد نجد أن دوران حسابات المقبوضات أو دوران المخزون ، قد تناقص بسبب موازنات balances أكبر فى حسابات المقبوضات أو مخزون أكبر مما فى متناول اليد . وتناقص فى أى من هذه النسب قد يساعد فى شرح الزيادة فى النسبة الجارية ، (نسب الدوران قد نوقشت فى الفصل 45).

ولكن حتى إذا فهمنا سبب زيادة النسبة الجارية إلى 4 : 1 ، فمازلنا لا نستطيع أن نعرف إذا كانت 4 : 1 حسنة أو رديئة . فلتقييم assess

مستوى النسبة الجارية ، فيجب أن نقارن نسبة الشركة إلى نسبتها في شركات أخرى في نفس النشاط . ونسب مركبة لمختلف الأنشطة تنشرها شركات دان – و – براد ستريت ؛ ستاندارد – و – بور ؛ روبرت موريس وشركاه ، وهيئة الرقابة الفيدرالية الأمريكية للتجارة وهذه المراجع يمكن تواجدها في معظم المكتبات العامة ومكتبات الكليات الجامعية .

فإذا وجدنا أن الشركات الأخرى في نفس النشاط لها تركيبة من النسبة الجارية 4 : 1 (أو قريبة من ذلك) ، فقد نشعر بالرضا ؛ وإذا وجدنا أن النسبة الجارية للنشاط القطاعى 2.5 : 1 ، فسنقلق على الزيادة من 2 : 1 إلى 4 : 1 على مدى الثلاث سنوات الأخيرة . فالشركة يجب دائما أن تُحلَّل بمقارنة نسبها (وصفت في الفصول 44 – 50) مع نسب الشركات الأخرى في نفس النشاط ، فمقارنة شركات ليست في نفس النشاط (مقارنة بنك مع مصنع ورق) سيكون له عموماً معنى ضئيل . فيجب عليك حساب ومقارنة النسب ، وقياس كل أوجه نشاط الشركة وصحتها (ربحيتها ، سيولتها ، نشاطها ، قدرتها على التسييل) إذا كان عليك أن تجرى تحليلا واضحاً لموقف الشركة .

* * *

52- التقارير السنوية للشركات الأجنبية

هناك حركة للاتساق المحاسبى خلال العالم ، ولكن ما زال عدد من الدول ينتجون قوائم مالية صعب على المستثمرين فى الولايات المتحدة الأمريكية قراءتها وتفسيرها . وعموماً ، فالتقارير السنوية تعكس المناخ الثقافى والاقتصادى لبلد الشركة . فالشركات فى أمريكا الشمالية ، وبريطانيا، وهولنده تستخدم إلى حد ما طرقاً محاسبية متشابهة ، والتى تركز قوائمها المالية على احتياجات المستثمرين . وذلك يحدث لأنه فى تلك الدول فالتقارير المالية تُوجَّه إلى احتياجات مزودى رأس المال . وهذه الدول لها أسواق كبيّرة للأسهم والسندات ، لذا فالقوائم المالية المنشورة يجب أن تكون مُنتفع بها من المجموعات المختلفة : الأفراد ، المؤسسات ، البنوك ، سماسرة البورصات وآخرين . وعموماً فى هذه الدول ، فالقواعد المحاسبية المقبولة عامة (GAAP) قد طورها القطاع الخاص ، وغالبا ما يسمح للمحاسبين للاختيار من بين طرق محاسبية مقبولة لصفقات مماثلة .

وعلى العكس من ذلك ، فالشركات الأوربية غالباً ما يكون لها ارتباطات خاصة بمصدر واحد فقط لرأس المال ، عادة بنك كبير . وأيضاً القواعد المحاسبية العامة المقبولة (GAAP) الأوربية قد أُسست تاريخياً بقانون فى كل دولة غالباً بالتفصيل وبإجراءات متطلبة الالتزام الصارم ، مع التصرف المحدود جداً .

وفى أمريكا الجنوبية ، فالقوائم المالية تركز على المحاسبة للتضخم الشديد الشائع فى ذلك الاقتصاد . والتقرير المالى فى تلك الدول مصمم لإظهار احتياجات مخططى الحكومة وأحيانا يتطلب نفس القواعد لكل من الضريبة والتقرير المالى . والتقرير المالى فى أوربا الشرقية هو مستديم التغير حيث هم فى مرحلة التحول من النظام الشيوعى إلى النموذج الأوربى والأمريكى الشمالى . والدول التى تحتفظ بصناعة تدار حكومياً ، فما زال ليس لها تقرير مالى حقيقى ، ولكن هذه العمليات تكاد تختفى . والتقرير

المالى فى دول أوربا الشرقية يتبنى الآن بسرعة قياسات محاسبية أكثر معلوماتية .

الأسس المحاسبية الدولية

تمثل لجنة الأسس المحاسبية الدولية IASC أكثر من 75 دولة ، وهى الأكثر أهمية للقياس المحاسبى الدولى ، فهى تؤسس النغمة والشكل للتقرير المحاسبى والمالى فى أسواق المال العالمية . ومعظم الطرق المحاسبية لهذه اللجنة تتشابه عن قرب بتلك التى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى معظم الحالات ، فشركة ملتزمة بالطريقة الأمريكية GAAP هى أيضاً ملتزمة بـ IASC GAAP .

والالتزام بمواصفات IASC هو تطوع بالكامل ، فتطوير الطرق المحاسبية المقبولة عالمياً يتواجد نتيجة احتياجات الشركة للوصول إلى الأسواق المالية العالمية .

تعليقات:

تفهم القوائم المالية ليس مهمة سهلة ، فهو يتطلب عملاً شاقاً وشغفاً ، كما يتطلب عقلاً متسائلاً ، واستعداداً مناسبا . وبهذا فإنك بدأت بقراءة هذا الكتاب ، فحظ سعيد .

***

أسئلـــــة وإجابـــــات

السؤال : كيف استخدم هذا الكتاب ؟

الجواب : هذا الكتاب وضع ليكون أحسن استخدام له عندما تقرأه وبجانبك التقرير السنوى للشركة . فهناك العديد من الأمثلة والتوضيحات . ولكنك ستكتسب نظرة خاصة إذا إما : (1) قراءة هذا الكتاب ، ومع كل تغطية من مكون التقرير السنوى ، أنظره فى التقرير السنوى للشركة، أو (2) قراءة التقرير السنوى للشركة موضع اهتمامك . موضوعاً بعد الآخر ، وإرجع إلى هذا الكتاب كمرجع لزيادة تفهمك للموضوع .

السؤال : ما هى أنوع آراء المراجعة التى قد يصدرها المحاسب القانونى المعتمد CPA ؟

الجواب : قد يصدر المراجع القانونى المعتمد رأيا غير مشروط ، أو رأياً صائباً ، أو رأياً معاكساً adverse ، أو قد لا يبدى برأى disclaim . فعندما يعتقد المحاسبون القانونيون المعتمدون بأن القوائم المالية هى صورة عادلة للموقف المالى للشركة ، وكذلك مكاسبها للعام المالى . فإنهم يصدرون رأياً غير مشروط unqualified أو أن القوائم لا غبار عليها . والرأى الغير مشروط يشير إلى الناحية الخاصة التى يعتقد المحاسب القانونى فى عدم عدالة عرضها . والرأى المعاكس يقول أن المحاسب القانونى لا يعتقد فى سلامة عرض القوائم المالية. أما عدم إبداء الرأى فيعنى أن المحاسب القانونى لا يعبر عن رأيه فى القوائم المالية .

السؤال : هل يعنى التقرير الغير مشروط للمراجعة أن المحاسب القانونى يوصى بأن الشركة هى استثمار جيد ؟

الجواب : لا . فهو فقط يعنى أن المحاسب القانونى يعتقد بعدالة عرض القوائم المالية للشركة ومكاسبها للعام الحالى . وهذا الاعتقاد مبنى على أساس الاختبارات التى يجريها المحاسب القانونى على عينات من سجل الشركة .

السؤال : هل يعنى التقرير الغير مشروط بالمراجعة أن القوائم المالية للشركة خالية من الخطأ ؟

الجواب : لا . فالمحاسبون القانونيون يخططون مراجعتهم لمحاولة اكتشاف كل الأخطاء الممكن وضع اليد عليها والغير مشروعة ، والتى لا تتمشى مع القواعد القانونية . ولكن آراءهم مبنية على عينات اختبار من سجلات الشركة . ولأنه لا يمكنهم اختبار كل سجل ، فمن الممكن أن الخطأ يمكن مروره بدون اكتشاف .

السؤال : هل فحص التقرير review هو نفسه مراجعة audit له ؟

الجواب : لا . فالفحص لا يتضمن اختبار السجلات المحاسبية التى منها أُعدت القوائم المالية . فالمحاسب القانونى يُسائل فقط الإدارة عن إعداد القوائم المالية ويحلل القوائم المالية السابقة والحالية لتحديد عما إذا تواجدت علاقات غير عادية . وحيثما تظهر العلاقات عادية فالمحاسب القانونى لا يتحرى أبعد من ذلك . وتقرير الفحص ، سيذكر أن المحاسب القانونى ليس على بينة من أى تغيرات مادية يحتاجها الأمر لجعل القوائم تتطابق مع القواعد المحاسبية العامة المقبولة . كما أن التقرير سيذكر أن القوائم المالية غير مُراجعة .

السؤال : هل الاستمارة K – 10 الأمريكية هى مثل التقرير السنوى ؟

الجواب : لا . فالاستمارة المذكورة يجب أن تحرر وترسل سنوياً إلى هيئة سوق المال وهى مُتطلبة من الشركات المتعامل على أسهمها فى البورصة . وبينما الاستماورة تحوى القوائم المالية المراجعة فكثير من نفس المعلومات التى تحتويها هى تقارير الشركة السنوية ، بالإضافة إلى أنها تحتوى أيضاً على معلومات إضافية بكثير من الإفاضة .

السؤال :كيف أستطيع أن أرضى نفسى بخصوص هيكل دين الشركة ؟

الجواب : إن كمية دين الشركة يظهر عموما تحت توصيفين ، الخصوم الجارية (أو قصيرة الأجل) والخصوم الغير جارية (أو طويلة الأجل) . والخصوم الجارية هى ديون واجبة السداد فى عام واحد أو أقل . والملاحظات على القوائم المالية ستحتوى على ملخص بقائمة الخصوم الغير جارية التى تبين النوع type ، معدل الفائدة ، وتاريخ استحقاق كل دين طويل الأجل. ومستوى دين الشركة يمكن فحصه بحساب نسب الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية ، والخصوم الغير جارية إلى إجمالى الأصول ، ومقارنة النتائج مع متوسط النسب لنشاط القطاع الصناعى الذى تعمل فيه الشركة والنتيجة السيئة التى تتحسن قد يمكن أن تكون أحسن من نسبة جيدة تتدهور .

السؤال: لماذا تكوّن نفقة المعاشات جزءاً هاماً فى الكثير من قوائم الدخل ؟

الجواب : نفقات المعاش المذكورة هى ليست الأموال المدفوعة للمتقاعدين خلال العام ، والأكثر أهمية ، أنها تمثل كمية الأموال التى على الإدارة أن تستثمرها عند نهاية العام لتغطية المدفوعات المستقبلية

للمعاشات التى من المحتمل أن تُجرى للعاملين عن تلك خدمة السنة الإضافية . والإدارة قد يمكنها أن تختار استثمارا أكثر أو أقل من نفقة معاش السنة الجارية . والاستثمار بأكثر من نفقة السنة الجارية ينتج عنه تسجيل أصل ، تكلفة للمعاش مسبوقة الدفع . والاستثمار بأقل ينتج عنه تسجيل خصوم ، تكلفة لمعاش واقع بدون رصيد . والمدفوعات الفعلية للمتقاعدين تُستخرج من استثمارات أرصدة المعاشات .

السؤال : ألا تمثل صفحة الميزانية قيمة الأعمال business عند نقطة زمنية معينة ؟

الجواب : صفحة الميزانية تبين الموارد والالتزامات للأعمال عند نقطة زمنية معينة . وهذه الموارد والالتزامات تسجّل عند تكلفتها الأصلية. ولا تجرى أى محاولة لتقدير القيمة الجارية للموارد والالتزامات .

السؤال : هل دائماً أحسن للشركة أن يكون لديها نقداً وفيراً متيسراً ؟

الجواب : لا . أحياناً الشركة قد ترغب فى تراكم كميات كبيرة من النقد كتوقع للاستحواذ على شركة أخرى ، أو لسبب آخر، ولكن عموماً تتواجد كمية ملائمة من النقد لأى شركة . والكثير جداً من النقد قد يمكن أن يُشير إلى أن الإدارة لا تستثمر بعقلانية فى أصول إنتاجية ، أو دين التقاعد . والقليل جداً من النقد قد يسبب مشاكل كلما حان استحقاق ديون التشغيل المعتادة . وتقرر القاعدة العامة أن يكون لدى الشركة أصولاً جارية تساوى حتى ضعفى التزاماتها الجارية . وعلى كل ، فتتفاوت الكمية الملائمة من النقد من نشاط industry إلى آخر. فقد يحتاج تاجر الماس إلى كميات كبيرة من النقد لممارسة العمليات

اليومية ، أما شركة المنافع العامة فستحتاج إلى القليل جداً من النقـد في الاحتياطي ، حيث الأعمال بها مستقرة تمامـاً ، حيـث الـدخل والنفقات في توازن تام مع بعضهما من شهر إلى آخر .

السؤال : لماذا هناك طرق مختلفة لقيد الحسابات لنفس الصفقات ؟ هل ذلك لجعلها سهلة للشركات للتلاعب في عرض الدخل ؟

الجواب : فقد تطورت الأساليب المختلفة للقيد المحاسبي لـنفس الـصفقات ، على مدى الزمن ، حيث نظر المحاسبون المتعددون إلى ممارسـات متباينة للأعمال ، وبنية حسنة حاولوا أن يعكسوا نتـائج الأحـداث الاقتصادية في القيد المحاسبي . فقد يستخدم المحاسبون عدة طـرق مختلفة من القيد المحاسبي للمخزون وللأصول الإنتاجية ، ويتوقـف ذلك على كيفية اعتقاد الفرد المحاسب في استفادة الشركة من اهتلاك الأصل . وعموماً ، فاهتلاك الخط المستقيم (كمية متساوية كل عام) يُستخدم للأصول التي تنتفع بها الأعمال بالتساوي كل عام. وطريقة الاهتلاك المُعجّل يُستخدم للأصول التي تقدم الكثير من منافعها خلال السنوات الأولى من أعمارها . (الحاسب الآلي من المحتمل اهتلاكه بالطريقة المعجّلة) . والهيئات المحاسبية المالية الأخرى التي تضع القواعد المحاسبية تحاول حل النزاعات عندما يكون الاختيـار بـين أسلوبين بديلين للمحاسبة يتراءيان اعتباطياً .

السؤال : لماذا بنود فوق المعتاد وعمليات زالت استمراريتها تظهر منفصلة عن بعضها في قائمة الدخل؟

الجواب : إن المكاسب والخسائر التي لا تتعلق بالخط الرئيسي للأعمـال أو التي تحدث بقليل من التكرار يُفصح عنهـا منفـصلة لكـي تـسمح

للمقارنات للدخل التشغيلى المعتاد بين السنوات . فـــإذا كـــان لـــدينا مكسب فوق المعتاد هذا العام ولم يكن لدينا منـــه العـــام الـــسابق ، فسيكون فقط من الملائم مقارنة الدخل هذا العام مستبعداً منه البنـــود الغير عادية ، مع صافى الدخل فى العام الماضى .

السؤال : ماذا يعنى عندما تـــسمى الـــشركة قوائمهـــا الماليـــة " القـــوائم المالية المدمجة "

الجواب : القوائم المالية المدمجة هى القوائم الموصـــولة للـــشركة الأم مـــع الشركات التابعة لها . وتتطلب القواعد المحاسبية أن تقوم الـــشركة الأم بذلك عندما تملك أكثر من 50 % من الأسهم التـــى لهـــا حـــق التصويت فى الشركة الفرعية .

السؤال : ما الفرق بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ؟

الجواب : تبين قائمة الدخل التدفقات إلى الداخل ، والتدفقات إلـــى الخـــارج للمواد التى تنتج من مكاسب الأنشطة خلال العام . وهذه التدفقات قد يمكن أن تختلف عن التدفقات النقدية التى تنتج من عمليات الشركة ، فمثلاً المبيعات قد تُجرى هذا العام إلى عميل لن يدفع حتـــى العـــام القادم . وتسجل الشركة البيع كإيراد مكتسب فى السنة التى أجـــرى فيها البيع . وتحتوى قائمة التدفقات النقدية على كل التدفقات النقديـــة إلى الداخل وإلى الخارج سواء من العمليات التـــشغيلية أو أنـــشطة أخرى . فالشركة قد تصدر أسهمها مقابل نقد أو قد يمكنهـــا شـــراء أجهزة بالنقد . تلك الصفقات لا تظهر فى قائمة الدخل ، ولكن ستقيد كمصادر واستخدامات للنقد فى قائمة التدفقات النقدية .

معجـــــــم مصطلحـــات

الاهتلاك المعجّل Accelerated Depreciation : طريقة لحساب الاهــتلاك الذى يفترض منافع أكثر تُشتق من أصل إنتاجى فى السنوات المبكـــرة مـــن عمره ، ونفقة اهتلاك أقل ستُسجّل كل عام من عمر الأصل . ومجموع أرقام الـــسنوات year's digits والموازنـــة التناقـــصية المزدوجــــة – double declining balance هى أمثلة لطرق الاهتلاك المعجّل .

كيان محاسبى Accounting Entity : وحدة الأعمال التى تجهز لها القوائم المالية . والكيان المحاسبى قد يكون عملاً تجاريا (مثل شـــراكة أو شـــركة مساهمة) أو وحدة أصغر من العمل التجارى (مثل شركة فرعية أو قـــسم من الشركة الأم) .

الهيئة القياسية للقواعـــد المحاســـبية Accounting Principles Board (APB) : وكانت سابقاً وحدة من المعهد الأمريكى للمحاسبين القـــانونيين . وبعد تكوين القياسات المحاسبية المالية ، فقد أصبحت APB مـــسئولة عـــن نشر الآراء التى كوّنت القواعد للأسس المحاسبية العامة المقبولة GAAP.

الحدث المستحق Accrual: مفهوم للقيد الذى يتطلب أن تقيد الإيرادات فى الفترة المالية التى اُكتسبت فيها ، وتقيد النفقات كلما حدثت . وفى ظل هـــذا المفهوم ، سواء كان النقد قد تُحصّل أو دفع ، فهو يكون غير متعلق بذلك .

رأى معاكس Adverse Opinion : تقرير يصدره المحاسب القانونى عند إتمام المراجعة التى يذكر فيها رأيه بأن القوائم المالية لا تمثل بعدالة موقف الشركة المالى ومكتسباتها للعام .

مسموحات للديون الرديئة Allowance for Bad Debts : تقدير الكمية بالجنيه لحسابات المقبوضات التى لن تُحصَّل ، وتظهر ، كطرح من إجمالى حسابات المقبوضات لحساب صافيها (المتحصلة) فى قسم الأصول الجارية من صفحة الميزانية .

الأقساط Amortization : معاملة **التكلفة التاريخية لأصل غير ملموس** intangible لفترات إنتاج، كنفقة .

تخصيص مكاسب محتجزة Appropriated Retained Earnings : جزء من المكتسبات المحتجزة غير متاحة للاستخدام فى الإعلان عن توزيعات نقدية . فعندما تكون التوزيعات محدودة (كمتطلبات مُقدِّم الائتمان ، أو للاحتفاظ بنقد للتوسع) فالإدارة قد تخطر حملة الأسهم بما يخصص من المكاسب المحتجزة (والبديل ، فقد يمكن الإفصاح عن القيد للتوزيعات فى الملاحظات أسفل القوائم المالية) .

الأصل Asset : أى شئ ذو قيمة يمتلكه العمل التجارى ، ويمكن استخدامه كمحاولة لإنتاج ربح .

رأى المراجع Auditor Opinion : تقرير يصدره المحاسب عند انتهاء المراجعة . والتقرير سيذكر أنه مبنى على فحص المراجع بأن القوائم المالية

- تمثل أو لا تمثل بعدالة الموقف المالى للشركة والمكتسبات عن تلك السنة المالية . أنظر أيضاً الرأى المعاكس ، وعدم إبداء الرأى ، والرأى المؤهل ، والرأى غير المؤهل .

صفحة الميزانية Balance Sheet : وهى القائمة المالية التى تذكر الأصول والخصوم ، وحقوق المساهمين للأعمال التجارية عند نقطة زمنية معينة .

السند Bond : شكل من الدين طويل الأجل ، عادة ما يصدر فى زيادات من فئة 1000 دولار فى النظام الامريكى مع فائدة تدفع نصف سنوية ، والأساس يسدد على مدى عشر سنوات أو أكثر .

القيمة الدفترية Book Value : هى القيمة التى يقيد بها العنصر فى الدفاتر ويعرض فى صفحة الميزانية . والقيمة الدفترية لأصل مهتلك هى تكلفة الأصل مطروحاً منه الاهتلاك المتراكم .

الأسهم العادية (Common stock (Capital Stock : وهى الأسهم المملوكة فى شركة عامة مع أقل التفضيلات للأصول المسيّلة . وحاملى صكوك الأسهم العادية لهم الحق فى التصويت لعضوية مجلس الإدارة ، وفى الاستخدام الشائع فيسمون أيضاً الأسهم الرأسمالية (Capital Stock) .

المحاسب القانونى (Certified Public Accountant (CPA : وهو المحاسب الذى نجح فى الامتحان العيارى لذلك ، وأوفى بالخبرة والمتطلبات الأخرى للحكومة . وهو مرخص له بمراجعة القوائم المالية ويعبر عن رأى من حيث عدالتها .

مكافئات الأســـهم العاديـــة Common Stock Equivalent : أوراق **ماليـــة** تُحوَّل إلى أسهم عادية (مثل السندات المحوَّلـــة) أو خيـــارات **Options أو** إشعارات حق **warrants** لشراء أسهم عادية .

تجميع Compilation : وهو إجراء يتم فيه المحاسب قراءة القوائم **الماليـــة** ويقرر **عما إذا كانت معروضة** بالصورة المناسبة وتوضح احتواءها **الإفصاح** المناسب . **والتقرير الصادر** سيذكر أن المحاسب القانوني لم **يراجع القـــوائم** المالية **ولا يعبر عن** رأى **بخصوص** عدالتهم .

التحفظ Conservatism : تفضيل **المحاسبين** لإعطاء أقل قيمـــة للأصـــول والدخل حينما **يُواجَهون** ببدائل **تقييميه** .

قائمة ماليـــة مدمجـــة Consolidated Financial Statement : صـــفحات ميزانية **مضمومة ، قوائم** الدخل ، وقوائم التـــدفقات النقديـــة **للـــشركة الأم** والشركات الفرعية **لها Subsidiaries**.

طارئة Contingency : موقف **تكون فيه** الشركة إما تكسب أو تخسر **بسبب** صفقة **أو** حدث **فى الماضى** .

رأسمال مساهم Contributed Capital : استثمار شخصى قام بـــه **مـــلاّك** النشاط . ورأس المال المساهم مضافاً إليه المكتسبات (الأرباح) **المحتجـــزة** يساوى حقوق ملكية المُلاّك .

امتياز تحويل Conversion Privilege : اتفاقية من شانها ان السند او السهم الممتاز يمكن أن يُبادل بأسهم عادية طبقاً لتركيبة سبق تحديدها .

توزيعات نقدية متراكمة Cumulative Dividends : اتفاقية توزيعات نقدية حيث على الشركة أن تدفع أى توزيعات نقدية أُغفلت ، للأسهم الممتازة فـى السنوات الماضية قبل أن يُدفع أى توزيع نقدى إلى حملة الأسهم العادية .

السند بدون ضمان Debenture : أداة لدين طويل الأجل بـدون ضـمانها (حيث الملكية مشاعة) بالحجز على ملكية معينة.

خصوم ضرائب مؤجلة Deferred Tax Liability : خصوم تتواجد عنـدما يكون الدخل المذكور فى قائمة الدخل لم تحسب عليه ضرائب بعـد ولكـن سيصبح خاضع للضريبة مستقبلاً .

الاستنفاد Depletion : تعيين تكلفة تاريخية لمصدر طبيعـى فـى فتـرات الإنتاج كنفقات .

الاهـتلاك Depreciation : تعيين تكلفة تاريخية لأصل إنتـاجى ذى عمـر طويل فى فترات الإنتاج كنفقة .

عدم إبداء الرأى Disclaimer of Opinion : تقريـر يـصدره المحاسـب القانونى ذاكراً به أنه غير قادر على إكمال المراجعة وبذلك لا يعبر عن رأى بخصوص القوائم المالية .

رأس مال ممنوح Donated Capital : قيمة أصل ممنوح لـــشركة يُجــرى قيده، ومصدر الأصل يُرى كزيادة فى حقوق ملكية المـــساهمين . ويـــسمى رأسمال داخل من المانحين .

اهـــتلاك ميزانيـــة التنـــاقص المـــزدوج Double – Declining Balance Depreciation : انظر الاهتلاك المعّجل .

بند غير عادى Extraordinary Item : مكتسبات أو خسائر بعد الــضرائب على صفقات غير عادية لم يتوقع تكرارها .

الأول يدخل ، الأول يخـــرج (First – In , First – Out (FIFO : أســلوب للمحاسبة لتكاليف المخزون الذى يُعيِّن تكاليف الوحدات المــشتراة الأكثــر حداثة إلى المخزون ، ويُعامل تكلفة أقدم الوحدات كأنها تكلفة السلع المباعة– وألـــ FIFO تدفق التكاليف خلال الشركة بالطريقة التى أغلب التجار يدفقون المنتجات ، ببيع الوحدات القديمة أولاً .

الفترة المالية Fiscal Period : وهى الفترة المالية التى تُــذكر والتـــى قــد تغطى سنة (عام مالى) أو ربع سنة (ربع سنة مالية) .

القواعد المقبولة المحاسبية العامة GAAP : وهـــى تجميـــع المحاســـبين المخضرمين للقواعد التى تحكم تقديم وقياس القائمة المالية .

التكلفة التاريخية Historical Cost : إجمالى الكمية المدفوعة لشراء أصـــل وتجهيزه للاستخدام .

دخل من العمليات المستمرة Income from Continuing Operations : دخل بعد الضريبة للجزء من العمل التجارى الذى مازال مستمراً .

أصل غير ملموس Intangible Asset : أصل إنتاجى طويل العمر الذى ليس له وجود مادى . وهذه الأصول الغير ملموسة تشمل : براءة الاختراع patents ، وحقوق النشر copyrights ، والعلامات التجارية trademarks ، والأسماء التجارية tradenames ، والتوكيلات التجارية (الفرانشايز) ، وتكاليف التأسيس ، والنية الحسنة المشتراة goodwill .

الأخير يدخل ، والأول يخرج (Last – In , First – Out (LIFO : طريقة المحاسبة لتكاليف المخزون التى تعيّن تكاليف الوحدات المشتراة والأكثر حداثة إلى تكلفة السلع المباعة ، وتحتجز تكلفة الوحدات القديمة فى حساب المخزون .

الخصوم Liabilities : أى دين على المؤسسة ؛ والأموال التى تدين بها إلى غير الملاّك .

المماثلة Matching : القاعدة التى تدل المحاسب على متى يقيد تكلفة الإنتاج كنفقة . فالتكاليف المرتبطة مباشرة بإنتاج إيراد معين ، ستنفق فى نفس الفترة التى يقيد فيها الإيراد . والتكاليف التى تستفيد منها أكثر من فترة زمنية تذكر كنفقة على الفترات الزمنية المنتفع بها .

المادية Materiality : مفهوم لأهمية نسبية . فعنصر يكون مادياً إذا إستطاع التأثير فى قرار يصدره مستخدم القوائم المالية . وعندما يكون العنصر مادياً

فيجب أن يحتسب له من خلال قواعد القياسات والتقارير – والقواعد المحاسبية العامة .

صافى الأصول Net Assets : الأصول مطروحا منها الخصوم . وصافى الأصول تساوى حقوق ملكية المساهمين .

صافى الدخل (الخسارة) Net Income (Loss) : الإجمالى الذى يذكر عن الإيرادات ،والمكتسبات ، والنفقات ، والخسائر عن فترة مالية .

خصوم غير جارية Non Current Liability : أى دين على المؤسسة لا يُتوقع سداده لعام على الأقل من تاريخ صفحة الميزانية .

دورة التشغيل Operating Cycle : طول الفترة الزمنية المُتطلبة من الشركة لاستثمار نقد فى المخزون (بالتصنيع أو الشراء) ، بيع المخزون ، وتحصيل حساب المقبوضات . ودورة التشغيل هى مجموعة دوران حسابات المقبوضات ، وفترات دورات المخزون .

التكاليف الثابتة Overhead : كل تكاليف التصنيع غير المباشرة (فى مقابل التكاليف المباشرة للعمالة واهتلاك المواد ، وضرائب الممتلكات ، والتأمين ، والطاقة ، والإشراف على العمالة ، ... الخ) .

حقوق الملكية Owner's Equity : حقوق الملكية لحملة الأسهم ، محسوبة من الأصول مطروحاً منها الخصوم .

الشركة الأم Parent Company : الشركة التى تمتلك أكثر من 50% مـــن الأسهم التى لها حق التصويت فى شركة أخرى .

نفقة المعاشات Pension Expense : الأمـــوال التـــى علـــى الـــشركة أن تستثمرها فى نهاية السنة المالية لتغطية المدفوعات المستقبلية للمعاشات التى ستُدفع للعاملين من نفقة تلك السنة الإضافية الضريبية .

التكلفة الزمنية Period Cost : تكاليف غيـــر تـــصنيعية ، مثـــل النفقـــات الإدارية، والتى ستنفق بمرور الوقت بدلاً من أن تصبح جزءاً من تكلفة الناتج المصنوع ، وتعامل كنفقة عندما يباع الناتج .

حقوق وقائية Preemptive Rights : حق حملة الأسهم العادية فى الحفـــاظ على نسبة حصتهم فى ملكية الشركة بشراء جزئية مماثلة مـــن أى إصـــدار جديد للأسهم .

أسهم ممتازة Preferred stock : فئة من الأسهم التى تتميز عـــن الأســـهم العادية عند التوزيعات النقدية أو توزيعات الأصول عند التـــسييل . وحملـــة الأسهم الممتازة ليس لهم عموماً حق التصويت لعضوية مجلس الإدارة .

علاوة السند المدفوع Premium On Bond Payable : الفرق بين القيمـــة الاسمية لسند وسعر الإصدار عندما يصدر السند بأكثر من قيمته الاسمية .

تكلفة معاشات مدفوعة مقدماً Prepaid Pension Cost : أصل يُختلق عندما تستثمر الشركة الكثير فى خطـة معاشـها بـأكثر مـن نفقـة المعاشـات للسنة الجارية.

نسبة السعر للمكتسبات Price Earnings Ratio : سـعر السـوق للسـهم العادى مقسوماً على مكتسبات السهم العادى ، وهى نسبة ربحية تربط ما بين القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة وبين مكتسبات السهم العادى لها .

تكلفة الناتج Product Cost : تكاليف التصنيع المعينة للمنتجات التى أُنتجت، وعوملت كأصل حتى يباع الناتج . تكـاليف النـاتج هـى نفقـات عنـدما تباع المنتجات .

الرأى المؤهل (المشروط) Qualified Opinion : تقرير يصدره المحاسب القانونى عند الانتهاء من المراجعة التى تقرر استثناءات فى عدالـة تقـديم القوائم المالية . ويشير التقرير إلى الناحية المعينة التى يعتقد المراجـع فـى عدم عدالة عرضها .

مقبوضـات Receivables : أى ادعاء على الشركة ضد الآخرين الـذى يتوقع تسويته نقداً . المقبوضات إما تجاريـة Trade (حـسابات العمـلاء وحسابات الكمبيالات) أو غير تجارية (مثل أرصدة الضرائب ، قـروض للعاملين ، أو مقبوضات توزيعات نقدية) .

نتائج لعمليات زالت استمراريتها : على مكتسبات أو خسائر بعد الـضريبة على شريحة من العمل التجارى business التى تنوى الإدارة بيعها .

مكتسبات محتجزة Retained Earnings : كمية الأموال من الأصول المقدمة من مكتسبات الشركة والتى لن توزع كتوزيعات نقدية .

الفحص Review : إجراء حيث يقوم المحاسب القانونى بتحليل القوائم المالية السابقة والحالية لتحديد عما إذا كانت هناك علاقات غير عادية . فـإذا لـم يتواجد شئ فسيذكر عدم وجود تغيرات مادية يحتاجها الأمر لجعـل القـوائم المالية تلتزم بالقواعد المحاسبية المقبولة العامة . والفحص ليس مراجعة .

سّندات متوالية Serial Bonds : وهى التى تُستحق (حان استحقاقها) فـى زيادات ، كإصدار سندات تجرى هيكلتها لكى يُستحق 20% من قيمة الـسند كل عام بعد السنة الخامسة .

قائمة التدفقات المالية Statement of Cash Flows : قائمة التى تذكر كـل التغيرات التى حدثت فى صفحة الميزانية أثناء الفترة المالية ، إما بتزويد مال أو استخدام مال .

اهتلاك الخط المستقيم Straight Line Depreciation : طريقة اهتلاك التى تفترض منافع متساوية تُشتق من استخدام أصل مُنتِج كل عام مـن عمـره النفعى . ونفقة الاهتلاك ستكون نفسها كل عام فى ظل الخط المستقيم .

أسهم مكتتبة Subscribed Stock : عقد قانونى موثق لشراء أسـهم ينـتج عنها مقبوضات ، مقبوضات أسهم مكتتبة ، ومكـوّن مـن حقـوق ملكيـة المساهمين ، وأسهم عامة مكتتبة . وعندما تُحصّل المقبوضـات ، فالأسـهم المكتتبة تصبح ببساطة أسهما عادية .

شركة فرعية Subsidiary : وهى شركة فيها أكثر من 50% مـــن أســـهم حقوق التصويت تمتلكها شركة أخرى .

المضاعفات المكتسبة للفائدة Times Interest Earned : نسبة المكتـــسبات قبل الفائدة والضرائب إلى نفقة الفائدة ، أحياناً تسمى معدل تغطية الفائـــدة . وهذه النسبة تعطينا مقياساً لقدرة الشركة على مواصـــلة خدمـــة الـــدين إذا تناقصت المكتسبات.

إيرادات غير مكتسبة Unearned Revenues : الخصوم الجارية التى تتولد بالتحصيل من العملاء قبل استلامهم للسلعة أو الخدمات التى يدفعون قيمتها .

تكلفة معاش متراكم بدون رصـــيد Unfunded Accrued Pension Cost : خصوم تتولد عندما تستثمر الشركة أقل فى خطة معاشاتها عن نفقة معـــاش العام الجارى .

التزامات منافع يتوقع الحـــصول عليهـــا ، وبـــدون أرصـــدة Unfunded Projected Benefit Obligation : خصوم تتولد عنـــدما يكـــون المعـــدل" الجارى للمكتسبات على أصول خطة المعاش المستثمر ، غير كافية لتغطيـــة المنافع المستقبلية التى تتوقعها الشركة لتدفع للعاملين .

وحدة القياس Unit of Measure : عملة تستخدم فـــى القـــوائم الماليـــة ، وللشركات الأمريكية فهى الدولار بدون تعديله للتضخم أو الانكماش .

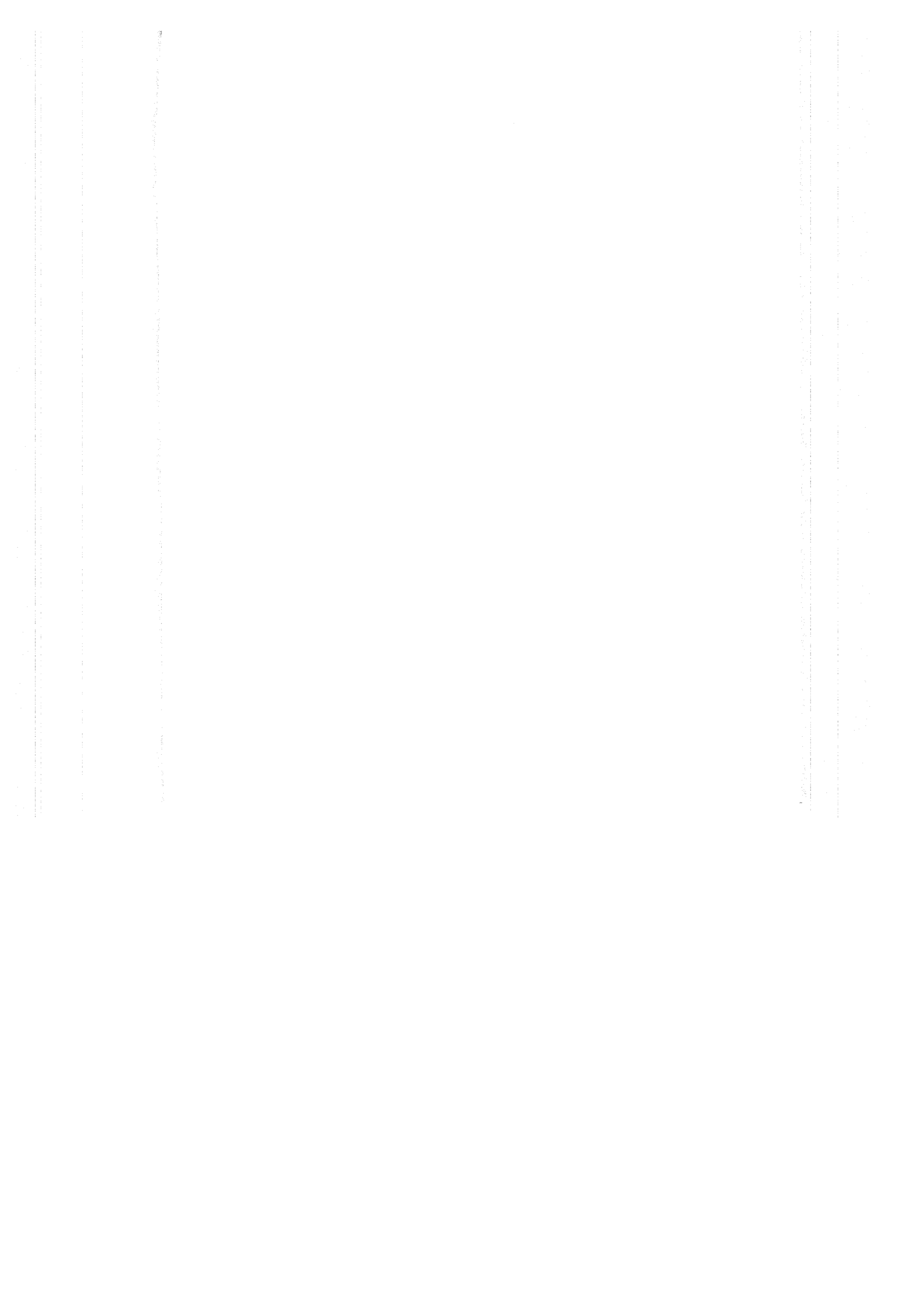
اهتلاك وحدات الناتج Units of Production Depreciation : وهى طريقة الاهتلاك التى تفترض منافع مُشتقة ، والتى تتعلق مباشرة بالإنتاج . والكثير من نفقة الاهتلاك ستُقيد للسنة التى فيها أنتجت 10 مليون وحدة عن السنة التى أُنتجت فيها 7 مليون وحدة .

رأى غير مشروط Unqualified Opinion : وهو تقرير يصدره المحاسب القانونى فى نهاية المراجعة مبيناً رأيه بأن القوائم المالية تعرض بعدالة الموقف المالى للشركة ، والمكتسبات للعام . والمهنة المحاسبية تنظر إلى القوائم المالية المطابقة للقواعد المحاسبية العامة المقبولة بأنها عادلة فى التقديم .

المتوسط المرجح للمخزون Weighted Average Inventory : أسلوب محاسبى للمخزون الذى يُعيِّن متوسط مرجح لتكلفة الوحدة ، لوحدات مخزون نهاية المدة ، وفى تكلفة السلع المباعة .

رأس المال العامل Working Capital : الأصول الجارية منقوصاً منها الخصوم الجارية . أحياناً يشير ذلك إلى الأصول الجارية فقط .

***



أساسيات قــراءة
التقـــرير الســنوى لنشـــاط شـــركة
ومتطلبات هيئـــة ســوق المال

المحتويات　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　صفحة

مقدمـــــة 3

تمهيـــــد 5

الباب الأول : تفهم محتويات التقرير السنوى لشركة 7

الفصل:

1- ماهية التقرير السنوى
2- أهم المحتويات الخطاب ، العرض
3- القوائم المالية و الملاحظات

الباب الثانى : تفهــم القــوائــم المــالــية 13

الفصل:

4- أسس القواعد المحاسبية
5- الملاحظة الأولى
6- ملاحظات عن التعهدات ، التأجير التمويلى
7- ملاحظات تتعلق بالمعاشات
8- تقديم تقرير قطاعى
9- تقارير الإدارة عن الرقابة الداخلية
10- تقارير المراجعة
11- تجميع واستعراض التقارير
12- استثمارات هيئة البورصة المالية
13- مكونات صفحة الميزانية العمومية
14- الاصول الجارية
15- النقدية والمقبوضات
16- المخزون
17- الممتلكات ، المصنع ، الآلات
18- الاهتلاك
19- الاصول الغير ملموسة وأخرى

20- الاستنفاد والدفعات السنوية
21- الاستثمارات
22- الخصوم الجارية
23- الخصوم غير الجارية
24- السندات وأقساط المستحقات
25- حقوق ملكية المساهمين
26- أنواع الاسهم
27- المكاسب المحتجزة والمخصصات
28- رأس المال المتبرع به والصكوك المكتتبة
29- مكونات قائمة الدخل
30- المبيعات وإيرادات أخرى
31- الديون الرديئة
32- تكاليف السلع المباعة والمخزون
33- تكاليف التصنيع
34- نفقات التشغيل
35- العمليات التى زالت استمراريتها
36- بنود - غير عادية
37- الضرائب والضرائب المؤجلة
38- القيد المحاسبى للذمم مقابل التدفق النقدى
39- قائمة التدفقات النقدية
40- القوائم المالية المدمجة
41- القوائم الربع سنوية
42- المكتسبات للسهم

الباب الثالث : تحليل القوائم المالية 179

الفصل:

43 - تحليل النسب
44- نسب الربحية
45- نسب النشاط
46- نسب السيولة
47- نسب التدفق النقدى وجودة المكتسبات
48- النسب الشاملة (الديون وحقوق الملكية)
49- التشغيل والرافعة المالية
50- الحجم الشائع للقوائم
51- مدى إعداد القائمة المالية للمقارنة
52- التقارير السنوية للشركات الأجنبية

أسئلة و إجابات 211

معجم مصطلحات 217

الكاتب فى سطور

هو من قدامى المغتربين فى الدنيا الجديدة والعائدين حديثاً من المهجر . تخرج من جامعة القاهرة 1958 والتحق بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وأثناءها حصل على درجة الماجستير ، ودبلوم معهد الدراسات الإحصائية والبحوث ، ودبلوم معهد التخطيط القومى ، أعقبها الهجرة وحصوله على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة ولاية المسيسبى الأمريكية . تدرج بعدها فى عضوية هيئة التدريس بالجامعة الأمريكية ببيروت ، وجامعة ولاية ماساشوتس الأمريكية (برنامج ماجستير إدارة الأعمال) ، ثم العمل خبيراً اقتصادياً فى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما، بالإضافة إلى نشاطه فى الشركات الأمريكية الكبرى ، وكمحاضر لبرامج تدريبية فى مصر فى مركز أراك التابع لدار المعارف ، القاهرة ، وبرنامج AOUDA بالخارجية المصرية.

وله كتب مترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وهى :

1- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية (عام 2004)
2- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة والرعاية الصحية والتأمين الصحى (المسار الامريكى) (2006)

وترجمات تحت الطبع:

1- نحو مفهوم للموارد المالية والاستثمار فى الأوراق المالية والتمويل الدولى
2- نحو مفهوم لإستراتيجيات التسويق

وترجمات أخرى ستصدر قريباً:

1- المفاهيم القانونية والمالية للتعاقد على شراء حقوق الامتياز التجارى (الفرانشايز)
2- الوصايا الصحيةَ لقلبك والعلاقة الحميمة الزوجية

ومن المؤلفات :

1- القياسات الإقتصادية فى اتخاذ القرار (تحليل النظم وإدارة الأعمال)
2- كيف تصبح مصدِّراً ناجحاً.
3- كيف تقيم صرح فريق عمل (فالنجاح هو اختيار)
4- المشروعات الصغيرة (مفهوم تطبيقى) انشاء وتمويل البزنس ، كيفية تسويق سلعتك الجديدة ، وكيفية اتخاذ القرار
5- المعايير الاقتصادية للمشكلات البينية (ترجمة)

6- الاداء المتصاعد لكى تصبح عضوا منتدبا ناجحا

7- ماذا تعرف عن الاستثمار فى الأوراق المالية والبورصات والمشتقات

8- المبادىء الاساسية للاستثمار العقارى وتأمين المخاطر وإعادة التمويل فى ظل الاقتصاد الحر

9- الإدارة المالية لموارد واستخدامات الأرصدة للمديرين الإداريين الغير ماليين